



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية/ كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية  
الدراسات العليا / الماجستير

## تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004- 2019)

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة القادسية  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

قدمتها الطالبة:

سارة جبر حسين

بإشراف:

الأستاذة الدكتورة

بتول مطر عبادي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُنْبَتَتْ

سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ۗ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ

يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (261)

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة

الآية (261)



## الاهداء

لن تكفي جُمل الشُّكر، وحنى لو بلغت ملء الأرض والسماء، أن تُعبّر عن فضل ربّي لي .  
الله عز وجل ...

شكراً إلى ذلك الرجل الطاهر الأُمِّي الأمين شكراً له؛ لأنه حمل رسالة الإسلام إلى العرب، وأخرجنا  
به من الظلمات إلى النور، وعرفنا إلى الله تعالى، وأقننا من عبادة الأوثان، وأهدى إلينا أفصح البيان .  
حبيب الله محمد صلى الله عليه واله وسلم؛ مؤخذ الأمة، وجامع الكلمة  
تقديراً لمن جعل لي قيمه....

أبدأ وأختم باسمك يا من أذقتني طعم الدنيا الجميل وبعديك تذوقت جرعاتها المريرة ..  
روح أبي الشهيد  
إلى التي فارقتنا بخسدها، ولكن روحها ما زالت تُرفرف في سماء حياتي .  
أمي مرحمها الله  
إلى العزوة القوية والسند القوي والضحكة الجميلة التي أنارت ديني وحياتي .  
أخي وعزوتي (جعفر جبر حسين)  
أخي مهما شغلنا الحياة، أو مضت الساعات والدقائق، والثواني بيننا، سنبتقي سندي أينما كنت .  
أخي المغترب (مزاق جبر حسين)  
إلى الأخت التي لم تلدها أمي لكن ولدها القدر أختاً .  
(بيداء)  
إلى من أصبحن الأمر حين فقدت الأمر، الحنان حين يموت في الناس الحنان .  
اخواتي  
إلى كل من لهم محبة في قلبي ...  
أهدي لكم جميعاً هذا الجهد المنواضع .

## الشكر والامتنان

الحمد لله الغفور الرحيم، الشكور الحليم؛ من على عباده فبعث لهم نبيه، وأنزل عليهم كتابه، وهداهم لدينه ﴿ فَمَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ﴾ [يونس: 108]، نحمده حمداً كثيراً، ونشكره شكراً مزيداً. والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا وحبیب قلوبنا محمد (ص) وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد ...

جزيل الشكر والامتنان لك مني أستاذتي ومشرفتي وعونتي وموجهتي في هذه الرسالة. الوالدة في العلم والأستاذة الفاضلة الدكتورة (بتول مطر عبادي) شكراً لتفضلك بقبول الإشراف على رسالتي وملاحظاتك القيمة التي كان لها الأثر الكبير في انجاز هذه الرسالة بالشكل الذي عليه. أطال الله في عمرك خدمة للمسيرة العلمية، وجزاك الله عني خيراً ومرزقك الله تمام الصحة والعافية.

كما أتوجه بالشكر والامتنان إلى من أحسنوا رعايتي طيلة برنامج الماجستير وقدموا لي من علمهم الكثير أستاذتي الفضلاء في قسم العلوم المالية والمصرفية الاستاذ الفاضل الدكتور (سالم صلال الحسناوي) والاستاذ الفاضل الدكتور (عقيل شاكر الشرع) والاستاذ الفاضل الدكتور (علي عبد الحسين مراحي) والاستاذ الفاضل الدكتور (باسم عباس كردي).

## المستخلص

تهدف الدراسة المعنونة "تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والانفاق الحكومي في العراق" الى دراسة معرفة مدى تحقيق الاستدامة المالية في العراق، فضلا عن قياس نوع واتجاه العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والانفاق الحكومي في العراق وللمدة (2004-2019)، تمثلت مشكلة الدراسة الأساسية بتزايد الانفاق الحكومي الذي أدى الى تفاقم معدلات الدين العام وفرض على البلد التزامات مالية مستقبلية، وان فوائد واقساط الدين العام يتعارض مع امكانات تحقيق الاستدامة المالية في العراق. ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام البرنامج (Eviews10)، وقد اسفرت الدراسة عن عدة استنتاجات كان اهمها: ان نتائج مؤشرات الاستدامة للإيرادات العامة كل من (مدى تغطية الإيرادات، تغطية الإيرادات النفطية للإيرادات الكلية، الإيرادات الغير نفطية للإيرادات الكلية، والفجوة الضريبية) تشير الى ان الاستدامة المالية لم تتحقق في العراق خلال مدة الدراسة، وعلى ضوء الاستنتاجات تم التوصل الى مجموعة من التوصيات ابرزها: يجب على الحكومة العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال ترشيد الانفاق الحكومي وضبطه بما يتناسب مع حجم الانفاق الاستثماري لتحقيق اقصى فائدة ممكنة من الانفاق الحكومي وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية. فضلا عن ذلك العمل بصورة مستمرة على إيجاد مصادر بديلة للإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل من خلال وضع تشريعات من شأنها تعظيم الإيرادات من ممتلكات الدولة وإيجاد الآلية المناسبة والمحكمة للسيطرة على منافذ إيرادات المنافذ الحدودية والإيرادات الضريبية.

**الكلمات المفتاحية:** الاستدامة المالية، والانفاق الحكومي، والإيرادات العامة، والدين العام.

## قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ-ح
المقدمة	2-1
الفصل الاول منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	13-3
المبحث الاول- منهجية الدراسة:	5-4
اولا- اهمية الدراسة:	4
ثانيا- مشكلة الدراسة:	4
ثالثا- أهداف الدراسة:	4
رابعا- فرضيات الدراسة:	5-4
خامسا- حدود الدراسة:	5
سادسا- منهج الدراسة:	5
المبحث الثاني- بعض الدراسات السابقة:	13-6
اولا- الدراسات العراقية:	8-6
ثانيا- الدراسات العربية:	10-9
ثالثا- الدراسات الاجنبية:	12-10
رابعا- مناقشة الدراسات السابقة:	13-12
الفصل الثاني الاستدامة المالية والانفاق الحكومي- اطاراً مفاهيمياً	54-14
التمهيد:	15
المبحث الأول- الاستدامة المالية، مفهومها، وادواتها، واهدافها:	31-16
اولاً- مفهوم وتعريف الاستدامة المالية:	20-16
ثانيا- الاستدامة المالية في البلدان (المتقدمة والنامية):	22-20
ثالثا- أهم العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية:	24-22
رابعا- طرق قياس الاستدامة المالية:	31-24
المبحث الثاني- الإطار النظري للأنفاق الحكومي ومصادر تمويله:	45-32
أولاً- مفهوم الانفاق الحكومي:	34-32
ثانيا- قواعد الانفاق الحكومي:	36-34
ثالثا- تقسيم الانفاق الحكومي:	39-37
رابعا- مصادر تمويل الانفاق الحكومي:	41-39

42-41	خامسا- محددات النفقات الحكومية:
44-42	سادسا- نمو الانفاق الحكومي واسباب زيادته:
45-44	سابعا- أساليب ترشيد وضغط وضبط ومراقبة الانفاق الحكومي:
54-46	المبحث الثالث- علاقة مؤشرات الاستدامة المالية بالإنفاق الحكومي:
48-46	اولا- الانفاق الحكومي والنتائج المحلي الاجمالي:
50-48	ثانيا- الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:
51-50	ثالثا: الانفاق الحكومي والتضخم:
53-51	رابعا: الانفاق الحكومي وعجز الموازنة:
54-53	خامسا: الانفاق الحكومي و البطالة:
115-56	الفصل الثالث تحليل اثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004- (2019
56	التمهيد:
73-57	المبحث الأول- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2019):
58-57	اولا- تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2019):
60-58	ثانيا- مؤشرات الاستدامة المالية للإيرادات في العراق:
61-60	ثالثا- تحليل هيكل الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 – 2019):
63-62	رابعا- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية للأنفاق الحكومي في العراق.
66-63	خامسا- تحليل الموازنة العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004- (2019):
73-67	سادسا- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2019):
82-74	المبحث الثاني- تحليل الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004- 2019) :
77-74	أولاً- تطور الانفاق الحكومي للمدة (2004-2019):
79-78	ثانيا- تطور الانفاق الجاري في العراق للمدة (2004-2019):
82-79	ثالثا- تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004-2019):
115-83	المبحث الثالث- قياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004- 2019) :
83	تمهيد
96-84	المطلب الأول- الإطار النظري للأنموذج القياسي المستخدم:
115-96	المطلب الثاني- توصيف وتقدير الانموذج القياسي:
118-116	الاستنتاجات والتوصيات
116	أولاً- الاستنتاجات:
118-117	ثانياً- التوصيات:
128-119	المصادر
ط - س	الملاحق
a	Abstract

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
25	الحدود الدنيا والعليا للاستدامة المالية في البلدان النامية:	1
58	هيكل الإيرادات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي اجمالي للمدة (2019- 2004):	2
60	مؤشرات الاستدامة المالية في جانب الإيرادات العامة للمدة (2019- 2004):	3
61	نسبة نمو هيكل الانفاق الحكومي للمدة (2019- 2004):	4
63	مؤشرات الاستدامة المالية في جانب الانفاق الحكومي للمدة (2019- 2004):	5
64	العجز او الفائض ونسبة نموه /GDP للمدة (2019- 2004):	6
66	الدين العام الداخلي ونسبته الى الإيرادات في العراق للمدة (2019- 2004)	7
68	بيانات ونتائج مؤشر (Buitter) للمدة (2019-2004):	8
70	بيانات ونتائج مؤشر (Blanchard) للمدة (2019- 2004):	9
72	بيانات ونتائج مؤشر فجوة الإيرادات للمدة (2019- 2004):	10
73	بيانات ونتائج مؤشر الفائض او العجز الاولي للمدة (2019- 2004):	11
75	تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2019- 2004):	12
78	تطور الإنفاق الجاري في العراق للمدة (2019- 2004):	13
80	تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2019-2004):	14
98	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة:	15
99	اختبار التكامل المشترك لجوهانسون:	16
100	اختبار السببية لكرانجر:	17
101	اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات:	18
102	عدد مدد الابطاء لأنموذج (VAR):	19
104	نتائج اختبار انموذج (VAR):	20
107	تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (PDS/PEX) في (G):	21
108	تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (GP/GDP) في (G):	22
110	تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (PR/PEX) في (G):	23
111	تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (OILR/PR) في (G):	24
113	تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي:	25

## قائمة الاشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
47	تأثير الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي:	1
69	الفائض (العجز) الاولي المتحقق والمستهدف/GDP:	2
71	الإيرادات الضريبية المتحققة والمستهدفة / GDP:	3



77	تطور الانفاق الحكومي للمدة (2004-2019):	4
79	تطور الإنفاق الجاري للمدة (2004-2019):	5
82	تطور الإنفاق الاستثماري للمدة (2004-2019):	6
102	استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة:	7
103	تذبذب البواقي:	8
108	العلاقة بين نسبة خدمة الدين/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي:	9
109	العلاقة بين نسبة الدين العام/ GDP والانفاق الحكومي:	10
111	العلاقة بين نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي:	11
112	العلاقة بين نسبة الإيرادات النفطية/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي:	12

### قائمة الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق
ط	أولا- مدد الإبطاء:
ط	ثانيا- الانحدار الذاتي (Var):
ي	ثالثا- سببية كرانجر:
ك-م	رابعا- التكامل المشترك:
م	خامسا- الانحدار الخطي المتعدد:
م-س	سادسا- الانحدار الخطي البسيط:

## المقدمة

ان مفهوم الاستدامة المالية بصورة عامة يعود الى الواجهة في المناقشات الاقتصادية على اعتبار ان الاستدامة المالية بأبعادها المختلفة من المفاهيم الحديثة التي تهتم بقياس مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها وتمويل نفقاتها اعتماداً على مواردها الذاتية، ان هذا المفهوم يمثل الطرح المثالي لمعرفة المديت التي وصلت اليها الفجوة المالية في اي بلد، كما ان زيادة دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي ادى الى زيادة اعبائها تبعاً لذلك وزادت نفقاتها عن ايراداتها المتحصلة فنشأ بذلك العجز وازدادت الديون، وبالإشارة الى مخاطر تزايد الديون وعباؤها ظهر مفهوم الاستدامة المالية، بوصفه دليلاً الى الحكومات تسترشد به وتعمل في ظله.

كما لها اهمية تنبع من حقيقة الدور الذي تمارسه الاستدامة المالية لاقتصادات الدول المتقدمة او النامية، لاسيما الدول النامية التي تنشط فيها السياسة المالية بصورة كبيرة، إذ تنعدم او تكون ضعيفة فيها الاستدامة المالية، لذلك فان وجود سياسة مالية مستدامة يعني ان الاقتصاد يسير بالاتجاه الصحيح وان هناك استغلالاً فعالاً للموارد الاقتصادية المتاحة يتمثل في معدلات نمو ناتج مرتفعة، وايضاً يمكن من خلال معرفتها تقويم السياسة المالية الحالية والنتائج التي سوف تفضي اليها مستقبلاً، ومن ثم معرفة امكانية الاستمرار او ضرورة التعديل من خلال أدوات السياسة المالية ذات الفاعلية العالية المتمثلة بالإنفاق الحكومي للتأثير في مجمل النشاط الاقتصادي، اذ ان الدولة من خلال استخدامها للإنفاق الحكومي تستطيع ان تؤثر بدرجة كبيرة في النشاط الاقتصادي وتغير الوضع الاقتصادي من حالة الى أخرى عن طريق زيادة او خفض الانفاق. وان سياسة الدولة الإنفاقية تعكس بصورة كبيرة الاهداف التي تروم الدولة تحقيقها عن طريق تلك السياسة، إذ ترجع أهمية هذا الإنفاق إلى اعتبارات عدة منها، تستعمله الحكومة في التأثير في الطلب الكلي، وتشغيل الموارد الاقتصادية، ارتفاع نسبهته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ضخامة الآثار المترتبة عليه، ولاسيما مع تغير دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة كما في الفكر الكينزي وزيادة تدخلها الأمر الذي ترتب عليه زيادة في حجم الانفاق الحكومي. بينما ترى المدرسة الكلاسيكية ان الانفاق الحكومي بصورة عامة هو إنفاق استهلاكي يجب ان يقتصر على وظائف الدولة التقليدية (امن، دفاع، عدالة) ويضيق الى ابعد الحدود، ترى المدرسة الكينزية خلاف ذلك فقد دعت الى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وذلك عن طريق استعمال أدوات السياسة المالية ولاسيما الانفاق الحكومي، ولضمان استمرار الاستدامة المالية للدولة فيجب توافر القدرة السياسية والاقتصادية للحكومة للحد من نمو تكاليف برامج الإنفاق غير الكفوءة.

وبناءً على أهمية متغيرات الدراسة، فقد تم تقسيمها الى ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول في مبحثين، خصص المبحث الأول منها لمنهجية الدراسة، أما المبحث الثاني فخصص لبعض الدراسات السابقة، في حين اهتم الفصل الثاني بالاستدامة المالية والانفاق الحكومي اطاراً مفاهيمياً في ثلاثة مباحث، تطرق الأول الى الاستدامة المالية مفهومها وطرق قياسها والعوامل المؤثرة بها، اما الثاني فكان حول الإطار النظري للانفاق الحكومي ومصادر تمويله، فيما خصص الثالث لعلاقة الاستدامة المالية بالإنفاق الحكومي، يتناول الفصل تحليل اثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي في العراق للمدة من (2004- 2019) في ثلاثة مباحث تضمن المبحث الاول تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2019) ، والمبحث الثاني فكان في تحليل الانفاق الحكومي ومؤشراته في العراق للمدة من (2004- 2019)، في حين تناول المبحث الثالث والآخر قياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي في العراق للمدة من (2004- 2019)، وفي ختام الدراسة الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة بناءً على ما جاء في فصول الدراسة.

إِفْضِكِ الْأَوَّلَ

منهجية الدراسة

وبعض الدراسات السابقة

## الفصل الأول

### منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة

#### المبحث الأول- منهجية الدراسة:

##### أولاً- أهمية الدراسة:

ان الاستدامة المالية تعد مؤشر بين قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، من خلال الدور الذي تلعبه الاستدامة المالية في اقتصادات الدول المتقدمة والنامية والتي تختلف من بلد لآخر ومن نظام لآخر في التأثير على المتغيرات الاقتصادية والمالية، لان وجود سياسة مالية مستدامة يعني ان الاقتصاد يسير بالاتجاه الصحيح والذي يعني ان هناك استغلالاً فعالاً للموارد الاقتصادية المتاحة، كما ان اهمية الدراسة تتجلى من خلال بيان نوع وحجم العلاقة بين الاستدامة المالية والانفاق الحكومي.

##### ثانياً- مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة الرئيسية في :

هل يوجد أثر لمؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004 - 2019) ؟ ويتفرع منه التساؤلات الآتية :

1- هل يوجد أثر ذي دلالة احصائية لنسبة خدمة الدين العام / الانفاق الحكومي في الانفاق

الحكومي في العراق للمدة من (2004 - 2019) ؟

2- هل يوجد ذي دلالة احصائية لنسبة اجمالي الدين العام / GDP في الانفاق الحكومي في

العراق للمدة من (2004 - 2019) ؟

3- هل يوجد أثر ذي دلالة احصائية لنسبة الإيرادات العامة / الانفاق الحكومي في الانفاق

الحكومي في العراق للمدة من (2004 - 2019) ؟

4- هل يوجد أثر ذي دلالة احصائية لنسبة الإيرادات النفطية / الايرادات العامة في الانفاق

الحكومي في العراق للمدة من (2004 - 2019) ؟

##### ثالثاً- اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصورة عامة الى دراسة سبل تحقيق الاستدامة المالية في العراق للمدة من

(2004-2019) ويمكن تحديد الأهداف التفصيلية للدراسة كما يأتي:

1- استعراض الإطار المفاهيمي للاستدامة المالية ومؤشرات تحقيقها.

- 2- استعراض الإطار المفاهيمي للأنفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2019).
- 3- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية والانبعاث الحكومي في العراق للمدة (2004-2019).
- 4- قياس نوع واتجاه العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والانبعاث الحكومي في العراق للمدة (2004-2019).

#### رابعاً- فرضيات الدراسة:

تتطلق الدراسة من فرضية رئيسة مفادها بأنه يوجد أثر لمؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي للمدة (2004-2019) ، ومنها يتفرع الآتي:

- 1- يوجد اثر ذي دلالة إحصائية لنسبة خدمة الدين العام/الانبعاث الحكومي في الانفاق الحكومي.
- 2- يوجد اثر ذي دلالة إحصائية لنسبة اجمالي الدين العام/الناتج المحلي الاجمالي في الانفاق الحكومي.
- 3- يوجد اثر ذي دلالة إحصائية لنسبة تغطية الإيرادات العامة /الانبعاث الحكومي في الانفاق الحكومي.
- 4- يوجد اثر ذي دلالة إحصائية لنسبة الإيرادات النفطية /الإيرادات العامة في الانفاق الحكومي.

#### خامساً- حدود الدراسة:

كانت الحدود المكانية للدراسة متمثلة بالاقتصاد العراقي اذ تضمن مؤشرات الاستدامة المالية والانبعاث الحكومي. اما الحدود الزمانية للدراسة فقد شملت المدة (2004-2019).

#### سادساً- منهج الدراسة:

لتحقيق اهداف الدراسة تم اعتماد المنهج الاستقرائي باستخدام التحليل الوصفي لدراسة مؤشرات الاستدامة المالية والانبعاث الحكومي من جانب، لاسيما استعمال منهج التحليل الكمي لتقدير وتفسير مدى تحقق الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004 – 2019) من جانب اخر.

## المبحث الثاني

### بعض الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة الدعامية الرئيسة للبحوث العلمية في إطارها النظري العام وفي جوانبها التطبيقية، فهي تسهم في إغناء ودعم الأسس النظرية للموضوع مجال الدراسة بما تحمله من طروحات وجدل وتدعم الجوانب العملية من خلال ما تقدمه من أساليب وأدلة تجريبية... هي:  
أولاً- الدراسات العراقية:

1- دراسة الجبوري، 2006	
عنوان الدراسة	الإففاق الحكومي وأثره في التضخم والبطالة في بلدان مختارة للمدة من (1985-2004).
هدف الدراسة	يتمثل هدف الدراسة في دراسة فاعلية (Efficiency) السياسة الإنفاقية ودورها في التأثير في مسار كل من معدلات البطالة ومستويات الاسعار في بلدان الدراسة.
أهم الاستنتاجات	انحياز الانفاق عموماً لخدمة الاغراض غير التنموية (النفقات الجارية او الروتينية) خلال مدة الدراسة وفي جميع البلدان المختارة، اذ وصلت مساهمة هذه النفقات من اجمالي الانفاق الحكومي في المتوسط النسب (69.01% و 46.02% و 61.77% و 63.25% و 64.01% و 58.64%) في كلٍّ من الأرجنتين، وإندونيسيا، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، وتايلند، والمكسيك على التوالي.
أهم التوصيات	على الاقتصاديون ان يركز اهتمامهم على تنمية القطاعات السلعية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، نظراً لما تمثله هذه القطاعات من دور مؤثر في توسيع قاعدة العرض السلعي لاسيما وان عدم مرونة الجهاز الانتاجي في العديد من البلدان تمثل المشكلة الاولى، فاذا ما حصل مثل هذا التركيز فانه بلا ريب سيسهم في خفض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

2- دراسة الشلال، 2014	
عنوان الدراسة	قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة من (1990-2010).
هدف الدراسة	عرض وتحليل لاهم المؤشرات الاقتصادية في الدول المختارة (عينة من الدول المتحولة، عينة من الدول التي طبقت برامج الاصلاح، عينة من الدول النامية) للمدة (1990-2011).
أهم الاستنتاجات	يعد متغير معدل النمو ومعدل الفائدة الحقيقيين الاكثر تأثيراً في مسار الاستدامة المالية مع ثبات العوامل الاخرى، اذ تمثل اسعار الفائدة على الدين كلفة يتحملها الاقتصاد لذلك فان ازدياد هذه الكلفة يؤثر سلبياً في الاستدامة المالية للدولة، في حين تمثل معدلات النمو المرتفعة ايرادات اضافية تؤثر عليها بشكل ايجابي لذلك فالعلاقة بين المتغيرين تصبح جوهرية في التأثير في الاستدامة المالية.
أهم التوصيات	ينبغي على الدول التي لم تحقق الاستدامة المالية اعادة النظر في سياستها المالية والنقدية ومحاولة الوصول الى اقصى مستوى من التنسيق بينهما وبما يفضي لتحقيق نمو مستدام لا يستند الى توسع مفرط في الانفاق الحكومي او زيادات متواصلة في نسبة العجز والدين الى (GDP)، اي ان النمو في الناتج عندما يرتبط بنمو في نسبة العجز والدين الى (GDP) فانه لن يكون نموا مستداما وانما النمو المستدام هو الذي يؤدي بالنتيجة النهائية الى تقليل هذه النسبة لاسيما في الاجل الطويل.

3- دراسة المرزوك، 2016	
عنوان الدراسة	الانفاق الحكومي وأثره في النمو الاقتصادي- العراق والامارات انموذجاً للمدة (1997-2014).
هدف الدراسة	دراسة اثر الانفاق على النمو الاقتصادي باستخدام البرامج الاحصائية قياس وتحليل اثر الانفاق الحكومي في العام في النمو الاقتصادي في بلدي العينة للمدة (2014-1997).
أهم	في العراق نجد ان نسبة الانفاق الحكومي الى GDP خلال اول مدة الدراسة



<p>واخرها فقد سجلت ارتفاعا كبيرا من (4.0 %) الى (23.3 %)، إذ بلغ اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة وذلك في سنة 2004 اذ سجلت (93.8 %). سببها يعود الى سعي الحكومة لتحقيق الاهداف العامة مما عزز هذا الارتفاع هو ارتفاع العوائد النفطية، اما في الامارات العربية فأن نسبة الانفاق الحكومي الى GDP خلال اول مدة الدراسة واخرها قد سجلت ارتفاعا كبيرا من (22.3 %) الى (22.5 %) إذ بلغ اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة في سنة 2009 إذ سجلت (41.9 %) ويعود السبب في هذا الارتفاع في جزء منه الى الجهود الحكومية لتطبيق الخطط التنموية الرامية الى تعزيز معدل النمو الاقتصادي وخفض مستوى البطالة، واستجابة للظروف الاقتصادية التي شهدتها المنطقة العربية.</p>	<p><b>الاستنتاجات</b></p>
<p>ينبغي ان تكون السياسة الإنفاقية للدولة قائمة على اساس اعطاء الاولوية في زيادة حجم الانفاق الاستثماري بنسبة اكبر من الانفاق الجاري وبما يؤدي الى توسيع الطاقات الانتاجية ويسارع في زيادة الانتاج ورفع معدلات النمو الاقتصادي.</p>	<p><b>أهم التوصيات</b></p>

<p><b>4- دراسة بني لام، 2018</b></p>	
<p>الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي - دراسة حالة - العراق للمدة من (2004 - 2016).</p>	<p><b>عنوان الدراسة</b></p>
<p>قياس نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في العراق.</p>	<p><b>هدف الدراسة</b></p>
<p>لا تمتلك متغيرات الاستدامة المالية في العراق (الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي، الفجوة الضريبية، مؤشر العجز الاولي) القدرة بالتأثير في النمو الاقتصادي بصورة منفردة، وان مؤشر الفجوة الضريبية يعد المتغير الاساسي المؤثر في النمو الاقتصادي على الرغم من احتياج هذا المؤشر الى مساعدة من المتغيرات الاخرى.</p>	<p><b>أهم الاستنتاجات</b></p>
<p>على الدولة العراقية تجنب الاقتراض العام لأي سبب كان والتوجه الى معالجة المشاكل في الموازنة العامة بطرق اخرى، اذ ان الاقتراض يعد من اسهل واقصر الطرق لسد عجز الموازنة.</p>	<p><b>أهم التوصيات</b></p>

ثانياً- الدراسات العربية:

5- دراسة موعش، 2020	
عنوان الدراسة	منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية، حالة تطبيقية لبعض الدول العربية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة إلى إبراز أثر ديناميكية الدين العام من خلال احتساب مؤشر الاستدامة المالية الذي يبين مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية، إذ أن استمرار العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى تزايد الدين العام، وهو ما ينطوي عليه تحمل الميزانية لأعباء إضافية لتغطية فوائد الديون.
اهم الاستنتاجات	تم احتساب مؤشر الاستدامة المالية لخمس دول عربية هي: (الأردن والبحرين وتونس ومصر والمغرب) للمدة (2013- 2018) حيث تبين أن كل هذه الدول حققت تحسناً في قيمة المؤشر، مما يؤكد الأثر الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي، إضافة إلى فعالية الاصلاحات المالية المطبقة خلال هذه المدة.
اهم التوصيات	يجب متابعة جهود التنويع الاقتصادي واصلاحات منظومة الدعم وتعزيز الإيرادات الضريبية وكفاءتها، لمقابلة الإنفاق الحكومي المتزايد وتحسين الأوضاع المالية العامة.

6- دراسة قروف والعمراوي، 2020	
عنوان الدراسة	قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة (1990- 2018).
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى دراسة وتحليل وتبيان الواقع المالي للجزائر وتقييم قدرتها المالية على تحقيق الاستدامة المالية، فضلا عن محاولة قياس وتحليل نوع واتجاه العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري. وذلك باستخدام أبرز النماذج المفسرة للاستدامة المالية العامة خلال مدة الدراسة .
أهم الاستنتاجات	يتضح من نتائج الدراسة أن متغيرات الاستدامة المالية كلها معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (10 %) بمعنى انها تمارس تأثيراً معنوياً في المدى الطويل على مستوى النمو الاقتصادي.

أهم التوصيات	العمل على تنوع مصادر الإيرادات العامة للدولة، وعدم اعتمادها على موارد واحد، اذ تصبح معرضة للصدمات الخارجية (اقتصادية، واجتماعية، وسياسية) وهو ما ينعكس مباشرة على الاستدامة المالية ومنه على الاستقرار المالي.
--------------	--

ثالثاً- الدراسات الأجنبية:

<b>7- Tehulu, 2013</b>	
عنوان الدراسة	محددات الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر في شرق إفريقيا <b>Determinants of Financial Sustainability of Microfinance Institutions in East Africa.</b>
هدف الدراسة	التحقيق التجريبي من محددات الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر في شرق أفريقيا حيث الفقر مشكلة خطيرة. تحديد العوامل التي تحدد الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر في شرق أفريقيا.
أهم الاستنتاجات	أظهرت النتائج ان الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الصغيرة إيجابية وبشكل ملحوظ مدفوعة بكثافة القروض وحجمها. كما وجد أن مخاطر الائتمان التي تم قياسها لها تأثير سلبي وهام على الاستدامة المالية لمؤسسات التمويل الأصغر. لذلك.
أهم التوصيات	يمكن لمؤسسة التمويل الأصغر أن تكون قادرة على تحسين استدامتها المالية. فضلا عن ان عدم كفاءة الإدارة، وكثافة القروض، والمحفظه المعرضة للخطر، والحجم هي عوامل محددة مهمة لمؤسسات التمويل الأصغر في شرق إفريقيا.

<b>8- Kremen, Shkolnyk, Semenog &amp; Kremen, 2019</b>	
عنوان الدراسة	تقييم العلاقة بين الاستدامة المالية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. <b>Evaluating the relationship between financial sustainability and socio-economic development of countries</b>
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لتقييم البلدان. فضلا عن تفسير النظريات السائدة حول الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية والخصائص الديناميكية المعقدة للقطاع المالي والتي

تتشكل تحت تأثير عوامل السياسة المالية والاقتصادية وعمل السوق المالية.	
انخفاض الاستدامة المالية يؤدي إلى انخفاض في مستوى التنمية المالية للبلاد. كما لا يمكن تحسين الاستقرار المالي إلا في عدد قليل من البلدان على المدى القصير والمتوسط. لم يكن لدى أي من البلدان عينة الدراسة استقرار مالي مرتفع أو ارتفاع في التنمية المالية، في حين لوحظ مستوى منخفض من التنمية الاقتصادية في نفس الوقت مع مستوى منخفض من الاستدامة المالية.	أهم الاستنتاجات
ثبت أن الاختلافات في البلدان المتقدمة والنامية تحدث بسبب العلاقة بين الاستدامة المالية والتنمية الاقتصادية	أهم التوصيات

<b>9- Pulatovich, 2019</b>	
تأثير الاستدامة المالية على توسيع قيمة المؤسسة. <b>Impact of Financial Sustainability on Enterprise Value Expansion.</b>	عنوان الدراسة
لأن الشركات عنصر مهم في الاقتصاد الوطني، فإن زيادة قيمتها يعد عاملاً رئيسياً للتنمية المستدامة في البلاد. تحديد العوامل التي تساعد في زيادة قيمة المنشأة وضمان استقرارها المالي من خلال الاستخدام الفعال للموارد المالية الخاصة بها.	هدف الدراسة
يلعب الاستقرار المالي دوراً مهماً في زيادة قيمة المؤسسة. لذلك يعد تحليل المؤشرات التي تميز الاستدامة المالية للمؤسسة، ولا سيما السيولة والملاءة والربحية، فضلاً عن وضع توصيات عملية للامتثال للمتطلبات التنظيمية، أحد العوامل الرئيسية في زيادة قيمة المؤسسة.	أهم الاستنتاجات
يجب تطوير وتحليل نظام مؤشرات القيمة المضافة للتقييم والإدارة الفعالة لقيمة المؤسسة. في الوقت نفسه يتم تحديد تكوين المؤشرات غير المالية، مع المؤشرات المالية وغير المالية بوصفها مؤشرات للقيمة، بشكل فردي لكل مؤسسة، في حين أن المؤشرات المالية غالباً ما تكون هي نفسها وتعكس كفاءة إدارة السوق لأي مؤسسة صناعية.	أهم التوصيات

10- Bui, 2019	
<b>Fiscal sustainability in developing Asia.</b>	<b>عنوان الدراسة</b>
الاستدامة المالية في البلدان النامية آسيا.	
تهدف هذه الدراسة الى التحقيق في مشكلة الاستدامة المالية لمجموعة من الاقتصادات الآسيوية النامية.	<b>هدف الدراسة</b>
تظهر النتائج أن العديد من الاقتصادات النامية في المنطقة لا يمكن أن تفي بقيود الميزانية المؤقتة، الأمر الذي يثير مخاوف بشأن القدرة على تحمل الديون في المنطقة، لاسيما لفترة ما بعد الأزمة.	<b>أهم الاستنتاجات</b>
تقوية وتكييف إطار ضبط أوضاع المالية العامة المناسب. بالنظر إلى الارتفاع في مستويات الدين العام بعد الأزمة العالمية	<b>أهم التوصيات</b>

رابعاً- مناقشة الدراسات السابقة:

لغرض مناقشة الدراسات السابقة لابد من تفحصها ومعرفة مواطن القوة فيها للإفادة منها، ومن ثم معرفة اين موقع الدراسة الحالية من هذه الدراسات.

#### 1-مجالات الإفادة من الدراسات السابقة:

أثمرت الدراسات السابقة معلومات معرفيةً تمخضت عنها بعض جوانب الدراسة الحالية، ويمكن تحديد بعض مجالات الإفادة بالآتي:

- أ- تحديد وتعريف المفاهيم العلمية لمتغيرات الدراسة، وبما ساعد في التأطير النظري للدراسة.
- ب- الاهتمام الى بعض المراجع والمصادر والبحوث التي لم يتسنَ معرفتها والاطلاع عليها من قبل.
- ج- الاطلاع على الاساليب الاحصائية في تحليل ومعالجة البيانات المستعملة في تلك الدراسات التي عن طريقها أمكن تحديد الاساليب الاكثر ملاءمة بمتغيرات الدراسة الحالية.
- د- التعرف على مجموعة من الجوانب منها، المنهجية العلمية، الادوات المستعملة فيها، الاساليب الاحصائية، طرق معالجة المعلومات والمراجع الاصلية في هذا المجال.

## 2- موقع الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

أ- قامت الدراسة الحالية بإكمال ما بحثته الدراسات السابقة من خلال العلاقة ما بين ادوات الاستدامة المالية والانفاق الحكومي في العراق، لتخرج بحصيلة تطبيقية تدعم الإطار الفكري.  
ب- حاولت الدراسة الحالية ان تكامل بين متغيراتها بإطار فكري اشمل وقياس العلاقة بينهما بأساليب احصائية مغايرة.

## 3- اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأهم النقاط الآتية:

أ- لم تتناول الدراسات السابقة الاستدامة المالية وعلاقتها بالإنفاق الحكومي بالتفصيل كما تناولته هذه الدراسة.  
ب- اختلاف مدة الدراسة اذ شملت المدة (2004 - 2019).  
ج- لم تتناول الدراسات السابقة الاستدامة المالية مع الانفاق الحكومي مجتمعة بل درستها بشكل منفرد كعلاقتها بالنمو الاقتصادي.

# الفصل الثاني

الاستدامة المالية والانفاق الحكومي-أطاراً  
مفاهيمياً

## الفصل الثاني

### الاستدامة المالية والاتفاق الحكومي - أطراً مفاهيمياً

#### التمهيد:

أدى تطور دور الدولة من مفهوم الدولة الحارسة (المفهوم الذي تبناه الكلاسيك) وضمن هذا المفهوم فإن للحكومة بعض الوظائف الرئيسية التقليدية هي (الدفاع والامن والقضاء) إلى مفهوم الدولة المتدخلة ومن ثم المنتجة في النشاط الاقتصادي، والاجتماعي لاسيما بعد الازمة العالمية عام (1929) وتبني الافكار الكينزية ومن ثم تعددت الوظائف الى (التعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، والمشاريع الاساسية للبنى التحتية... الخ)؛ لذلك ارتبط مفهوم الاستدامة المالية بمفهوم الدولة المتدخلة من خلال تقييم مدى قدرة الدولة على القيام بوظائفها في ظل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن عدم قيامها بتلك المهام يعبر عن عدم الاستدامة المالية لتلك الحكومة، وجاء هذا الفصل ليسلط الضوء على الاسس النظرية ومفاهيم الاستدامة المالية وتضمن ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول- الاستدامة المالية مفهومها وطرق قياسها والعوامل المؤثرة بها:

المبحث الثاني- الإطار النظري للاتفاق الحكومي ومصادر تمويل:

المبحث الثالث- علاقة مؤشرات الاستدامة المالية بالاتفاق الحكومي:



## المبحث الأول

### الاستدامة المالية مفهومها وطرق قياسها والعوامل المؤثرة بها

يعد مصطلح الاستدامة المالية من المصطلحات الأكثر رواجاً في الربع الأخير من القرن العشرين، وقد تم طرحه من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي) في البلدان المتقدمة والنامية على السواء لمعالجة المشكلات التي تواجه اقتصاداتها ولاسيما مواطن الخلل الهيكلية، والمديونية الخارجية، والعجز المزمن في الموازنة العامة.

### أولاً- مفهوم وتعريف الاستدامة المالية (Financial Sustainability):

أصبح مفهوم الاستدامة مقترناً بالتنمية الاقتصادية أكثر من غيرها نظراً للآراء والإسهامات الكثيرة التي طرحت في هذا المجال والتي تبنتها منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها بشكل كبير، ففي مجال التنمية فإن التنمية المستدامة (Sustainable Development) تعني وفقاً لمنظور الأمم المتحدة (التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الخاصة)، ولأجل تحقيق ذلك لابد من التوفيق بين المطالب الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، وهي من ركائز الاستدامة (تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، 1987: 8).

أما في مجال المالية العامة فإن استعمال مفهوم الاستدامة بدأ من بداية الثمانينات من القرن الماضي في كثير من البحوث التجريبية، التي أنبرت لقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة في السياسة المالية لكثير من الدول المتقدمة، إذ أصبحت استدامة المالية العامة، من أكثر المواضيع جدلاً لأنها تعبر عن التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجهها المالية العامة للدول، نتيجة لتصاعد مستويات العجز والدين الناشئ عن الإفراط في الانفاق الحكومي، الأمر الذي يعني تفاقم العبء المالي الذي يمكن أن تتحمله الأجيال القادمة بشكل يحد من مستويات الرفاهية لديها نتيجة لتحمل أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها (تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، مصدر سابق: 9).

قد تعددت مفاهيم الاستدامة المالية، إلا إن التطور الكبير في حجم وطبيعة دور الدولة دفع بالأدبيات الاقتصادية إلى استعراض مفهوم الاستدامة في إطار ما يعرف بالتحليل الحديث. وعلى الرغم من تعدد التعريفات، إلا إنه يمكن القول بأنها تتفق جميعاً على أن الشرط الأساس لضمان استدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الحكومة على الإستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة، وتمويل برامج الانفاق الحكومي المختلفة دون التعرض لحالات التعثر المالي والعجز عن السداد.

ويتفق هذا مع ما تبناه صندوق النقد الدولي، إذ أوضح أن مفهوم الاستدانة المالية هو (الوضع الذي يستطيع المقترض أن يستمر في خدمة ديونه دون الحاجة الى إحداث تغيير جوهري في النفقات والإيرادات العامة مستقبلاً) (Izquierdo & panizza, 2004: 95).

كما ان هدف السياسة المالية الرئيس لا يتعلق بتحقيق مستوى محدد من العجز في الموازنة العامة بقدر ما يسعى الى الحفاظ على وضع مالي يتسم بالاستدامة في ضوء اهداف السياسات العامة والموارد المتاحة لذا فإن الحفاظ على الاستدامة المالية يمثل الهدف الاكثر أهمية بين اهداف المالية العامة، والاستدامة المالية تشير الى "الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساس ليس في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل الملائم بشكل كبير لتغطية دينها الحالي" (Dahlby, 1993: 12).

ومن استقراء الأدبيات الاقتصادية نستعرض عدة تعاريف للاستدانة المالية منها:  
تعرف الاستدانة المالية بأنها "الحالة التي تتحقق عندما يكون هناك دين عام مقبول يهدف إلى تغطية عجز مطلوب من أجل تمويل نمو مرغوب" (Deiong & Olney, 2002: 399).  
وكما تعني ايضاً ان تكون الموارد المالية للحكومة قادرة على تغطية اعباء الديون المستقبلية دون الحاجة لإعادة الجدولة أو دون تراكم تلك الديون. (Bagnai, 2003: 45)،  
كما وتعتبر الاستدانة المالية عن امكانية تحقيق بقاء النسبة بين الناتج المحلي الاجمالي الى الدين ثابتة، ان النسبة تعود لمعدلاتها الطبيعية في حال زوال المؤثرات الخارجية او الاحداث الطارئة (Yamauchi, 2004: 2)،

وايضا عرفت الاستدانة المالية "هي ان تكون الحكومة قادرة مالياً على مواصلة تسديد اعباء الدين العام في الحاضر والمستقبل مع اقل قدر من الضرر وأن يكون باستطاعتها خلق الثروات ومن ثم زيادة الإيرادات في المجتمع" (Galal & others, 2006: 13)  
وايضاً تشير الاستدانة المالية الى ذلك الوضع الذي تستمر فيه الدولة في اداء واجباتها ووظائفها التي حددت بوساطة السياسة المالية للحكومة دون التعرض لعملية التعثر المالي اي تكون الإيرادات المالية العامة بعد تغطية نشاطات الحكومة تكفي لتغطية اعباء الدين المستقبلي دون الحاجة الى إعادة جدولة او تراكم تلك الديون (الوصال، 2018: 155).

وجميع التعريفات اعلاه تنسجم مع ما يعرف بقواعد الموازنة المتوازنة والتي تعني ضرورة ان تكون الموازنة متوازنة بشكل يمنع تراكم الديون سنويا إذ تستوجب القاعدة ان العجز ناتج اساساً عن ظروف طارئة يزول بزوالها ومن ثم توجه الفوائض المالية لسداد الديون المتركمة.

مما سبق يمكن تعريف الاستدامة المالية بانها: "المقدرة المالية للدولة التي تمكنها من الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية مدة طويلة، دون تعرضها لخطر الإفلاس، أو عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية، أو الحاجة الى خفض الموازنة المالية، وذلك من خلال تنويع مصادر الإيرادات وخلق الثروات في المجتمع".

وضمن سياق الموازنة لا يتم اللجوء الى الاقتراض الا في حالة تمويل الإنفاق الاستثماري وليس الإنفاق الجاري والذي يعرف بالقاعدة الذهبية والتي تشير الى ان الاستدامة المالية تتحقق طالما تغطي الإيرادات الجارية النفقات الجارية (Arestis, 2009: 18). وترجع المحاولات الاولى لتحليل الاستدامة المالية إلى الاقتصادي (جون مينارد كينز) الذي اهتم بأزمة الدين العام التي عرفتها فرنسا عام 1923، إذ أشار للحكومة الفرنسية الى وضع سياسة مالية مستدامة تحقق قيد الموازنة العامة وبيّن ان القدرة على استدامة التحمل تظهر ابتداء من بلوغ نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي قيمة منخفضة ومقبولة (3: Ahn, 2012).

أن الاستدامة المالية ظهرت بوصفها مفهوما في أدبيات المالية العامة في اواخر السبعينات من القرن العشرين بعد المطالبات التي ظهرت للحد من الانفاق الحكومي والضرائب (عبد اللطيف وشحاته، 2005: 5)، إذ واجهت الحكومة ضغوطا مالية في جانب الانفاق الحكومي او في جانب الحد من زيادة الضرائب ومع ذلك فإن استعمال مفهوم الاستدامة المالية في الدراسات والادبيات الاقتصادية بوصفه مصطلحا علميا يعود إلى منتصف تسعينات القرن العشرين، إذ يشير بوضوح إلى ان الحكومات من المحتمل ان تواجه استمرار الأزمات على المدى الطويل اذا لم تأخذ بالحسبان الموازنة بين الإيرادات والنفقات، ولاسيما بعد صدور تقرير (The Brundtland Report) والذي يعرف بأسم مستقبلنا المشترك في عام 1997م بشأن الاستدامة المالية، ومن ثم انتقل مفهوم الاستدامة المالية تدريجيا إلى الجانب الاقتصادي ونستنتج من ذلك ان (الاستدامة المالية) تعبر عن الملاءة المالية لدولة ما فيما اذا لم تتجاوز القيمة الحالية لمصروفاتها الاولى والجارية والمستقبلية القيمة الحالية لتدفقات دخلها الجاري والمستقبلي او هي توافر السيولة لديها، اي اذا كانت لديها المقدرة الكافية على الوفاء بالتزاماتها المستحقة في آجالها المحددة ومن ذلك نلاحظ ان فلسفة الاستدامة تحتوي تحقيقا مبدئيا للملاءة والسيولة المالية. (الحاوي، 2015: 278)

**فالملاءة المالية (Solvency):** تعني انه إذا كان معدل الخصم الحالي للإنفاق الجاري والمستقبلي اقل من معدل الخصم الحالي للإيرادات الحالية والمستقبلية مطروحا منها مستحقات الدين اي ان المالية العامة تكون بوضع الاستدامة إذا تحققت الملاءة؛ وذلك لأنها الوضع الذي تكون فيها

المسارات المستقبلية للنفقات والايرادات في خدمة الدين العام وفوائده ( Croce & Juan, 2003: 145).

اما السيولة المالية (Liquidity): فتعني وجود موارد مالية متاحة لتلبية الالتزامات في آجال استحقاقها ام هي ذلك الاصل الذي يمكن اعتماده في تسوية المدفوعات وعناصر السيولة المالية اي الارصدة النقدية الحاضرة، والموارد المالية تحت الطلب التي يمكن بيعها دون خسارة.

ويجب التمييز بين الاستدامة المالية والملاءة المالية، فالملاءة المالية تشترط أن يكون مسار الايرادات والانفاق الحكومي متفقا مع قيد الموازنة الزمني أي ان الملاءة شرط ضروري لضمان الاستدامة المالية للدولة فضلا عن ذلك يجب الا يكون تحقيقها مصحوبا بأحداث تغيرات جوهرية في نظم السياسات المالية في الأجل الطويل، وان الملاءة هي قدرة الدولة في مدى زمني غير محدد على الوفاء بديونها في الفوائض الأولية المستقبلية اي بتحقيق قيد الموازنة الحكومية أما الاستدامة المالية فهي مقدرة الحكومة خلال مدى زمني محدد، وفي ظل السياسات المالية الانية من امكانية تحقق نسبة معينة من الدين العام اي تكون الايرادات العامة الحكومية كافية لتغطية اعباء الدين المستقبلي دون الحاجة إلى اعادة الجدولة او الاقتراض. وأحيانا يطلق بعضهم عليها (الاقتدار المالي). ويعني ذلك ان صافي الثروة التي تملكها الدولة تمكنها من تسديد التزاماتها المالية في آجالها المستحقة للتسديد، ان الاقتدار المالي يوضح وجود اتساق مع اهداف السياسات الاخرى مثل التضخم ومعدل نمو الصادرات ومعدل نمو (GDP)، وهذا الوضع لا يؤدي الى زيادة الديون الداخلية او الخارجية (Artis & Marcellino, 1998: 142).

يرى بعضهم ان الاستدامة المالية بمفهومين أساسيين هما الضرائب والدين العام فلكل منهما تأثير في إمكانية تحقيق الاستدامة، وعلى الحكومة عدم اللجوء بشكل مستمر إلى رفع معدلات الضريبة لحل مشكلاتها المالية من أجل معالجة مشكلة العجز في الموازنة، وذلك لأن ارتفاع معدلات الضرائب يثبط الادخار ويزيد من الاستهلاك، فمشكلة الاستدامة ليست بمستوى الدين العام ولكن بطريقة استخدام تلك الاموال، فالدين العام لا يعد مشكلة طالما انه لا يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في البلد فضلا عن ذلك إذا ساعد الاقتراض في تطوير الاقتصاد وزيادة الانتاجية فأن الدين يبقى مستداما حتى وان كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة مثلما في الدول المتقدمة. ان الاستدامة المالية تتأثر بدرجة تطور الاسواق المالية وبالقدرة على التنبؤ بالمخاطر والثقة في قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات هيكلية وتدعيم الديون، فالدول التي تكون نسبة دينها العام من الناتج المحلي الاجمالي مرتفعة تكون اكثر عرضة لاضطرابات السوق على النحو من تغير أسعار الفائدة وتغير الفارق بين اسعار البيع والشراء للسندات الحكومية، فاللجوء إلى

الاقتراض لتمويل النفقات الجارية يعني تحميل الاجيال القادمة عبء تلك القرارات الحكومية وما الى ذلك من تأثير سلبي على العدالة الاجتماعية بين الاجيال، وذلك لأنه يجب على الاجيال في المستقبل التخلي عن جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض مما يجب على الحكومة التفكير بالمستقبل عند اللجوء الى الاقتراض لذلك يجب عليها وضع حد للزيادة المفرطة للدين العام (Alvarado & others, 2004: 511).

**وان الاستدامة المالية** تعني ضمان امكانية الاستمرار في تحقيق الموازنة بين الإيرادات العامة والانفاق الحكومي بالمستوى الذي يعبر عن الاقتدار المالي بالوصول الى الملاءة المالية دون التعرض لمخاطر الافلاس او عدم الوفاء بالالتزامات المالية الحالية او المستقبلية، ولتحقيق ذلك يتطلب تصميم اطر مالية وقائية لتحقيق مستويات مستقرة من النفقات الإيرادات العامة بما يتوافق مع امكانيات البلد الاقتصادية، دون الافراط بالاستدانة والتعرض لحالات التعثر المالي برفع كفاءة السياسة المالية وبالتنسيق مع السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام ويوجد في ادبيات الاستدامة عدد من المحددات النظرية والتطبيقية ومنها:

**1- القيود السياسية:** ان استدامة السياسة المالية تتأثر بالقيود السياسية فالمتغيرات السياسية أثرها في المالية العامة متمثلة في الموازنة العامة بدورة الانتخابات، والدورات الحزبية وعدد الاحزاب في السلطة الحاكمة، وان الدور الاكثر تأثيراً في السياسة المالية هو تفكك وانقسام الاحزاب في السلطة، كل ذلك يؤدي الى وجود اعداد كبيرة من صناعات القرار وعدم ترشيدهم الانفاق الحكومي، والعجز في الموازنة، ومن ثم تنعدم الاستدامة المالية.

**2- المؤسسات المالية:** ان الاستدامة المالية تتأثر بالمؤسسات المالية وقواعدها، فكلما كانت المؤسسات المالية تتسم بالاستقرار فضلا عن الدور الكفوء للمؤسسات المالية كان ذلك ايجابيا في تحقيق الاستدامة المالية، ففي أحد الدراسات التطبيقية في امريكا أشارت الى اهمية العلاقة بين المؤسسات المالية والإيرادات الضريبية وتطبيق قواعد الموازنة المتوازنة وتحديد الدين العام والانفاق الحكومي وكل ذلك له أثر ايجابي في تحقيق استدامة السياسة المالية (krejdl, 2006: 7).

### **ثانياً- الاستدامة المالية في البلدان (المتقدمة والنامية):**

ان تحديد مفهوم الاستدامة المالية يختلف من بلد لآخر ومن نظام لآخر وكذلك قوة المركز الاقتصادي للبلد فالبلدان المتقدمة تجاوزت مفهوم الاستدامة على أنها المقدره على سداد الالتزامات المالية ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي تزيد عن معدلات الفائدة ومعدل نمو المديونية، مما يجعلها قادرة على سداد الدين العام وفوائده، إذ تعد الاستدامة من وجهة نظر تلك البلدان "هي المقدره على تحقيق العدالة بين الأجيال"، بمعنى (ان مجموع القيمة الحالية لما يدفعه

الجيل الحالي من ضرائب يساوي القيمة الحالية لما يحصل عليه من منافع) ناهيك عن الخشية من التحديات الديموغرافية إذ يتوقع تزايد معدلات كبار السن وانخفاض إنتاجيتهم وما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على اقتصاديات تلك البلدان، ومن جانب آخر ما يترتب على ذلك من زيادة نفقات الإعانات والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية ومن ثم زيادة عجز في الموازنة العامة وتوليد العجز للدين الذي لا تستطيع الإيرادات المستقبلية تسديده (Panizza, 2006: 2). من ثم دخول هذه البلدان في دائرة المديونية وعدم تحقق الاستدامة المالية، وقد قدم صندوق النقد الدولي دراسة في هذه الظاهرة من خلال انموذج للمحاكاة للمدة من (1995-2005) محاولة للوصول الى موازنة عامة بإمكانها ان تحقق الاستدامة، وتوصلت الدراسة الى ان الخيار الأول بتخفيض الإيرادات العامة من الضرائب لغرض تحقيق الاستدامة سيؤدي إلى آثار سلبية مما يجعل الخيار البديل ترشيد الانفاق الحكومي هو الحل الأمثل بما في ذلك الرواتب والأجور كذلك زيادة سن التقاعد الى (67) سنة (Barnhill & kopits, 2003: 28). عند تحليل الاستدامة مثلاً في البلدان المتقدمة، فهذه الفئة من البلدان لا تواجه عجوزات في موازنتها لاسيما أن اقتصادات تلك البلدان لها القدرة على توليد ناتج يغطي حجم المديونية وفوائدها بعكس الدول النامية التي تمثل المديونية لديها عبئاً كبيراً متزامناً مع انخفاض معدل النمو فضلاً عن ان البلدان المتقدمة لديها امكانية الاستفادة من الأدوات المتاحة لها في تمويل عجز الموازنة تختلف بشكل كبير عن تلك الوسائل والأدوات التي تستخدمها البلدان النامية ومنها الإصدار النقدي الجديد والقرض العام (داخلياً كان ام خارجياً) والمنح، وما لها من آثار سلبية على الاستدامة المالية في الأجل الطويل لاسيما وضع اقتصاداتها التي لا يسمح لها اللجوء الى الأسواق العالمية أما البلدان المتقدمة فتمتلك امكانيات رفع حصيلة الضرائب وامكانية الاقتراض من اسواق المال العالمية لقوة اقتصاداتها عكس البلدان النامية.

واستكمالاً لما سبق في تحليل الاستدامة في البلدان النامية فقد بدأت بعض الأدبيات برصد بعض المخاطر على استدامة السياسات المالية في البلدان النامية لاسيما ما تتصف به من خصائص وعلى النحو الآتي (Alvarado & others, et al: 11):

1- التأثير الكبير بالصدمات الخارجية: إذ تتأثر هذه البلدان بالتغيرات فيما يحصل خارج ارادتها (تغير معدلات التجارة، وتدفقات رأس المال والأزمات الاقتصادية) وما يتبع ذلك من تغيرات في النمو الاقتصادي.

2- هشاشة المؤسسة الإدارية للمالية العامة: لان كثيراً من القرارات المالية غير مدروسة ولا تأخذ في الحسبان الأوضاع الاقتصادية وظروف سوق السلع والخدمات وعدم مصداقيتها مما يحول دون تنفيذ البرنامج الحكومي المعد مسبقاً.

3- محددات تمويل العجز: ان محدودية امكانيات البلدان النامية في الاعتماد على القروض الداخلية طويلة الأجل يدفعها للاقتراض من مصادر خارجية بالإضافة إلى القروض الداخلية قصيرة الأجل، وفي ضوء انتشار ما يسمى عملية الدولار وارتفاع مستوياتها يدفع هذه البلدان الى تعديل أسعار الفائدة ونتيجة لذلك تزداد أعباء خدمة الدين العام الداخلي القصير الأجل.

4- انخفاض معدلات الجدارة الائتمانية: اغلب الأدبيات المالية اكدت على اعتماد هذه الفئة من البلدان على الاقتراض الخارجي ويتزامن ذلك مع مخاطر ارتفاع اعباء خدمة هذه الديون والتي تعتمد اساسا على أسعار الصرف التي تتصف بتقلبها وتأثرها بالدورات الاقتصادية (Cuddington, 1996: 11).

### ثالثاً- أهم العوامل المؤثرة في الاستدانة المالية:

توجد عناصر عديدة تؤثر في الاستدانة المالية كما يختلف تأثير كل عنصر عن الآخر على الاستدانة المالية حسب البلد والسياسات المالية المتبعة في ذلك البلد ومدى تأثير الاستدانة المالية بتلك العناصر، ومن هذه العناصر سعر الفائدة، معدل النمو الاقتصادي، الدين العام وخدمة الدين (الداخلي والخارجي) والانفاق الحكومي وكما يأتي:

1- **سعر الفائدة:** يعد سعر الفائدة من العوامل الاقتصادية التي يمارس تأثيره بصورة مباشرة على الاستدانة المالية؛ إذ يرتبط كلٌّ من سعر الفائدة والاستدانة المالية بعلاقة عكسية مباشرة ناشئة عن حقيقة ان ارتفاع أسعار الفائدة يعني انخفاضاً في قدرة البلد على إصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليف هذه الديون، سواء أكانت هذه الديون داخلية أم خارجية، الأمر الذي يعني تحمل الدولة لأعباء مالية إضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا ما يؤثر سلباً على الاستدانة المالية، ويخضع سعر الفائدة لعاملين أساسيين هما: (الادخار الخاص Private Saving) (والاستثمار الخاص Private Investment) من بين مجموعة من العوامل إذ يتأثر سعر الفائدة سلباً بالادخار الخاص، والذي بدوره يعتمد على قرارات الأفراد في الادخار أو الاستهلاك، وكذلك يتأثر سعر الفائدة إيجاباً بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يخضع بدوره لمقدار الاستثمار الأجنبي المرتبط بقرارات الاستثمار الأجنبي، في أي بلد من جهة أخرى (قباجه، 2012: 6).

2- **معدل النمو الاقتصادي:** يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات في بلدان العالم سواء المتقدمة أم النامية، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول، وان عملية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة مرتبطة بتوافر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره (زردق، 2008: 87).

وفي ضوء ذلك يرتبط النمو الاقتصادي بعلاقة طردية مع الاستدانة المالية وتكون العلاقة من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة بين الإيرادات والانفاق الحكومي من جهة، ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة أخرى، الأمر الذي يعني الاتجاه نحو الاستدانة المالية، والعكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي، والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص (Barro, 2010: 87).

### 3- الدين العام وخدمة الدين (الداخلي والخارجي):

يعد الدين العام من أهم العوامل التي تتأثر بها الاستدانة المالية فلا توجد استدانة بوجود دين يثقل كاهل الحكومة، لذلك سوف نتطرق له بشيء من التفصيل لمعرفة مفهومه وكيفية تطوره.  
**مفهوم الدين العام:**

يقصد بالدين العام أو الدين السيادي (Public Debt) (Sovereign Debt): مجموع ما حصلت عليه الدولة من قروض داخلية وخارجية وفوائدها حتى تاريخ معين، فعندما تعجز الموارد المالية المحلية عن تغطية متطلبات الانفاق الحكومي فيتم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية، وتلجأ الدول إلى هذه القروض من أجل سد فجواتها الاقتصادية على الصعيدين المحلي المتمثل في عجز الموازنة، والخارجي المتمثل في عجز ميزان المدفوعات، كما يقصد به أيضاً "المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدولة لغيرها؛ نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة، ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط انشاء هذا الدين". ومصطلح الديون الحكومية بشكل عام يعبر عن إجمالي الديون المترتبة على دولة ما في لحظة ما، والأسباب الكامنة وراء ذلك هو إما ان تقترض الدولة من مواطنيها عبر طرق عدة من أبرزها ان يكون الدين الحكومي في شكل سندات غير قابلة للتداول، أو أدونات خزانة لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، أو سندات قابلة للتداول. وفي هذه الحالة يُدعى إجمالي الدين (الدين الداخلي)، أو ان تلجأ إلى الاستدانة من الخارج وهذا هو (الدين الخارجي)، أي هو إجمالي الديون الخارجية على دول ما في لحظة ما، وتكون مقيّمة بعملات أخرى، أي ليس بعملتها الوطنية. وعليه فان إجمالي الدين الحكومي يتكوّن من الديون المحلية الداخلية والديون الأجنبية الخارجية (Panizza, 2006: 2).

ومن هذا المفهوم يتضح ما يأتي: الأموال التي تقترضها الحكومة من الأفراد والمؤسسات لمواجهة أحوال طارئة لتحقيق أهداف متعددة؛ وذلك عندما لا تكفي الإيرادات العامة لتغطية الانفاق



الحكومي التي تتطلبها هذه الأحوال الطارئة، مثل الحرب، وحالة التضخم الشديد، وتمويل مشروعات التنمية، ومواجهة النفقات الجارية حتى يتم تحصيل الضرائب، إذ إن مواعيد التحصيل قد لا تتوافق تماماً مع مواعيد النفقات الجارية؛ إذ إن هناك تباطؤاً زمنياً بين تدفق الإيرادات وتدفق النفقات، وبشكل عام يكون تدفق الإيرادات أبطأ من تدفق النفقات. كما يمثل الدين العام مقدار الاقتراض الحكومي لمدة سابقة، لهذا ينظر إليه بوصفه رصيماً متراكماً وليس تدفقاً، وبعبارة أخرى الدين الحكومي هو رصيد من التزامات الحكومة التي لها أبعاد زمنية متعددة جمعت عن عمليات وأنشطة حكومية في مُدد سابقة تلتزم الحكومة بسدادها وفق جدول زمني محدد (Barnhill & kopits, 2003: 79)

**4- الإنفاق الحكومي:** هناك بعض الأدبيات الحديثة تذهب إلى أن الإنفاق الحكومي الممول بالقروض (الدين العام) لا يؤدي إلى المزاحمة (التزام الاستثماري)، وإنما يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار وزيادة الإنتاج، وهذا ما أكدته الفكرة الكينزية خلافاً للكلاسيك تماماً إذ أكد أن للإنفاق الحكومي تأثيراً إيجابياً على الدخل والتوظيف، وأن الزيادة في النفقات الحكومية لا تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار، وإنما تؤدي إلى زيادته لا سيما عند اتباع الحكومة سياسة مالية توسعية متخذة من النفقات الحكومية أدواتها الرئيسية (محمد، 2017: 136).

#### رابعاً- طرق قياس الاستدامة المالية:

إنَّ قياس الاستدامة المالية وتحليلها يكون وفقاً للمعايير التي وضعتها مؤسسات التمويل الدولية من عدة مؤشرات تركيبة.

**1- المؤشرات التقليدية لقياس الاستدامة المالية:** تشمل هذه المؤشرات مؤشرات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

## جدول (1)

### الحدود الدنيا والعليا للاستدامة المالية في البلدان النامية

International Debt Relief *	International Monetary Fund**	مؤشر التأثير	ت
%63 - %28	%35-%25	خدمة الدين الى الدخل	1
%127 - %88	%300-%200	القيمة الحالية للدين الى الدخل	2
%6.8 - %4.6	%10 - %7	الفائدة الى الدخل	3
%25 - %20	%30 - %25	الدين الى الـ GDP	4
%167 - %92	%150 - %90	الدين الى الدخل	5

INTOSAI General Secretariat-RECHNUNGSHOF (Austrian Court Of Audit) DAMPFSCIFFSTRASSE 2 A-1033 VIENNA AUSTRIA, 11.

\*Debt Relief International: "Key Aspects of Debt Sustainability Analysis", 2007.

\*\*International Monetary Fund, Foreign Affairs Department: Technical Note "Vulnerability Indicators", April 30, 2003 and several research documents.

### مؤشرات ثانوية لقياس الاستدامة المالية:

إن الوزن الكبير لأعباء الدين العام في الموازنة العامة بدأت تشكل اختلالاً هيكلياً في البلدان التي تتسم موازنتها بالعجز الدائم، ومن ذلك برزت ضرورة إيجاد مؤشرات تتيح التحكم بقدرة الدول في مواجهة الديون قبل الاستدامة المالية ولمعالجة ذلك اقترحت منظمة (Intosui)\* مجموعة من المؤشرات لتقييم الاستدامة المالية، وهي مؤشرات تعمل على التوافق والتماسك للموازنات المالية من جهة وبين الدين العام من جهة أخرى واعباء تراكم التزامات وفوائد الديون من جهة ثالثة هذه المؤشرات هي (Auerbach, 2011: 488):

\* المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) هي منظمة دولية مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة تضم الخطوط التوجيهية والمبادئ الأساسية للرقابة المالية والمحاسبة.

أ- مؤشر (Buitter): ان هذا المؤشر يركز على السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية والتي يجب أن تحتفظ بنسبة عجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي عند مستواها الحالي، وذلك لضمان تثبيت التمويل اللازم ومن ثم الدين العام. واعتقد بويتير بأن استدامة السياسة المالية يجب أن تحافظ على صافي الاصول للقطاع العام نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وقدم الصيغة الاتية:

$$DT = (RT - NT) wt \dots\dots(1)$$

إذ إن:

$Dt/ Yt = dt$  وتعبر عن نسبة العجز الاولي إلى الناتج المحلي الإجمالي.  
 $Wt/Yt = Wt$  ويعبر عن نسبة صافي الاستحقاق إلى الناتج المحلي الإجمالي.  
 $rt$ : يعبر عن معدل الفائدة ،  $nt$ : معدل النمو.

اقترح بويتير أن مؤشر الاستدامة المالية على النحو الاتي:

$$d - dt = (rt - nt) wt - dt \dots\dots(2)$$

وهذا المؤشر يعبر عن الفرق بين العجز الاولي المحدد والعجز الاولي الجاري، فإذا كانت القيمة سالبة فأن ذلك يدل على ان العجز الاولي كبير لدرجة لا يمكن تحديده او تثبيت قيمته ومن ثمّ تتمكن السياسة المالية من تحقيق الاستدامة.

يمكن حساب هذا المؤشر في ايجاد قيمة العجز او الفائض الاولي للموازنة العامة ويتم ذلك بحساب اجمالي الانفاق الحكومي بدون ادراج قيم الفوائد، وكذلك حساب الايرادات العامة من دون قيم الفوائد، تشير هذه النسبة إلى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة بسبب زيادة اعباء الدين العام ان هذا المؤشر للموازنة العامة يكون شرطاً ضرورياً لضمان ثبات نسبة الدين العام للناتج والاستدامة المالية إلا أنه ليس شرطاً كافياً لتحقيق ذلك. ومن الناحية النظرية يشترط لتحقيق الاستدامة المالية أن تستمر الموازنة في تحقيق فائض أولي مستمر في السنوات القادمة يصبح هذا الفائض بمقدور الحكومة سداد الدين العام وأعبائه المستحقة (البغدادي، 2010: 420).

ب- مؤشر الفجوة الضريبية: يسمى مؤشر (Blanchard) ويدعى كذلك بالمتانة الضريبية وهذا المؤشر وضعه أحد مفكري الفكر الكلاسيكي (Oliver Blanchard) يوضح ما يحصل من تغيرات في مقدار الانفاق الحكومي، لأن الحكومة في الاغلب تكون ملزمة ببرامج الانفاق الحكومي والتحويلات الحكومية بعكس الإيرادات الضريبية (محمد، وحسين، 2010: 155).

يحسب هذا المؤشر الفرق بين إيرادات الضرائب المتحققة وعباء الضرائب اللازمة لمستوى الاستدامة المالية، اي إمكانية قدرة الضرائب على تغطية الانفاق الحكومي، او مدى إمكانية تثبيت

نسبة الدين الى إجمالي الناتج المحلي، ويمكن تمثيل المعادلة الاتية للتعبير عن هذا المؤشر (البغدادي، مصدر سابق: 427):

$$T = gt + (rt - nt) dt \dots(3)$$

T: حصيللة الضرائب بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت الدين العام إلى الناتج  
rt: سعر الفائدة الحقيقي.

nt: معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

dt: نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

gt: نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي من دون اعباء الدين.

وذلك يدل على ان اجمالي الضريبة المتحصلة الى الناتج يجب ان تغطي مجموع الانفاق الحكومي وهذا المجموع يشمل خدمة الدين العام من عوائد النمو في الناتج المحلي الإجمالي، بما ان الفجوة الضريبية هي الفرق بين الضرائب المتحصلة الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي (t) ومقدار القيمة المستهدفة للضرائب (t) اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن صياغة مؤشر فجوة الضرائب كما يأتي:

$$T = T + (rt - nt) dt - gt T \dots(4)$$

وإذا كانت حصيللة الضريبة المستهدفة (T) اكبر من حصيللة الضريبة الفعلية (T) فإن الفجوة الضريبية موجبة وبذلك نكون في وضع عدم استدامة مالية، وهنا يتطلب تقليل الانفاق الحكومي او زيادة نسبة إيرادات الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الى المستوى المستهدف (T) ويعتمد هذا المؤشر على فكرة الحفاظ على النسبة المطلوبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ويتبع ذلك أن السياسة الضريبية يجب أن تستهدف تقليل الفرق بين الضرائب المحققة للاستدامة المالية والضرائب الفعلية، وعلى ذلك فإن نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي المستهدفة هي:

نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الإجمالي = نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي) × نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي (Yamauchi, 2004: 536).

وفي الأغلب يلحظ أن مقدار الإيرادات الضريبية التي يتم الحصول عليها سنويا لا تكفي لتمويل أعباء الإنفاق مما يؤدي بالحكومة الى ايجاد مصادر للإيرادات، وعليه فإن هذا المؤشر يساعد على رصد وتحليل تطور حصيللة الضرائب على احتساب انها اداة مهمة من ادوات السياسة المالية وتمويل الانفاق الحكومي، إلا إنه لا يدل على انها شرط كافي للحكم على استدامة السياسة المالية كذلك فإن هذه النسبة لا يمكن تطبيقها على البلدان النفطية، لأن حجم الناتج المحلي الإجمالي

كبير بسبب إيرادات النفط، بمعنى ان الحصول على ضريبة تتناسب مع (GDP) يعد مجحفا بحق المكلفين ضريبياً (Yamauchi, et al: 536).

وكان (بلانتشارد) قد أهتم بالزمن واثره فما دام ان السياسة المالية تعمل في بيئة ديناميكية وان التغيرات التي لا نأخذها بنظر الحسبان كبيرة عبر الزمن فالنفقات الحكومية والتحويلات من الممكن ان تتغير في المستقبل نتيجة للحركات الدورية في الناتج، فمثلا في أوقات الانكماش ترتفع نسب الانفاق الحكومي الى الناتج فضلاً عن انه قد يوجد تعاقدات حكومية قد تظهر آثارها على السياسة المالية (Stavins & others, 2002: 265).

**ج- مؤشر فجوة الإيرادات:** يعد احد المؤشرات التي تختبر اثر المزج بين سلوك السياسة المالية من انفاق وضرائب ونمو الناتج والتغيرات في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في التأثير على الاستدانة المالية، وذلك من خلال تقدير مؤشر (Blanchard) لمستوى الإيرادات الضريبية المستهدفة التي يجب ان تتحقق وقياس الفجوة بين المتحقق والمخطط . وفي حالة كون فجوة الإيرادات الجارية سالبة فإن ذلك يشير الى الوضع الذي تتحقق فيه الاستدانة المالية، وبالعكس في حال كون فجوة الإيرادات الجارية موجبة فيشير هذا الوضع الذي لا تتحقق فيه الاستدانة المالية (Foote, and others, 2004: 57) .

**د- مؤشر الفائض او العجز الاولي:** يقوم هذا المؤشر على ان السياسة المالية المحققة للاستدانة المالية يجب ان تحتفظ بنسبة فائض اولي من الموازنة العامة/ GDP عند مستواها الحالي من اجل ضمان ثبات نسبة الدين/ GDP، وعلى النحو الآتي:

الفائض الاولي = الإيرادات العامة - الانفاق الحكومي بدون مدفوعات الفائدة .

**هـ- نموذج صندوق النقد الدولي التقليدي لتقييم الاستدانة المالية في ظل التأكد:** لمدة محددة استمر الصندوق بتقييم الاستدانة استنادا الى مبدأ التأكد التام للمتغيرات والتوافق مع قيد الموازنة الحكومية، والدين في المدة القصيرة يتم سداؤه من الفوائض المتولدة في الموازنات العامة في المراحل اللاحقة وقد حدد الدور المهم لمعدل نمو الناتج وسعر الفائدة الحقيقي واثره المباشر في نسبة (الدين / الناتج المحلي الاجمالي) اما الدولة التي تمتلك معدل نمو ناتج مرتفعاً قد تحقق فائضاً أولياً منخفضاً نظراً لأن النمو المتزايد يقوم بواجبه في سداد الديون وابعائها، وكما في المعادلة الآتية:

$$= (1+r_t) B_{t-1} - X_t B_t \dots\dots(5)$$

اذ أن:

$B_t$  : رصيد الدين العام المحلي في الفترة t.

$r_t$  : سعر الفائدة الحقيقي في الفترة t

$X_t$ : الفوائض المتحققة في الفترة t، (الايرادات العامة تتضمن كذلك الاصدار النقدي بعد خصم الانفاق الحكومي).

الاستدامة المالية تتحقق بنسبة الدين الى الناتج إذا كان اتجاه الدين العام لا يتزايد عبر الزمن ومن ثم فان الفوائض الاولى المتحقق يكون الاكبر بحيث يغطي رصيد الدين الاساس ومن ثم تتحقق الاستدامة في الأجل الطويل (Kennedy, 2011: 385). الا ان تقدير المتغيرات في الأجل الطويل يصعب توقعها لاسيما أن السلوك الحكومي يتحرك في بيئة غير منعزلة وانما يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى لذا تحول الصندوق الى تقييم الاستدامة إلى مدخل آخر، فان الصندوق مع البنك الدولي يتبعان نموذجاً قياسياً لتقييم استدامة الدين العام (الداخلي والخارجي) ويمتاز هذا الانموذج بقابليته للتعميم على جميع اقتصادات الدول بسبب تمتعه بالشفافية إلى جانب اعتماده على الجانب القياسي. وقد وضع الصندوق خطوات للاستدامة وكما يأتي ( Wyplosz, 2007: 12):

- 1- وضع برنامج طويل الأجل لمدة خمس سنوات على الاقل، يوضح التوقعات بالمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الدين العام مثل اسعار الفائدة ومعدل التضخم، وسعر الصرف.
- 2- قياس تطور حجم الدين العام/ GDP بطرق محاسبية معينة مدة خمس سنوات مستقبلية.
- 3- اختبار الصدمات الداخلية والخارجية على كل من المؤشرات (سعر الفائدة ومعدل نمو الـGDP ورصيد الحساب الجاري) ويتم تغيير هذه المؤشرات بنسبة انحراف معياري (0.5 %) لمدة خمس سنوات وبنسبة انحراف معياري (0.2 %) للمؤشرات الاخرى للمدة نفسها كذلك سعر الصرف يكون تخفيضه بنسبة (30%) في بداية مدة الاختبار.
- 4- بعد التوصل الى النتائج إذا كان مستوى الدين مرتفعاً فيتطلب تحقيق الاستدامة والعمل على خفضه اما إذا كانت النتائج في الحدود الامنة للدين العام فبالإمكان الاستمرار في سداد الديون العامة وتحقيق معدل النمو الاقتصادي.

و- **انموذج صندوق النقد الدولي لتقييم الاستدامة المالية في ظل عدم التأكد:** اهتم صندوق النقد الدولي بموضوع الاستدامة في المالية العامة بوصفها احدى أدوات الشفافية للمالية في البلدان واستعمل في الوصول الى النتائج على مؤشرات الدين العام، والعجز، والتنبؤ المالي في الاجل المتوسط، ويتم استخدام الفوائض الاولى لتثبيت الدين ومقارنته مع الفوائض المتحقق فعلاً وذلك

لمعرفة مدى اتساق الفائض الاولي المتحقق فعلياً مع تحقيق نسبة مستقرة من نسبة الدين الى الـ (GDP) والجهود المبذولة للوصول الى استقرارية الدين العام، وعلى وفق هذا الانموذج هناك عدة خطوات لمعرفة استدامة الوضع المالي من عدمه وذلك يتمثل في التنبؤ بالمتغيرات الكلية الحقيقية مثل (عرض النقد ومعدل نمو الناتج والاستثمار والتضخم وصافي الميزان التجاري والحسابات الجارية والاحتياطيات والائتمان المحلي وأسعار الفائدة والايرادات العامة والإنفاق الحكومي من دون فوائد واقساط الفوائد، فضلاً عن ذلك يتنبأ الانموذج بحجم الدين وفقاً لمقدار التمويل النقدي المتوقع توفيره ومدى امكانية تغطية العجز مستقبلاً مع الاشارة الى ان ارتفاع نسبة الدين يؤثر في المتغيرات الاقتصادية مثل ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الاحتياطيات وزيادة الدين الخارجي وان الانموذج يضع تصوراً لاتجاه الدين العام الذي يحقق الاستقرار في الأجل المتوسط والمؤشرات الكلية التي يستهدف تحقيقها وبناءً على ذلك يركز على التوازن الاولي المطلوب لتحقيق الدين المستهدف وتحديد المؤشرات المالية اللازمة لتحقيق ذلك الهدف، ويتم حساب اثر المتغيرات المالية على المتغيرات الاقتصادية وبالتحديد اسعار الفائدة والنمو الاقتصادي لتأثير هذين المتغيرين بشكل مباشر على الاستدامة مثلما ان الانموذج يأخذ في حساباته التعديلات الضريبية المطلوبة لتحقيق التوازن الاولي في الأجل المتوسط ( جري، 2015: 97).

إن المفهوم الذي يعتمدُه صندوق النقد الدولي يتباين في تحليل استدامة المالية العامة للدول، فعند تحليل الاستدامة المالية في الدول المتقدمة يستخدم صافي الدين (الدين مطروحاً منه الاصول المالية التي بالإمكان تسهيلها من قبل الحكومة) ويعتمد في سداد أعباء الدين العام، ومن المآخذ على هذا الانموذج ان المخاطر تتباين باختلاف القروض والديون العامة لاسيما ان هناك عجزاً مطلوباً لتمويل الاستثمارات العامة والذي يختلف التعامل معه عن العجز لتمويل الإنفاق الجاري اما في البلدان النامية فإن الصندوق يستخدم في العادة إجمالي الدين العام وهو إجمالي أرصدة الائتمانات المالية للحكومة المتكونة من الدين والاصول المالية (Fata's, 2010: 18).

ز- **مؤشر صندوق النقد الدولي للدول التي تعتمد على موارد ناضبة:** ان مؤشر صندوق النقد الدولي في ظل ( التأكيد وعدم التأكيد) لتقييم وتحديد الاستدامة المالية سيؤول الى نتائج مظلمة فبالنسبة للبلدان التي تعتمد في ايراداتها العامة على موارد ناضبة مثل النفط والغاز الطبيعي انتهج الصندوق نمودجا خاصا بتلك البلدان محاولا معرفة الامكانيات الحقيقية لاقتصاداتها في القيام بتمويل التزاماتها من نفقات وسداد ديونها وفوائدها، وتتميز الإيرادات العامة لهذه البلدان بان نسبة كبيرة منها ان لم يكن جميعها من ايرادات الموارد الناضبة تستخدم في تمويل أنشطة الحكومة وتسديد الدين وأعبائه، فإن تم القياس وفقاً للمؤشرات التقليدية في تحديد الاستدامة عندئذ تتحقق الاستدامة المالية؛ وذلك

لأن اغلب العوائد تذهب لتمويل الانفاق الحكومي إضافة للفوائض المتبقية، كل ذلك في الأجل القصير اما في الأجل الطويل فقد لا تستمر هذه الإيرادات على الوتيرة نفسها، ناهيك عن عدم مرونة الانفاق الحكومي مما يزيد من العجز في الموازنة العامة، وعند ذلك يظهر الوضع الحقيقي للمالية العامة (عناية، 2006: 48).

من خصائص السياسة المالية في هذه البلدان انها تتأثر بالسوق الدولي فعند تحسن وضعها من زيادة صادراتها (كالنفط مثلا) في التجارة الخارجية فأن ذلك من شأنه زيادة إيرادات هذا المورد مما يمثل إيرادا لتمويل النفقات وزياداتها، ومن ذلك يظهر لنا الخطر الذي يحيط باقتصادات تلك البلدان إذا طرأ تغيير سلبي في التجارة الخارجية او اذا انخفضت اسعار تلك الموارد لذلك فأن رغبة تلك البلدان في الحفاظ على ثروة الاجيال القادمة يدفعها لاستثمار العوائد المتحققة في الاصول المالية.

ويتحقق وضع الاستدامة المالية في هذا الانموذج كلما قل اعتماده على العائد المتحقق من بيع الموارد الطبيعية في مقابل الاعتماد على الاصول المالية، فالدولة التي تحقق استدامتها هي القادرة على توظيف الموارد التي تحصل عليها من عوائد الموارد الطبيعية في استثمارات الاصول المالية التي تستخدم ما تدره من عوائد لسداد نفقاتها العامة (الحسني، وسالم، 2010: 86).

---

\*تم بناء هذا المؤشر النيو كلاسيكي من قبل (Nigel Chalk) حيث استخدم نموذج التوازن العام والتداخل بين الاجيال.



## المبحث الثاني

### الإطار النظري للأنفاق الحكومي ومصادر تمويله

#### أولاً- مفهوم الاتفاق الحكومي:

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للأنفاق الحكومي، حقيقة الامر ان وجود أكثر من تعريف له لا يعني اختلاف المفاهيم حوله، ومن بين تلك المفاهيم ما يأتي:

لقد عُرف الانفاق الحكومي بأنه مجموع المصاريف التي تقوم الدولة بإنفاقها في شكل كمية محددة من المال خلال مدة زمنية معينة، بهدف اشباع حاجات عامة (عبد الحميد، 2005: 173).

كما عرف على انه المبالغ النقدية التي تقوم السلطات الحكومية بإنفاقها بهدف تحقيق منفعة عامة (طاقة والعزاوي، 2007: 33).

ومن التعاريف السابقة للأنفاق الحكومي، يمكن تحديد الصفات الأساسية له وهي:

#### 1- الصفة النقدية للأنفاق الحكومي:

إن العنصر الاساس للأنفاق الحكومي هو استخدام مبلغ من النقود لغرض تأمين احتياجات الدولة من السلع والخدمات بغية تسيير عمل اداراتها الحكومية. لاسيما كونه ثمناً لرؤوس الاموال الانتاجية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية وغيرها، وذلك انطلاقاً من كون المعاملات والمبادلات الاقتصادية كافة تتم عن طريق النقود وبناءً على ذلك، فإن الانفاق النقدي يعد من أفضل طرق الانفاق الحكومي لاعتبارات عديدة:

أ- تسهيل عمل النظام المالي لكونه يركز مبدأ الرقابة على الانفاق الحكومي تأميناً لأفضلية استخدامه وفقاً للقواعد التي تحقق المنفعة الحكومية.

ب - يؤدي الانفاق العيني الى الاخلال بمبدأ المساواة بين الافراد من أجل الاستفادة من نفقات الدولة وتحمل الاعباء والتكاليف الحكومية (ناصر، 1975: 46).

#### 2- الصفة العمومية للأنفاق الحكومي:

يمثل شرط صدور الانفاق الحكومي من جهة عامة عنصراً اساسياً من عناصر الانفاق الحكومي إذ يدخل في اطاره كل إنفاق يقوم به شخص من اشخاص القانون الحكومي (الدولة او إحدى هيئاتها الحكومية)، وفي هذا الخصوص يمكن التمييز ما بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص من خلال المعيارين الآتيين:

## أ- المعيار القانوني (المعنوي):

تحدد طبيعة الانفاق وفق هذا المعيار على اساس الجهة التي تتولى الانفاق، فإذا كانت الجهة شخصا من اشخاص القانون العام، فيعد هذا الانفاق عاماً، اما إذا كانت تلك الجهة شخصا من اشخاص القانون الخاص (الافراد، والمؤسسات والشركات الخاصة) فيعد الانفاق خاصاً. ومن هنا فان الانفاق الحكومي يتسع نطاقه ليشمل جميع الانفاق الحكومي الصادر عن الحكومتين المركزية والمحلية (عايب، 2010: 102). قد يستند هذا المعيار في تمييزه الى اختلاف طبيعة نشاط كل من اشخاص القانون الخاص والحكومي، والاخير ينصرف نشاطه بصفة اساسية الى تحقيق المصلحة الحكومية.

ان هذا الاختلاف يعود الى طبيعة الدولة الحارسة والذي يقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش والعدالة والدفاع ومع انتقال الدولة من الحارسة الى الدولة المتدخلة ثم الدولة الاشتراكية لذلك لم يعد دور الدولة قاصراً على هذه الدائرة الضيقة التي تتميز عن دائرة نشاط الاشخاص الخاصة، بل اخذ هذا يمتد ليشمل اعمالاً كثيرة تدخل في نشاط الاشخاص الخاصة مثل النقل والصناعة والتجارة. وقد خلص بعض الباحثين الى عدم كفاية الاعتماد على المعيار القانوني وذلك لانهايار الاساس الذي يبنى عليه وهو الطبيعة القانونية لمن يقوم بالإنفاق.

## ب - المعيار الوظيفي:

يستند هذا المعيار الى اساس الطبيعة الوظيفية التي يصدر عنها الانفاق إذ ان جميع الانفاق الحكومي الذي تقوم الدول بإصداره يشترط تحقيق النفع الحكومي ويكتسب صفة العمومية حتى لو كان نشاطها يماثل نشاط القطاع الخاص. ووفقاً لهذا المعيار يعد الانفاق الحكومي من بين الانفاق الذي تقوم به الدولة بصفقتها السيادية ويعد الانفاق خاصاً إذا كانت الانفاق التي تقوم به الدولة مشابهاً للأنفاق الذي يقوم به الأشخاص. ومن المأخذ على هذا المعيار ما يأتي (عبد الحميد، 2005: 176):

- انه لا يتفق مع ما جرى عليه العمل من الانفاق الحكومي على ذلك الذي تقوم به الهيئات الحكومية، وهو ما يفقد الانفاق الحكومي معناه.

- انه يهدف بصفة اساسية الى ابعاد الانفاق الذي تقوم به المشروعات الحكومية من نطاق الانفاق الحكومي.

ومن هنا فإن هذا المعيار لا يقدم شيئاً كبيراً على صعيد التمييز ما بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص.

### 3- هدف الانفاق الحكومي تحقيق نفع عام:

إن الانفاق الحكومي يهدف أساساً إلى تحقيق نفع عام وأشباع حاجة عامة، ولهذا لا يعد إنفاقاً عاماً، عند عدم اشباعه حاجة عامة ولا يحقق نفعاً عاماً لأفراد المجتمع، وقد يكون المسوغ لهذا العنصر ضرورة تحقيق المساواة في الانتفاع بالإنفاق الحكومي من قبل أفراد المجتمع طالما هم متساوون في تحمل الاعباء الحكومية (المحجوب، 1966: 36).

من الصعوبة مراعاة الكفاءة الاقتصادية المثلى عند الحكم على المنفعة المتحققة في الانفاق الحكومي، ولهذا فإن المعيار الذي يركن إليه في هذا الشأن يعتمد على استخدام الدولة لسلطتها السياسية، في تقرير الانفاق اللازم لتحقيق نفع عام طبقاً للقواعد والضوابط التي تحكم الانفاق الحكومي، وذلك من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من النفع العام، وباستخدام أقل قدر من الانفاق الحكومي "معيار الكلفة والعائد" (عايب، 2010: 102).

إن الانفاق الحكومي قد يظهر بصور متعددة ومختلفة مثل الأجور والرواتب والمدفوعات التقاعدية، واثمان المشتريات الحكومية، والاعانات، واقساط وفوائد الدين الحكومي، وجميع هذه الصور تتدرج ضمن الانفاق الحكومي الجاري. لاسيما الانفاق الحكومي الاستثماري (طاقة والعزوي، 2007: 49).

### ثانياً- قواعد الانفاق الحكومي:

هناك العديد من القواعد التي يجب مراعاتها في الانفاق الحكومي هي:

#### 1- قاعدة المنفعة:

يهدف الانفاق الحكومي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة وذلك بهدف اشباع حاجات عامة للمجتمع. وهنا سيتم طرح موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة وهو تحديد اولويات الانفاق الحكومي إذ يجب على الدولة أن توازن بين المنافع من أجل تحقيق أقصى منفعة اجتماعية إذ يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الانفاق المختلفة، لاسيما الأخذ بنظر الاعتبار توزيع الانفاق جغرافياً حسب احتياجات النواحي والاقليم المختلفة وكذلك توزيعه اجتماعياً بين طبقات المجتمع المختلفة، كما أن هذه الاولويات تختلف من دولة إلى أخرى، فضلاً عن اختلافها من مدة زمنية إلى أخرى داخل الدولة الواحدة. وإلى جانب هذين التوزيعين للأنفاق الحكومي، هناك توزيع قطاعي له يبين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني. (طاقة والعزوي، 2007: 34) ولغرض قياس المنفعة للأنفاق الحكومي هناك عدة اتجاهات اهتمت بذلك هي (المحجوب، 1966: 61):

#### أ- الاتجاه الذاتي (الشخصي):

لقد ظهرت آراء عديدة في ظل هذا الاتجاه لقياس المنفعة هي:

- يرى بعض الاقتصاديين في نهاية القرن التاسع عشر، ومن بينهم "ساكس" نصل الى تحقيق اقصى منفعة ممكنة من الانفاق الحكومي في حالة تساوي المنفعة الحدية لهذا الانفاق مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد فرض الابعاء الحكومية، ويستلزم تطبيق هذا المعيار معرفة اوجه الانفاق الحكومي واوجه التصرف في الدخل المتبقية لدى الافراد.

- من جانب اخر فقد اعتمد بعض الكتاب في قياس المنفعة الجماعية على فكرة "الرفاهية الاقتصادية"، ومثل ذلك ما فعله (هيكس) و(كالدور) في تطبيق مبدأ التعويض على النفقة الحكومية. وينصرف هذا المبدأ الى اعتبار التغيير الذي يحدث في تخصيص الموارد او في التنظيم الاقتصادي، او في عدالته، إذا ما ادى هذا الانفاق الى انتفاع فرد ما او جماعة ما بما يمكنه من تعويض الفرد، او الجماعة الذي كان ضحية هذا التغيير تعويضاً نقدياً. ووضح ان الاعتماد في قياس المنفعة الجماعية على (مبدأ التعويض) يعني في النهاية الاعتماد على المنفعة الفردية، أساساً في قياسها، كما انه يستند في حقيقة الامر الى الفكرة القائلة بان الضريبة مقابل خدمة ولذلك يستلزم ان تتساوى معها المنفعة.

- اعتمد بعض الاقتصاديين ومن بينهم (بيجو) في قياس أكبر منفعة جماعية ممكنة على اساس فكرتين تحكم احدهما كيفية توزيع النفقات الحكومية بين مختلف انواعها وتحكم الاخرى الحجم الكلي للأنفاق الحكومي.

وصفوة القول ان الاتجاه الذاتي يعتمد في تحديده للمنفعة الجماعية المترتبة على الانفاق الحكومي على اساس المنفعة الفردية (المحجوب، 1966: 61-62).

#### ب- الاتجاه الموضوعي:

يرى بعض الاقتصاديين ان الاعتماد في قياس المنفعة الجماعية المترتبة على الانفاق الحكومي يجري من خلال الزيادة التي تحدث في الدخل القومي نتيجة لهذا الانفاق. اي ان الاعتماد على الزيادة المباشرة وغير المباشرة التي تحدث في الدخل القومي من جراء الانفاق الحكومي، اي الاعتماد على (المضاعف المزدوج)، وهو ما ينصرف الى تداخل أثري المضاعف والمعدل ويشمل:

- الزيادة الاولية في الانفاق الحكومي.

- الاستهلاك المولد.

- الاستثمار المولد.

يؤخذ على هذا المعيار الموضوعي انه معيار اقتصادي عام، ويعني انه لا يستطيع ان يغطي جميع انواع الانفاق الحكومي، ومثلها الانفاق العسكري وغيره. انه معيار يستخدم في اختيار الانفاق

الحكومي وفق معايير اقتصادية، الا انه لا يعدو ان يكون قرارا سياسيا. وان يخضع اختيار الانفاق الحكومي الاستثماري في هذه النظم التي تأخذ بالتخطيط لمعايير معينة، وهي ما يطلق عليها (بالأولويات) ويتوقف اختيار هذه المعايير على طبيعة المشكلات التي يقابلها الاقتصاد القومي وهي تختلف من اقتصاد الى اخر. ويمكن ان ترجع اهمية المعايير التي تعتمد عليها في اختيار اوجه الانفاق (اي في اختيار المشروعات) الى ما يأتي (المحجوب، 1966: 63):

- 1- معدل ما يحققه المشروع من ربح.
  - 2- معدل ما يضيفه المشروع الى كل من الدخل القومي.
  - 3- الطاقة الانتاجية، والتشغيل.
  - 4- مدى استخدام المشروع لعوامل الانتاج المحلية.
  - 5- ما يتطلبه من العملات الاجنبية وما يتم توافره منها.
  - 6- المدة اللازمة لتنفيذ المشروع والبدء في الإنتاج.
- 2- قاعدة الاقتصاد "العقلانية الاقتصادية":

ان المقصود بهذه القاعدة الابتعاد عن التبذير والاسراف في الانفاق الحكومي من دون مسوغ، وترتبط هذه القاعدة بالقاعدة الاولى فتحقق أكبر قدر من المنفعة وبأقل كلفة ممكنة. وفي هذا الخصوص يتطلب التفرقة بين حالة التبذير وحالة التقدير والاقتصاد. فالتبذير يعني التسبب المالي الذي يؤدي في حالة وقوعه الى سوء استخدام اموال الدولة، اي ان الانفاق قد يكون غير ضروري ولا يحقق النفع العام، او قد يكون ضرورياً "ويحقق نفعاً عاماً" ولكن بتكاليف مرتفعة جداً، اما التقدير فهو القلة في الانفاق والاحجام فيه يكون جزافاً حتى في مسائل ووجه الانفاق التي يكون فيها الانفاق من اجل تحقيق منافع عامة او لإشباع حاجات عامة، اما الاقتصاد بالإنفاق فهو إنفاق ما يلزم من الاموال، ومن ثم فهو يحتل موقعا "وسطياً" بين مفهومي التقدير والتبذير. يمكن ان تلعب وسائل الاعلام والرقابة في خلق رقابة فاعلة على عمليات صرف النفقات التي تؤديها الحكومة "رقابة وزارة المالية، رقابة السلطة التشريعية، الرقابة المحاسبية متمثلة بـ (ديوان الرقابة المالي)" (العلي، 2003: 41).

## 2- قاعدة الترخيص:

تختص السلطة التشريعية في الدولة بإصدار القوانين والقرارات الخاصة في الانفاق الحكومي وذلك باعتباره جزء من موازنة الدولة. ويتم مناقشة البرلمان التي تقرر الصرف على اوجه الانفاق الكفيلة بالتحقق من ان النفقة الحكومية على كل وجه تمثل ضرورة قصوى او حاجة ضرورية للأفراد ويترتب عليها تحقيق أكبر منفعة جماعية لهم (ناصر، 1975: 86).

## ثالثاً- تقسيم الانفاق الحكومي:

تتعدد التقسيمات الخاصة بالإنفاق الحكومي بتعدد اغراض البحث وتختلف تبعاً لاختلاف الزاوية التي ينظر منها الى ذلك الانفاق ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين هما التقسيمات العلمية والتقسيمات العملية (او الوضعية).

### 1- التقسيمات العلمية للأنفاق الحكومي:

الانفاق الحكومي يشكل هيكلاً كبيراً ومتنوعاً، وغير متجانس ويظهر في اشكال وصور مختلفة. إذ ان تقسيم الانفاق الحكومي يسهل دراسته من قبل الاقتصاديين وتحليله وادارته من جانب الدولة واجهزتها إذ يسهل عملية الرقابة على الصرف من قبل السلطة التشريعية وتقليل فرص الإساءة في استخدام المال الحكومي، وتشمل التقسيمات العلمية للأنفاق الحكومي ما يأتي (العلي، 2011: 72):

#### أ- تقسيم الانفاق الحكومي حسب الدورية والانتظام:

يتم تقسيم الانفاق وفق هذا المعيار على الانفاق العادي والانفاق غير العادي، فالأنفاق العادي وهو ذلك الانفاق الذي يظهر بشكل دوري ومنتظم في كل سنة، إذ يستخدم لإشباع حاجة دائمة للدولة مثل الرواتب والاجور والانفاق الصحي والتعليم، ويتم تمويله عن طريق الايراد العادي مثل الضرائب والرسوم. اما الانفاق غير العادي، فهو ذلك الانفاق الذي لا يتكرر ولا يتجدد بصورة دورية وتظهر الحاجة اليه في ظروف استثنائية ومن ثم لا يمكن توقع حجمه كالحروب والكوارث الطبيعية، ويتم تمويل هذا الانفاق عن طريق مصادر تمويل غير عادية كالقروض الحكومية والاصدار النقدي الجديد.

#### ب- تقسيم الانفاق الحكومي حسب نقل القوة الشرائية:

يتم تقسيم الانفاق وفق هذا المعيار على الانفاق الحقيقي والانفاق التحويلي، فالأنفاق الحقيقي، هو ذلك الانفاق الذي يتم بمقابل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح الحكومية للدولة مثل الرواتب والاجور وشراء الاجهزة والمعدات والاثاث وغيرها، ويترتب على هذا الانفاق ان المبالغ المدفوعة من قبل الدولة تؤدي الى خلق دخول تتدفق الى تيار الدخل القومي مقابل اقتطاع جزء من المتدفق السلعي من الدورة الاقتصادية. اما الانفاق التحويلي، فهو ذلك الانفاق الذي يتم من دون مقابل اي من دون الحصول على ايه سلعة او خدمة، اي انه يمثل تياراً "نقدياً" من قبل الدولة لا يقابله تيار سلعي من الافراد مثل الانفاق على الضمان الاجتماعي وغيره ويقسم هذا الانفاق تبعاً لأهدافه على ثلاثة انواع هي (القرشي، 2007: 109):

- الانفاق التحويلي الاقتصادي: هو ذلك الانفاق الذي تقوم به الدولة بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي مثل الاعانات المقدمة الى بعض المشروعات الانتاجية.
- الانفاق التحويلي المالي: هو ذلك الانفاق الذي تقوم به الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي مثل فوائد واقساط الدين الحكومي.
- الانفاق التحويلي الاجتماعي: هو ذلك الانفاق الذي تقوم به الدولة بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من اجل رفع المستوى المعاشي لشرائح المجتمع الفقيرة وذات الدخل المحدودة عن طريق الاعانات المقدمة لها وغيرها.

### ج- تقسيم الانفاق الحكومي حسب نطاق سريانه:

يمكن تقسيم الانفاق وفق هذا المعيار على نوعين الانفاق المركزي والانفاق المحلي، فالأول هو ذلك الانفاق الذي تتولى الدولة انفاقه وتعود فائدته على جميع افراد المجتمع كالأنفاق على الدفاع وغيره. اما الانفاق المحلي فهو الانفاق الموجه الى منطقة معينة او اقليم معين وتقوم الادارات المحلية بتولي انفاقه ويستفيد منه سكان تلك المنطقة او الاقليم.

### د- تقسيم الانفاق الحكومي حسب اثاره الاقتصادي:

بموجب هذا التقسيم فالأنفاق الحكومي ينقسم الى نوعين هما: الانفاق الانتاجي او الاستثماري والانفاق الاستهلاكي او الجاري. فالأنفاق الانتاجي هو الانفاق الذي له مردود اقتصادي متوقع ويسهم في تكوين راس المال الثابت وتوسيع الطاقة الانتاجية للبلد مثل الانفاق على بناء الهياكل الارتكازية للاقتصاد الوطني (الجسور، المطارات، الموانئ ..... الخ)، لذا فهو انفاق ضروري لعملية النمو الاقتصادي ولا ضير من تمويله عن طريق القروض الحكومية والاصدار النقدي الجديد، اما الانفاق الاستهلاكي فهو انفاق عام تقوم به الدولة بشكل سنوي ودوري لتسيير عمل الادارات الحكومية مثل الرواتب والاجور والانفاق على الصيانة والاعانات وفوائد واقساط الدين الحكومي، ومن ثم فهو إنفاق في الغالب منه ليس له مردود اقتصادي (ويلسون وهاوس، 2006: 312).

### 2- التقسيمات الوضعية للأنفاق الحكومي:

يقصد بها تلك التقسيمات التي يتم الاستناد اليها في تقسيم الانفاق الحكومي بالموازنة الحكومية سواء في نطاق الفكر التقليدي او الحديث ومن بين اهم التقسيمات هي (عثمان، 2008: 476):

#### أ- التقسيم الاداري للأنفاق الحكومي:

هذا النوع من التقسيم قديم يقدم الهيئات الحكومية والوزارات نفسها، وبموجبه يتم تقسيم الانفاق الحكومي طبقا للسلطات الحكومية التي كانت تمتلك حق التصرف به تبعا لتعدد الوزارات

في الدولة. اي بمعنى اخر هو تقسيم للأنفاق الحكومي وفقا للإدارة الحكومية التي تتولى عملية الانفاق أيا كان مستواها في الهيكل الإداري للدولة. وقد استمر هذا التقسيم الإداري حسب المصالح الحكومية والهيئات الحكومية والوزارات مع تطور بنية الجهاز الإداري للدولة واتساع نطاقه وتعدد صورته وأشكاله. وأصبح الآن بالاعتمادات المالية في موازنة الدولة يعتمد على هذا الأساس في جميع مراحل الموازنة الحكومية. فالهيئة الحكومية او الوزارة يخصص لها مبلغ كلي للأنفاق خلال السنة، بعد ذلك تقوم الوزارة بتوزيع النفقة الكلية على مرافقها الداخلية طبقاً للمبادئ المنظمة لذلك. ان اهمية التقسيم الإداري للأنفاق الحكومي تتجلى في ناحيتين، الأولى هي مساعدة السلطتين التنفيذية والتشريعية في ممارسة دورها الرقابي على هذا الانفاق وتحديد حالات الخلل والانحراف عند استخدام المال الحكومي. اما الناحية الثانية فهي تسهيل عملية اجراء المقارنات المحلية او الدولية.

#### ب- التقسيم الوظيفي للأنفاق الحكومي:

يقصد به تقسيم الانفاق الحكومي طبقاً للوظائف الرئيسية للدولة مثل الانفاق على الصحة والتعليم والدفاع والزراعة وغيرها، اي بمعنى اخر هو تقسيم للأنفاق الحكومي بحسب الوظيفة التي يؤديها ذلك الانفاق. ان اهمية التقسيم الوظيفي تتجلى اهميته في كونه يساعد في التعرف على الاهمية النسبية لكل وظيفة من الوظائف الحكومية للدولة عبر الزمن فضلاً عن مساعدته في ادراء المقارنات المحلية او الدولية (عثمان، 2011: 477).

#### رابعاً- مصادر تمويل الاتفاق الحكومي:

يتم تمويل الانفاق الحكومي من خلال عدة مصادر هي:

##### 1- الضرائب:

تعد الضريبة أحد أهم أدوات السياسة المالية وتعد مصدراً لإيرادات الدولة، وتشمل الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مثل (ضريبة الدخل، والشركات، وكذلك الرسوم الكمركية الخارجية، والداخلية)، التي تفرضها الدولة على السلع والخدمات وذلك من أجل تحقيق اهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية للدولة مثل (اعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي، وحماية الصناعات الوطنية). من المعلوم ان الضريبة: عبارة عن مبلغ من المال تقتطعه السلطة الحكومية من الافراد جبراً وبصفة نهائية من دون مقابل وذلك لتحقيق اهداف المجتمع (طاقة والعزوي، 2007: 89). وعندما تقوم الدولة باستغلال جزء من موارد المجتمع وأنفاق النقود عن طريق الانفاق الحكومي، فان المصدر الرئيس لهذه النقود في الدول الرأسمالية هو الضرائب واغلب حصيلة الضرائب تأتي من مصادر مختلفة ك(الضرائب على الدخول الشخصية، والرواتب



والأجور، ودخول الشركات، فضلاً عن الضرائب على المبيعات وغيرها). (جوارتيني واستروب، 1988: 141)

## 2- القروض الحكومية:

تعد القروض الحكومية مصدراً تمويلياً آخر للإنفاق الحكومي، تلجأ إليه الدولة عندما تبلغ الضرائب حدها الأقصى بشكل يفوق المقدرة التكاليفية القومية، "وهي مدى قدرة الدخل القومي على تحمل الضرائب المفروضة عليه"، إذ لا يمكن للدولة أن تلجأ إلى المزيد من الضرائب لأن ذلك سيؤدي إلى تدهور مستوى المعيشة والنشاط الاقتصادي لاسيما مواجهة الدولة لردود فعل قوية من قبل أفراد المجتمع عند فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب الموجودة. إن القرض الحكومي يشكل وسيلة فعالة في يد الدولة من أجل تجميع المدخرات التي لا يمكن للضريبة الحصول عليها. لذا يعد القرض الحكومي مورداً مكماً للضريبة وأحد أدوات السياسة المالية المؤثرة في الاقتصاد القومي. لقد أثار القرض الحكومي خلافاً واسعاً حول طبيعته خاصةً حول طبيعة العبء الاقتصادي الذي يخلفه من جهة، وتحديد العبء الذي يتحمله من جهة أخرى، كما أثار خلافاً عن مدى ملاءمة الالتجاء إليه، أي حول طبيعة الانفاق الحكومي الذي يجوز تغطيته به، فضلاً عن الخلاف الذي أثاره حول أثره في تكوين راس المال القومي (المحجوب، 1966: 482).

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض الحكومية هي:

### أ- القروض الداخلية:

تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين داخل إقليمها بغض النظر عن جنسيتهم، وتستمد مصادر هذه القروض من مدخرات محققة أو من خلق القوة الشرائية بالاقتراض المصرفي، ولها آثارها المختلفة حسب المصدر وكيفية استخدامه وطبيعة مصدر الأموال اللازمة لاستهلاكها. ويعد الاقتراض المصرفي أكثر اغراءً للدول النامية في ظل ضآلة حجم المدخرات الوطنية فيها، كما يمكنه أيضاً ضغط الاستهلاك وتوجيه الموارد إلى الأنشطة الإنتاجية. من المعلوم أن القروض الداخلية تقوم بالعملة الوطنية وتؤثر في جانبي الموازنة الحكومية الإيراد الحكومي عند تسلمها وجانب الإنفاق الحكومي عند تسديدها مع الفوائد المترتبة عليها. أيضاً إن الدولة تحصل على القروض الحكومية من مقرضين "الأفراد أو المصارف التجارية أو البنك المركزي وغيرهم" (العمرى، 1988: 463).

### ب- القروض الخارجية:

يقصد بها قيام الدولة بالاقتراض من وحدات اقتصادية اجنبية. وفي العادة تلجأ الحكومة إلى هذا النوع من الاقتراض عندما لا تكفي المدخرات المحلية من أجل تمويل المشروعات التي تسعى

الدولة الى اقامتها. وهذه القروض تساعد الدولة في الحصول على عملات اجنبية تمكن الدولة من شراء السلع والخدمات من الخارج. من المعلوم ان هذه القروض تقوم بالعملية الاجنبية وتؤثر في جانبي ميزان المدفوعات عند التسلم والتسديد وهناك انواع للقروض الخارجية هي "الثنائية، ومتعددة الاطراف، والتجارية" (الوادي، وعزام، 2007: 107).

### 3- الاصدار النقدي الجديد:

عندما تعجز الدولة عن توفير مبالغ نقدية من وسائل التمويل السابقة من اجل تغطية نفقاتها فأنها قد تلجأ الى المصدر التمويلي. فالإصدار النقدي الجديد او التوسع يعني خلق كمية من النقود الورقية تستخدمها الدولة من اجل تغطية نفقاتها (العبيدي، 2011: 176). وتلجأ اليه الدولة لغرض سد عجز الميزانية الحكومية من خلال قيام البنك المركزي بأصدار كمية من النقود الجديدة. ومما تجدر الاشارة اليه، هو اختلاف الية التأثير للإصدار النقدي الجديد في كل من الدول المتقدمة والنامية، وتكون في الدول المتقدمة ايجابية لأسباب عديدة منها (مرونة الجهاز الإنتاجي، وانخفاض الميل الحدي للاستهلاك مقابل ارتفاع الميل الحدي للادخار). في حين تكون الية التأثير في الدول النامية سلبية في الغالب نظرا لضعف (مرونة الجهاز الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي لكل من الاستهلاك والاستيراد، يقابله انخفاض الميل الحدي للادخار)، الامر الذي يصبح فيه مصدر تمويل تضخمي له اثاره السلبية في الاقتصاد والمجتمع. لذا يعد الاصدار النقدي الجديد في حقيقته ضريبة تراجعية شرسة لكونه يستطيع ان يعفي بعض الممولين ظاهرياً ومؤقتاً من العبء الضريبي لعدم استطاعته فعل ذلك بسبب أن الظروف الاقتصادية المتطلبة للالتجاء اليه غير متوافرة وان يؤجل الالتجاء الى الضرائب لمدة طويلة الاجل (المحجوب، 1966: 555).

### خامساً- محددات الانفاق الحكومي:

ان حجم الانفاق الحكومي ودوره في المجتمع والاقتصاد يعتمد على عدة عوامل من أهمها ما يأتي (خلف، 2008، 86)

1- دور الدولة إذ تختلف اهمية الانفاق الحكومي وحجمه والدور الذي يؤديه تبعاً لدور الدولة في الاقتصاد، اذ ان الدور المحايد للدولة في عمل الاقتصاد ونشاطاتها في ظل النظرية الكلاسيكية يفرض دور محايد للنفقات العامة بحيث لا ينبغي ان يترتب عليها اي تأثير على عمل الاقتصاد ونشاطاته وتترك مهمة العمل لآلية السوق دون اي تدخل من الدولة. في حين ان دور الدولة الحديثة في الوقت الحاضر امتد ليشمل كافة المجالات بحيث تبرز الحاجة الى ضرورة تدخل الدولة في كافة المجالات اذ يعد الانفاق الحكومي اداة هامة من ادوات السياسة المالية لتحقيق التوسع والنمو في الاقتصاد وبما يضمن الاستقرار الاقتصادي بعيداً عن التضخم أو الكساد.

2- القدرة المالية للدولة، أي قدرة الدولة في توفير الإيرادات العامة اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي، ذلك ان الانفاق الحكومي محكوم في نهاية الأمر بما يتوفر من هذا التمويل الذي يتاح له عن طريق الإيرادات العامة.

3- حالة الاقتصاد التي تتمثل بمستوى النشاطات الاقتصادية، إذ توجد علاقة عكسية في الغالب بين مستوى النشاطات الاقتصادية التي تحددها حالة الاقتصاد وبين الحاجة للنفقات العامة، إذ ان انخفاض مستوى النشاطات الاقتصادية في ظل حالة الكساد يقتضي اتباع سياسة توسعية تتضمن ضرورة التوسع في الانفاق الحكومي وزيادته من أجل توسيع هذه النشاطات، وبالذات عندما يكون الاقتصاد دون مستوى الاستخدام الكامل. بينما في حالة التوسع الاقتصادي التي تتحقق في ظل التضخم الذي يحصل عند مستوى ما بعد الاستخدام الكامل، يقتضي استخدام سياسة انكماشية تتضمن العمل على تقليص الانفاق الحكومي من اجل معالجة الزيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي لامتناس القوة الشرائية الفائضة المرتبطة بالزيادة في الطلب الكلي وبالصورة التي تساعد في معالجة التضخم، بالتالي فان حالة الاقتصاد ومستوى نشاطاته هي التي تحدد الحاجة للنفقات العامة.

4- المنفعة التي تحققها النفقة العامة لان المبرر الأساس للنفقات العامة هو تحقيق للمنافع العامة.

#### سادساً- نمو الانفاق الحكومي واسباب زيادته:

إن حجم الانفاق الحكومي ازداد وبصورة مستمرة في معظم دول العالم، ولاسيما بعد الحرب العالمية الاولى والثانية حتى اصبحت هذه الزيادة تعرف باسم (ظاهرة نمو الانفاق الحكومي) ولم تقتصر هذه الزيادة على الارقام المطلقة للأنفاق العام بل كانت الزيادة أيضاً نسبية (عزام والوادي، 2007، 78). وقد أهتم العالم الالمانى الاقتصادي "أدولف فاجنر" بدراسة التطور المالي للدولة للتعرف على علاقة زيادة الانفاق الحكومي بنمو الدخل القومي من خلال اصدار قانونه (قانون زيادة الانفاق الحكومي) عام (1892)، حسب رأي "فاجنر" إن النشاط الحكومي يزداد (كماً ونوعاً) بمعدل أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان. وبصورة عامة لوحظ أن ظاهرة نمو الانفاق الحكومي تعود الى اسباب عدة تظهر في مجموعتين (زردق، 2008، 276):

1-الاسباب الظاهرية لنمو الانفاق الحكومي:

2-الاسباب الحقيقية لنمو الانفاق الحكومي:

## 1- الاسباب الظاهرية لنمو الانفاق الحكومي:

تعزى الزيادة في الانفاق الحكومي كلها أو جزء منها إلى أسباب ظاهرة تؤدي إلى تعاضم الانفاق الحكومي دون أن ترافقها زيادة في المنفعة العامة، وبعبارة أخرى أن الزيادة الظاهرية هي تلك التي لا تقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تؤديها الدولة من خلال هيئاتها ومشروعاتها العامة، وما يأتي اهم الاسباب الظاهرية لنمو الانفاق الحكومي (خلف، 2008، 143).

أ-الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار وما ينجم عنه من انخفاض قيمة النقود نتيجة انخفاض قوتها الشرائية، أي انخفاض الكمية التي تشتريها الوحدة النقدية الواحدة من السلع والخدمات بسبب ارتفاع السعر.

ب- التغيير في الاساليب والاجراءات المحاسبية والمالية، إذ ان التغيير في هذه الاساليب والاجراءات التي يتم بها حساب الانفاق الحكومي يمكن أن يقود الى زيادة ظاهرة فيها دون اية زيادة حقيقية في النشاطات التي تقوم بها الدولة من خلال هذه النفقات.

ج-الاسباب الادارية والتي يتم فيها التوسع في الاجهزة الادارية وفي الانفاق على الابنية والاثاث والتكاليف الادارية وغيرها والتي يتحقق معها زيادة ملموسة في الانفاق الحكومي دون زيادة في المنافع العامة.

د-الاسباب الديموغرافية والاجتماعية والتي تتمثل بالعديد من العوامل ذات الصلة بالنمو السكاني، والتركيبية السكانية والتي تقتضي زيادة الانفاق الحكومي المرتبطة بالزيادة السكانية المرتفعة الناجمة عن معدل النمو السكاني المرتفع.

## 2- الاسباب الحقيقية لنمو الانفاق الحكومي:

تطور مستوى الانفاق الحكومي وإن كان عاملاً مشتركاً في معظم الدول، إلا أن أسبابه متعددة ومتباينة في أهميتها النسبية من بلد لآخر (كما تم ذكره) حسب الظروف والأوضاع ومستوى التقدم لكل بلد. وفيما يأتي استعراض موجز لأبرز الأسباب الحقيقية التي تقف وراء هذه الظاهرة، (الفارس، 1997، 208).

أ- زيادة درجة تدخل الدولة في نشاطات المجتمع عموماً، وفي نشاطاته الاقتصادية خصوصاً، حيث يختلف هذا التدخل بحسب طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة ودرجة تطور المجتمع والاقتصاد.

ب- الاسباب الاقتصادية التي تضمنت زيادة الانفاق الحكومي، إذ ارتبطت الزيادة في الانفاق الحكومي في لدول المتقدمة نتيجة حاجتها للتأثر على النشاطات الاقتصادية وعن طريق التدخل في هذه النشاطات وتوجيهها بما يضمن تحقيق نمو منتظم في الاقتصاد وبالشكل الذي يتم فيه زيادة الانفاق الحكومي لتلافي

حالات الكساد التي تتحقق فيها، إضافة الى أن حالة التقدم فيها تتيح الامكانية للتوسع في نفقاتها العامة وزيادتها اعتماداً على قدراتها في تحصيل إيرادات عامة أكبر.

ج- الأسباب السياسية والتي تضمنت تنامي درجات الوعي السياسي وما رافقه من مبادئ وأفكار الامر، الذي فرض على الدولة زيادة انفاقها الحكومي تماشياً مع التوجيهات السياسية لخدمة أفرادها ومجتمعاتها بصورة أكبر. والحروب التي مثلت عاملاً سياسياً في الانفاق الحكومي واحتمال قيامها يؤدي الى زيادة الانفاق وبالذات الانفاق العسكري.

### سابعاً- أساليب ترشيد وضبط ومراقبة الانفاق الحكومي:

جميع اساليب الترشيح تسعى الى حسن التصرف بالانفاق الحكومي، وكذلك ضبط الانفاق، وإحكام الرقابة عليه، والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، وتلافي الانفاق غير الضروري، وزيادة الكفاية الإنتاجية لقطاعات الاقتصاد والحكومة المحلية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة للدولة وفيما يأتي اهم اساليب ترشيح الانفاق الحكومي.

#### 1- اسلوب ترشيح الانفاق الحكومي:

يقصد بترشيح الانفاق الحكومي الانتقال من مستواه الحالي الى مستوى اقل منه، بحيث تتمكن الوحدة الحكومية من الوصول إلى المخرجات نفسها بتكاليف أقل. كما يقصد به اتجاه التكاليف نحو الهبوط المستمر بحيث يكتفي بالتكلفة الضرورية، أما التكلفة غير الضرورية فيجب حذفها او التقليل منها بطريقة خفض المبلغ المطلق لها مثل دعم المحروقات، أو زيادة ناتج الاداء في ضوء التكلفة الحالية. يرتبط ذلك التخفيض بتحسين بيئة العمل، وفحص الاغراض الخاصة بهذه البيئة، ومن ثم التكاليف المترتبة عليها، من خلال البحث عن الطرق الأفضل لتأدية الاعمال بهدف رفع الكفاية الإنتاجية (65 Burda & Wyplosz، 2011). ويهدف ذلك التخفيض الى القضاء على الاستهلاك غير الضروري والقضاء على مظاهر الاسراف والضياع في عناصر هذا الانفاق الذي قد لا تتطلبه وطبيعة العمليات، يتطلب تخفيض الانفاق توافر المقومات الاتية (عبد الخالق، 2005، 96):

أ- إعداد منهج مخطط لتحسين الكفاية الإنتاجية، وزيادة سرعة العمليات، وتطوير الوسائل والاساليب التي تؤدي الى خفض تكلفة الوحدة.

ب- تحديد مستوى التكاليف النمطية الحالي، ومحاولة الانتقال به إلى مستوى أقل.

ج- وضع برنامج دقيق لهذا التخفيض وفقاً للمستوى المرغوب تحقيقه، وذلك لإمكانية مقارنته بالمستوى المتوقع تحمليه بالفترة القادمة.

د- تقدير الفائض الاقتصادي المفقود نتيجة مظاهر الإسراف، إذ ان هذا الفائض يساوي مقدار الناتج الذي كان يمكن انتاجه في الظروف العادية لو لم يحدث هذا الاسراف.

هـ- خفض الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج وفقاً للمعدلات الفنية مع الحفاظ على كمية وجود المخرجات.

## 2- اسلوب التقشف في الانفاق الحكومي:

يقصد بأسلوب تقشف الانفاق الحكومي إنقاصه بمعدلات حكيمة، واستبعاد جزء من المبلغ المطلق المخصص بمباشرة بعض أوجه الاعمال بشكل جزافي، ويعد هذا الاسلوب مناسباً لإنقاص بعض فقرات الموازنة التي تم اعداد تقديراتها وفقاً لمنهج التبويب النوعي. وعلى ذلك يتصف هذا الاسلوب بعدم واقعيته في تقدير الاعتمادات المالية، لاستناده على تقديرات السنوات السابقة التي قد تتعرض هي الأخرى للضغط الشديد من قبل وزارة المالية قبل اعتمادها. قد يتبع هذا الاسلوب لمواجهة ظروف طارئة معينة أو للتغلب على صعوبات مقدار هذا الإنقاص بالأثر الذي قد يلحق بجودة ومدة وكمية المخرجات، وذلك لاتصاف هذا الضغط بعدم الموضوعية، واستناده الى الضوابط غير العلمية حتى إذا توافرت مبررات رسمية لإجرائه. ويؤكد اتجاه عدم موضوعية ذلك الضغط تقاعس بعض الوحدات الحكومية عن إنفاق اعتماداتها المالية، ومن ثم عدم الافادة منها في الاغراض التي خصصت من اجلها (الوصال، 2016، 196).

## 3- اسلوب مراقبة الانفاق الحكومي:

وضع خطة للأنفاق مقرر مبدئياً، بحيث تكون هذه الخطة اداة حكم وقياس في وقت واحد، وذلك لإمكانية تحديد انحرافات الاداء الفعلي عن هذه الخطة، وتحديد وتحليل اسباب هذه الانحرافات والمسؤولية عنها. كما يقصد بذلك الضبط الاجراءات التي تساعد بمقارنة الاداء الفعلي بالأداء المخطط بهدف منع الاسراف في بيئة العمل أو التقليل منه. ويتطلب ذلك الضبط توصيفاً دقيقاً للأعمال، وحصر اجراءات تنفيذ الاعمال في اطار تناسب السلطات مع المسؤوليات، في ضوء درجة تفويض هذه السلطة، كما يتطلب درجة ربط مخرجات الاعمال بمدخلاتها (Arrow & others, 2002: 54).

## المبحث الثالث

### العلاقة بين الإستدامة المالية والإنفاق الحكومي

ان توجيه الموارد المالية لتمويل المشاريع التنموية والخدمات الأساسية الأكثر إنتاجية، وذات العائد الإقتصادي والاجتماعي الأكبر على النمو الإقتصادي يوجب على الدول أن تعمل على إدارة الانفاق الحكومي بصورة رشيدة لتحقيق الفاعلية والكفاءة، في ظل أهمية هذه الموارد وتعدد وتنوع وتطور احتياجاتها التنموية ورفع كفاءة الانفاق الحكومي بالتركيز على إنتاجية ومردود هذا الإنفاق وزيادة العائد الإقتصادي والاجتماعي له، وهذا من شأنه أن يؤدي الى التأثير بصورة إيجابية على الإستدامة المالية، لذا فأن زيادة هذه العوائد سوف تؤدي الى تحقيق إيرادات إضافية، وبالتالي هذه بدورها تسهم في تحسين الإستدامة المالية في الأجل الطويل، ولهذا فقد تم توضيح العلاقة بين الاستدامة المالية والانفاق الحكومي من خلال اثر الانفاق الحكومي على متغيرات اقتصادية متعددة منها التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي والنتاج المحلي الاجمالي وكذلك عجز الموازنة وكما يأتي:

### أولاً- الانفاق الحكومي والنتاج المحلي الاجمالي:

يمكن للحكومة من خلال استعمال الانفاق الحكومي ان تؤثر في مستوى الناتج المحلي الاجمالي، إذ ان الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري هو أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي طبقاً للمعادلة الأتية (جوارتيني واستروب، 1988: 274):

$$(1) \dots\dots\dots (GDP=C+I+G+X-M)$$

إذ تشير:

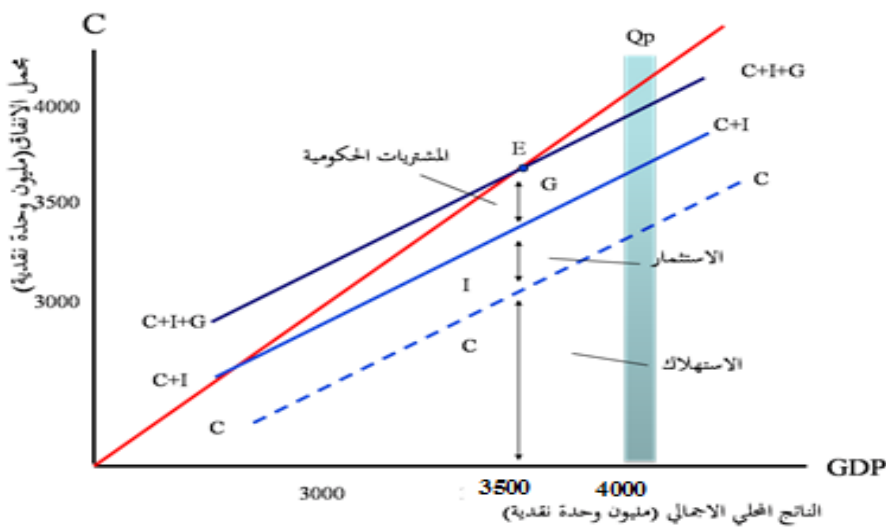
GDP: الى الناتج المحلي الإجمالي ، C: تمثل الانفاق الخاص، I: تمثل الاستثمار الخاص.

G: تمثل الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري.

(X-M): تمثل صافي الصادرات (الصادرات -الاستيرادات).

ان الزيادة في الانفاق الحكومي سوف تؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، اما بالطريقة المباشرة لان الانفاق الحكومي هو أحد مكونات دالة الناتج المحلي الاجمالي، واما بالطريقة غير المباشرة من خلال الية المضاعف، إذ تؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، الا ان تحقيق هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي تتوقف على عدة عوامل أهمها وجود الموارد غير المستغلة، اي ان الاقتصاد يعمل دون مستوى التشغيل الكامل، وان يكون

الجهاز الإنتاجي ذا مرونة في الاستجابة للزيادة في الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي، ويوضح الشكل (1) استجابة الاقتصاد للزيادة في الانفاق الحكومي إذ تؤدي زيادة المشتريات الحكومية الى زيادة الطلب الكلي فيزداد الإنتاج استجابة للزيادة الحاصلة في الطلب ونحصل على نقطة توازن جديدة يزداد فيها الناتج المحلي الاجمالي، اذا نلاحظ من الشكل (1) أن المسافة العمودية بين خط  $(C + I)$  وخط  $(C + I + G)$  هي قيمة المشتريات الحكومية من السلع والخدمات. والذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي  $(GDP)$  في نقطة  $(E)$  التي تمثل نقطة التوازن نتيجة تقاطع منحنى النفقات الإجمالية مع الناتج المحلي الإجمالي  $(GDP)$ . فعندما تخفض الحكومة الانفاق (مع ثبات الضرائب) مما يخفض  $(GDP)$  والعمالة، وينتقل بذلك خط الاستهلاك إلى الأسفل ويتقاطع مع خط العرض عند مستوى توازن منخفض بالنسبة إلى  $(GDP)$ . أي ان الطلب الكلي قبل إضافة القطاع الحكومي بوجود القطاع الخاص فقط يتمثل بالمنحنى  $(C+I)$  وان الاقتصاد في هذه الحالة يعمل دون مستوى التشغيل الكامل لوجود موارد غير مستعملة في الاقتصاد وان إضافة الانفاق الحكومي أدت الى زيادة الطلب الكلي والوصول الى نقطة التوازن الجديد  $(E)$  إذ يتقاطع منحنى الانفاق الكلي (الطلب الكلي) مع الناتج المحلي الإجمالي (العرض الكلي) ويحقق مستوى أعلى من الاستعمال في الاقتصاد، وبذلك تعدّ المشتريات الحكومية من السلع والخدمات  $(G)$  قوة رئيسية في تحديد الإنتاج والتوظيف إذ ان الزيادة في  $(G)$  ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار الزيادة في  $(G)$  مضروبا في مضاعف المصروفات (في حال مرونة الجهاز الإنتاجي)، وبذلك فإن للمشتريات الحكومية القدرة على احداث الاستقرار او التذبذب في الإنتاج خلال الدورة الاقتصادية (العبيدي، 2011: 32).



شكل (1) تأثير الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي



ان هذه العملية كما وضحنا تشترط ان يكون الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل، وان يكون الجهاز الإنتاجي مرناً، وهذا عادة ما يكون في الدول المتقدمة، الا ان الدول المتخلفة التي تتسم بانها منتجة للمواد الأولية بسبب عدم تطور هيكلها الإنتاجي وضعف القطاع الصناعي فيه، لذا فان زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي ستؤدي الى حدوث اثار تضخمية نتيجة لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي في الاستجابة لهذه الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي نتيجة زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي، مما يؤدي الى تلبية الزيادة في الطلب الكلي عن طريق الاستيرادات، وهذا يشكل تسرباً يضعف من الية عمل مضاعف الانفاق الحكومي، ويجعل هذه البلدان عرضة للصدمات الخارجية (اسماعيل، 2003: 107).

### ثانياً- الاتفاق الحكومي والنمو الاقتصادي:

يرى النقوديون ان التغيير في عرض النقود يعد سبباً مهماً للتغيير في الناتج القومي الصافي والاسعار (البياتي والشمري، 2009: 385). ان الزيادة في الانفاق الحكومي يجب ان تمول عن طريق اصدار الدين الحكومي، او عن طريق زيادة الضرائب، او اصدار نقود مدارة\*، فاذا كان التمويل عن طريق الضرائب واصدار الدين الحكومي، فهم يدعون ان الزيادة في الانفاق الحكومي تلغى بالانخفاض في الانفاق الخاص الذي يحدث من خلال زيادة الضرائب، او زيادة الدين الحكومي و لن تحدث زيادة في الناتج، او ان تحدث زيادة في الالامد الطويل، اما اذا مولت الزيادة في الانفاق الحكومي بالزيادة في النقود المدارة فان الانفاق الخاص لن ينحسر وقد تحدث زيادة في الناتج (خليل واللوزي، 2013: 15).

ومما تجدر الاشارة اليه اذ هناك اختلافاً بين النقديون والكينزيون الدائر حول تأثير النقود في الاقتصاد القومي، يعتقد النقديون ان كمية النقد هي العنصر الاساس المؤثر في الطلب الكلي بل يعدونه العامل الحاسم للطلب الكلي والناتج القومي لذلك نراهم يشددون على التغييرات في عرض النقد وعدها ذات تأثير قوي في الطلب والنشاط الكلي من بقية المتغيرات الاقتصادية من خلال ممارسة الانفاق الحكومي اثاره المضاعفة في مستوى النشاط الاقتصادي بفعل أثر المضاعف.

اما الكينزيون فيعتقدون ان الطلب الكلي في الاقتصاد يتحدد بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الاساسية ك(الانفاق الحكومي بنوعيه الاستثماري والجاري) هذا يعني ان عرض النقد يعد احد العوامل المؤثرة في الطلب الكلي لاسيما مجموعة من المتغيرات الاخرى وعلى هذا يمكن القول ان الطلب الكلي يمكن ان يتغير حتى في حالة بقاء عرض النقد على حاله (الحمداني، 2014: 244). ومع ذلك فان الكينزيين يرون ان النقود تؤثر في الاقتصاد بطرق عديدة وليس فقط من خلال الاستثمار وسعر الفائدة، وأيقنوا ان الزيادة في عرض النقود قد تتسبب في ارتفاع اسعار الفائدة إذا

غير الناس توقعاتهم المتعلقة بالتضخم، لأن اسعار الفائدة تزيد نتيجة للزيادة السريعة في عرض النقد، فان العديد من الكينزيين يؤكدون على ان اسعار الفائدة تعد مؤشراً ضئيلاً بالنسبة للسياسة النقدية، وتوجد اختلافات حول سياسة الاستقرار، اي ان الفجوة بين النقديين والكينزيين حول سياسة الاستقرار ما زالت واسعة الى حد كبير فان الكينزيين ينظرون الى السياسة النقدية والمالية المرنة بوصفها جوهرية من اجل الحفاظ على العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي واستقرار الأسعار، في حين يعتقد النقديون ان الاقتصاد يحقق توازنه ذاتياً وان السياسة النقدية المرنة تعبت في الاستقرار (الحمداني، 2014: 247).

اما رؤية مدرسة التوقعات العقلانية كغيرها من المدارس التي انتقدت المدرسة الكينزية، وتعتمد هذه المدرسة على تصرفات الافراد (منتجين وعمال) وكيفية موازنة هذه التصرفات مع السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، اذ يرى انصارها ان السياسة المالية والنقدية المرنة لا يمكن ان تستخدم من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فتزايد الانفاق الحكومي وفق هذه المدرسة يتوقع القطاع العائلي والمنشآت هناك اثار لهذه الزيادة فالأجور النقدية والاسعار سوف تزداد ولكن العمالة والنتائج سوف يبقين على حالهما (الحبيب، 2000: 458).

ان الاطروحات الفكرية لهذه المدرسة تتمحور حول التصرفات الرشيدة لأفراد المجتمع والتعلم من اخطائهم، كما انهم يبنون توقعاتهم على حسب ما يستطيعون تجميعه من معلومات لما يتوقع حدوثه في المستقبل بناء على ما يحدث في الحاضر ومن اهم هذه التوقعات هي ما يمكن ان يتوقعه الأشخاص بالنسبة للأسعار في المستقبل، وايضا نتائج السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة بناء على ما حدث في الماضي، يتوقف نجاح هذه المدرسة على توافر المعلومات الكافية وانسيابها بين وحدات القرار كرجال الاعمال ونقابات العمال أنفسهم. اما طروحات مدرسة اقتصاديات جانب العرض التي ظهرت في السبعينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الامريكية فقد تمحورت حول السياسات الاقتصادية التي لا بد من ان توجه نحو زيادة الإنتاجية، وهذه بدورها تعمل على زيادة العرض الكلي. واهم اداة لتحقيق ذلك هو عن طريق خفض معدل الضريبة، ومن ثم زيادة الدخل المتاح وهذا يؤدي الى زيادة الادخار والاستثمار (الحمداني، مصدر سابق: 251). كما ترى ان زيادة الضرائب في الولايات المتحدة الامريكية قد ادت الى انخفاض معدل النمو الاقتصادي وان هذا يؤدي الى زيادة البطالة والعجز في موازنة الدولة، وان السياسة النقدية المقيدة بصورة مستمرة من قبل السلطة النقدية ستؤدي الى تكيف الاسواق مع ذلك بسرعة

ومن ثم تؤدي الى تضائل الاثار السلبية قصيرة الاجل للسياسة النقدية المقيدة الى ادى الحدود، فيتوفر اساس قوي للنمو الاقتصادي من دون تضخم (الحبيب، 2000: 459).

### ثالثاً- الاتفاق الحكومي والتضخم:

يُعد التضخم دائماً وفي كل مكان ظاهرة نقدية من وجهة نظر النقديين ومن المعلوم أنه كلما ارتفع الطلب كلما استدعى زيادة العرض في السوق، إلا إن بعض الحالات لا يمكن زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد لعدة أسباب وإحد هذه الاسباب: وصول الإقتصاد الى مرحلة التوظيف الكامل، إذ يسبب ارتفاع الطلب الى حدوث التضخم، ومن ثم فإن ارتفاع حجم الانفاق الحكومي في هذه الحالة لن يؤدي الى زيادة الإنتاج، بل يؤدي الى حدوث التضخم. وعندها تتدخل الدولة باستعمال أدوات السياسة المالية (السياسة الإنفاقية، والسياسة الضريبية) (ماير واخرون، 2002: 432). وبما إن من أسباب التضخم ارتفاع الطلب الكلي، أي هناك قوة شرائية زائدة، لذا تقوم الدولة في هذه الحالة بالعمل على إمتصاص تلك الزيادة تمهيداً للتخلص من الفجوة التضخمية من خلال خفض الإنفاق الحكومي، والحد من صور الإسراف والتبذير في القطاع الحكومي، مع عدم الإخلال بأي شكل من أشكال الإنفاق التي تهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية، وقد يصاحب ذلك زيادة في حجم الضرائب (عناية، 2006: 65).

تهدف السياسة الإنفاقية للحد من التضخم الى تأمين إستقرار المستوى العام للأسعار، لذا فإن الإرتفاع الكبير في حجم النفقات الحكومية هو الذي يولد التضخم وتكون السياسة الإنفاقية المطلوبة هي خفض النفقات الحكومية، فالأثر الأول لخفض النفقات الحكومية هو نقص الناتج والعمالة أكثر مما يكون في الأثمان. كما إن لسياسة الموازنة العامة دوراً في الرقابة على التضخم من خلال الإنفاق الحكومي، سواء كان (إنفاقاً استهلاكياً أو إنفاقاً استثمارياً) إذ يمكن التحكم بهذا الإنفاق بالزيادة أو النقصان حسب الوضع الإقتصادي السائد، إذ تتركس سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث عجز أو فائض في الموازنة العامة حتى تتمكن من الضغوط التضخمية، ويتم الأخذ بنظر الاعتبار ظروف الأوضاع الخاصة لحركة النشاط الإقتصادي من حيث ممارسة الحكومة لسياساتها الإنفاقية (عناية، 2006: 67). بالمقابل فإن عجز الموازنة العامة يتسبب بالتضخم، لان الحكومة سوف تتجه بمرور الزمن الى توفير النقد لتمويل العجز، والهيمنة المالية لا تتمثل فقط بعجز الموازنة الذي يمول بتوفير النقود إنما على أسس أخرى ومنها إعتبار سندات الحكومة وكأنها ثروة صافية. وفي مثل هذا النظام تتوقف إستدامة المالية العامة على تخفيض قيمة الدين العام، فتؤدي زيادة الأسعار الى تآكل القيمة الحقيقية للثروة لحين الوصول الى توازن جديد. وهو واقع حال الكثير من البلدان التي عانت من تضخم جامح. ولقد أثبتت دراسات حديثة وجود علاقة بين الموازنة العامة ومستوى

النشاط الاقتصادي، أي نسبة الفائض (العجز) الى الناتج المحلي الإجمالي والتضخم، مع ان العلاقة لها مصداقية في إقتصاد إعتيادي يمول فيه الإنفاق الحكومي من الضرائب وإيرادات مماثلة، في علاقتها بالناتج المحلي والدخل العائلي، وليس الإقتصاد النفطي الذي يمول الإنفاق الحكومي فيه بخلق النقود، مع القدرة على تمويل الطلب على الإستيراد بعرض غير محدود، من العملة الأجنبية بأفترض ثبات سعر الصرف (ماير واخرون، 2002: 438).

وفي ضوء ذلك، يتضح أن السياسة الإنفاقية التوسعية تؤدي الى إرتفاع معدلات الأسعار، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الهيكلية للعملية الإنتاجية، لاسيما في الإقتصادات النامية إذ تطول المدة الزمنية ما بين بدء الإنتاج وتحققه، كما ان السياسة الإنفاقية تعد أداة ووسيلة فعالة لعلاج الأزمات الإقتصادية المختلفة لما لها من تأثيرات مباشرة ولها دور فعال في التحكم في الظواهر التضخمية أو حتى الإنكماشية للتوصل الى التوازن والإستقرار الاقتصادي، ففي حالة التضخم يجب التقليل من الإنفاق الحكومي لتوليد فائض في الموازنة العامة، وهذا يتوقف على حجم هذه الفجوة التضخمية المراد معالجتها. ويمكن القول عند معالجة الفجوة التضخمية لإقتصاد ما تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية إنكماشية من أجل كبح جماح التضخم، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، مما يؤدي الى إنخفاض المستوى العام للأسعار، وهذا من شأنه أن يؤدي الى تخفيض معدلات الفائدة، ومن ثم تستطيع الحكومة توليد فائض في الموازنة، لتغطية نفقاتها وتحقيق إيرادات صافية كافية على تغطية ديونها وإلتزاماتها مما يؤدي الى تعزيز الاستدامة المالية في البلد (الكرخي، 1999: 27).

#### رابعاً- الإنفاق الحكومي وعجز الموازنة:

لقد تطور مفهوم الموازنة العامة تبعاً لتطور مدارس الفكر الاقتصادي، ان الموازنة العامة كما عرفتها المدرسة التقليدية، ماهي إلا قائمة حسابية تسجل في احد جانبيها الإنفاق الحكومي وفي الجانب الاخر الإيرادات اللازمة لتمويل هذه الإنفاق، شأنها شأن أي قائمة تحتوي على نفقات وإيرادات (فرد او شركة قطاع اقتصادي)، وبذلك فهي (الموازنة العامة) تشكل علاقة متوازنة بين النفقات المقدرة والدخل المتوقع خلال مدة محددة (الكرخي، مصدر سابق: 30)، الا ان ازمة الكساد العظيم عام (1929) أدت الى تحول كبير بعدما أجبرت الحكومات الرأسمالية على التدخل عن طريق برامج الإنفاق الحكومي، ما أدى اليه ذلك من عجوزات في موازنات تلك الدول ساعدت على الخروج من هذه الازمة ومهدت السبيل للقبول بأسلوب عجز الموازنة واستعملته أداة في سياستها المالية، نتيجة لهذه الأفكار ظهرت (سياسة العجز المقصود)، إذ يكون العجز مناسباً أوقات الركود في الإقتصاد

مع خفض ذلك العجز عندما يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل إذ يبدأ ظهور الاثار التضخمية. تعتمد نظرية العجز المقصود في تأثيرها بالاقتصاد على أساس مبدأ المضاعف، اذ تشير فكرة المضاعف الى الاثار المترتبة على التغيرات في الانفاق الاستثماري على الدخل الكلي من خلال استمالة الانفاق الاستهلاكي(خليل، 1982: 299) غير ان الفكر الاقتصادي الحديث يميل الى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط على الاستثمار، وانما على الظواهر الاقتصادية الأخرى، مثل "الاستهلاك والانفاق الحكومي"(شحرور، 2013: 96). ان المضاعف يتناسب طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك، اذا زاد الميل الحدي للاستهلاك يزداد تأثير المضاعف والعكس صحيح (البشير والنداوي، 2013: 36). كما تجدر الإشارة الى ان الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنظر الى درجة مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي، فكلما كان الجهاز مرناً وقادراً على التجاوب مع الزيادات المتتالية في الاستهلاك، يظهر أثر المضاعف بشكل ملموس، وهذا ما يجري في الدول المتقدمة إذ يتسم الاستهلاك بطول دوراته المتتالية والإنتاج بدرجة كبيرة من المرونة. اما الدول النامية (المتخلفة) فان أثر المضاعف فيها يكون ضعيفاً بالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الافراد فيها، نظراً لضعف مرونة جهازها الإنتاجي وضعف قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك. ان الانخفاض الشديد للادخارات في البلدان النامية نتيجة انخفاض دخول الافراد فيها، وضعف مرونة جهازها الإنتاجي فضلاً عن ارتفاع درجه انكشافها الاقتصادي وارتفاع الميل الحدي للاستيراد الامر الذي يمثل تسرباً يقلل من قيمة المضاعف، نتيجة لذلك فان جميع الجهود الرامية الى زيادة الدخل والثروة من خلال زيادة الانفاق الحكومي سوف تقود الى ارتفاع الأسعار (التضخم) دون احداث زيادة حقيقية ملموسة في الناتج المحلي الإجمالي (الشيخلي، 1991: 11)، ان العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي وعجز الموازنة في البلدان المتخلفة ولاسيما الريعية منها تتجلى من خلال اعتماد هذه الدول على القطاع الخارجي ولاسيما التصديري منه في تمويل موازنتها العامة، اذ ينبغي التأكيد على ان سياسة الموازنة العامة ليست وحدها التي تؤثر في الظروف الاقتصادية فالظروف الاقتصادية أيضاً تؤثر في مستوى الإيرادات والانفاق الحكومي(جوارتيني، 1988: 309)، ولاسيما في العراق إذ تعتمد الإيرادات العامة في الأساس على مساهمة النفط الخام، اذ وصلت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية عام (2007) الى (94%) من مجموع الإيرادات العامة(علوي، 2009: 3). ونظراً لكون الصادرات متغيراً خارجياً لا دور للسلطات المالية بالتحكم فيها، وبسبب هيمنتها النسبية المرتفعة الامر الذي يجعلها عنصر اضطراب داخلي كامن في السياسات المالية، مما يندرج بتعرض الموازنات الحكومية ذات التوجهات الاستهلاكية المتنامية، الى مخاطر تدهور الموازنات الحكومية، ومن ثم مواجهة العجز

المالي، إذ ان تزايد الموارد المالية لدى الحكومات، بسبب تزايد الإيرادات المتأتية من تصدير المواد الخام سوف يدفع هذه الحكومات الى زيادة الانفاق الاستهلاكي، الا ان هذه الزيادة في الانفاق خلال مدة الانتعاش المالي ستؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة خلال مدة الانحسار المالي، اذ ان من السهولة للسلطات المالية زيادة الانفاق الاستهلاكي في حالة توفر الموارد ولكن الرغبة في تقليله حينما تعجز الإيرادات عن تمويله ستلقى عسراً كبيراً ما لم يصحب ذلك مشكلات مؤسسية واجتماعية باهظة التكاليف.

### خامساً- الاتفاق الحكومي والبطالة:

تعد البطالة ظاهرة عالمية إذ توجد بنسب متفاوتة في كل دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء، إذ تعد مظهراً من مظاهر الخلل في البناء الاقتصادي، ولمواجهة هذا الخلل ومعالجة مشكلة البطالة تعتمد الحكومات على سياسات تختلف في ركائزها ولكنها تلتقي في الهدف، وهو الحد من البطالة. ومن بين الركائز التي تعتمد عليها بعض الدول في بناء سياساتها التشغيلية، هي زيادة الإنفاق الحكومي بوصفه محفزاً للإقتصاد الوطني، ومن ثم زيادة نسب التشغيل (ماير واخرون، 2002: 446). وكذلك يعد الإنفاق الحكومي المحرك الأساس الذي من خلاله يمكن للحكومة أن تولد فرص عمل تمتص بها جزءاً من البطالة وتخفف من حدتها، وهذا يعني إن للإنفاق الحكومي والبطالة علاقه عكسية، فكلما زادت الحكومة من حجم إنفاقها كلما انخفضت معدلات البطالة، كما إن السياسة المالية بشكل عام وبمختلف معدلاتها وآلياتها (بما فيها السياسة الإنفاقية) تعد من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الإنكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى وبذلك فالمشروعات الحكومية تعمل على توليد فرص عمل لسنوات متتالية، كما إن مضاعف السياسة المالية (بشقيه الإنفاقي والإيرادي) أكثر قوة من مضاعف السياسة النقدية، بالتالي فهي أكثر تأثيراً في مخرجات النشاط الإقتصادي من الناتج القومي والعمالة وغيرها (الشيخلي، مصدر سابق: 28).

الإقتصاديون الكلاسيك يهتمون العلاقة بين الانفاق الحكومي والبطالة، لأنهم يفترضون إن الإقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام، الحالة التي تؤدي الى تعظيم الإنتاج وإستغلال عوامل الإنتاج إستغلالاً مثالياً والبطالة منعدمة، ويعتقدون إن الإقتصاد يتوازن عند حالة الاستخدام التام دون تدخل الدولة (اليد الخفية) (Invisible hand) مهملين في ذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير في مخرجات النشاط الاقتصادي، إذ يرون إن السياسات المالية التوسعية لن تؤثر إلا في موازنة الدولة (علوي، 2009: 12). بينما يرى كينز إن البطالة لا تتناقض مع التوازن، فقد يتحقق توازن الإقتصاد على المستوى الكلي ويصاحب هذا التوازن وجود بطالة في

عنصر العمل، ولكن يمكن للحكومة من خلال سياساتها الهيكلية المتمثلة أساساً في السياسة المالية التوسعية من احتواء حالة الاستخدام الناقص، من خلال الدور الفعال والتأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية في المخرجات من زيادة في الإنتاج وتوليد لفرص العمل. أما رواد المدرسة النقدية وعلى رأسهم (مليتون فريدمان) فيرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق فرص عمل، إذ يعتقدون إن الإفراط في تطبيق السياسة المالية التوسعية يكلف الموازنة العامة تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وكذلك مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام وهذا بدوره يؤثر في عرقلة مسيرة الاستدامة المالية في ذلك الاقتصاد (علوي، 2009: 15).

حظي موضوع الاستدامة المالية باهتمام الاقصاديين والسياسيين لما له من قدرة في بيان المركز المالي للدولة وقابليتها في تحقيق الاستدامة من عدمها، مع التأكيد على عدم المساس بحقوق الأجيال القادمة ولاسيما معرفة تقويم السياسة المالية والنتائج التي ستفضي اليها مستقبلاً، ومعرفة إمكانية الاستمرار أو ضرورة التعديل. ان المشكلة الأساس في عدم تحقيق الاستدامة المالية يرجع الى ان غالبية الدول لاسيما النامية تعاني من عجوزات مالية مزمنة في موازنتها العامة ويصاحب هذا العجز ارتفاع في معدلات الدين العام والتي منعت تحقيق الاستدامة المالية، لاسيما إن الازمات المالية بخاصة أزمة الرهن العقاري التي حدثت عام (2008) أثرت في اقتصاديات أغلب الدول النامية مما أدت الى احداث تدهور خطير في اوضاع السياسة المالية والذي ظهر بصورة عجوزات مالية كبيرة في الموازانات العامة وارتفاع حاد في معدلات الدين العام وبمستويات غير مسبوقة، من المعلوم ان ارتفاع نسبة العجز في موازانات اغلب الدول لاسيما النامية تمول عن طريق الاقتراض سواءً من الداخل او الخارج الا ان الأموال المقترضة لا تذهب الى الانفاق على المشروعات الاستثمارية التي تسهم في تطوير البنى التحتية وتنويع الإيرادات، انما تنفق كأجور ومرتببات فضلاً عن شراء السلع والخدمات الاستهلاكية. ان زيادة الانفاق الحكومي لاسيما الجاري منه سيؤدي الى العجز المستمر في موازنتها العامة وايضا الارتفاع في نسب الدين والفوائد المترتبة عليه، مما يجعل تلك الدول معرضه الى مخاطر الإفلاس، او عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية مستقبلاً، من ثم تصبح غير قادرة على تحقيق الاستدامة المالية.

# الفصل الثالث

**تحليل إثر مؤشرات الاستدامة المالية في  
الانفاق الحكومي في العراق للمدة**

(2019 – 2004)



## الفصل الثالث

### تحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية في الاتفاق الحكومي في العراق للمدة

(2019-2004)

#### التمهيد:

باستقراء التطورات السياسية والاقتصادية في العراق في المدة محل الدراسة نلاحظ عدم استقرارها على منهج او مذهب اقتصادي معين، وظلت عملية الاستقرار رهن التطورات السياسية وما رافقها من حروب، فمن نهاية حرب الخليج الثالثة والتغيير السياسي والازمة العالمية عام (2008) وحتى تعرض العراق لصدمتين الاولى تعرض الى هجمات ارهابية عام (2014) وانخفاض سعر النفط عالمياً كل ذلك أثار في مجمل النشاط الاقتصادي للعراق، وتناول في هذا الفصل تحليلاً مفصلاً للبيانات المالية (الايرادات العامة، والانفاق الحكومي، والدين العام) في العراق للمدة من (2004-2019) للتوصل الى مدى تحقيق السياسة المالية وتوجهاتها للاستدامة المالية من عدمه، بالاعتماد على بعض المؤشرات مثل ((نسبة الدين العام/ GDP) ونسبة خدمة الدين العام/ الانفاق العام، ونسبة تغطية الايرادات العامة/ الانفاق الحكومي، ونسبة الايرادات النفطية / الايرادات العامة) وكذلك بعض النماذج الخاصة بتحليل الاستدامة المالية في المدة محل الدراسة مثل (مؤشر بويتر، ومؤشر بلانشارد، وفجوة الايرادات، وفجوة الضرائب). وتم تقسيم هذا الفصل على ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2019):

المبحث الثاني- تحليل الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2019):

المبحث الثالث- قياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي للمدة (2004-

:2019)

## المبحث الاول

### تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2019):

#### اولاً- تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2019):

خلال المدة حصلت تغييرات سياسية اثرت في مجمل النشاط الاقتصادي. تميزت المدة (2004-2019) بتزايد الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية في تمويل الإيرادات العامة من الجدول (1) نلاحظ ان الإيرادات العامة لعام (2004) حوالي (32982739) مليون دينار، وبمعدل نمو (1404%) كانت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي (0.62%) إذ تشكل الإيرادات النفطية (32631920) مليون دينار، كانت نسبتها من الإيرادات العامة (98.94%) بمعدل نمو بلغ (696.58%) إذ اخذت الإيرادات العامة بالارتفاع التدريجي إلى ان بلغت اعلى قيمة لها عام (2012) بلغت (119817224) مليون دينار، بمعدل نمو (10.1%) بنسبة (47.13%) من الناتج المحلي وتشكل الإيرادات النفطية (116597076) مليون دينار، بنسبة (97%) من الإيرادات العامة وبمعدل نمو (8.69%)، في حين تشكل إيرادات الضريبة حوالي (2.20%) من الإيرادات الكلية وبنسبة نمو (1.04%) وتعود هذه الزيادة في الإيرادات العامة الى تغيير النظام السياسي في العراق عام (2003) وما تبعه من التحرر والانفتاح ورفع العقوبات والسماح بتصدير النفط ناهيك عن الزيادة في إنتاج النفط المصدر كل ذلك كان سبباً مباشراً لزيادة الإيرادات العامة، وبعد (2012) انخفضت الإيرادات الكلية لانخفاض الإيرادات النفطية بسبب انخفاض اسعار النفط ووصل هذا الانخفاض إلى (105386623) مليون دينار لعام (2014) وبمعدل نمو (-7.43%) بسبب تعرض العراق لهجمات ارهابية خارجية وتوقف تصدير النفط الخام لبعض الحقول النفطية، ففي عام (2016) انخفضت الإيرادات العامة الى (53413446) مليون دينار، ثم اخذت الإيرادات العامة بالزيادة عام (2017) فبلغت (77335955) مليون دينار، بمعدل نمو (44.79%)، وبنسبة مساهمة (34.22%) من الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام الذي تشكل فيه الإيرادات النفطية (65071929) مليون دينار، بمعدل نمو (44.79%)، بينما كانت الإيرادات الضريبية (7086496) مليون دينار، بمعدل (56.40%)، واستمرت الإيرادات العامة بالارتفاع لتصل عام (2019) الى (107566995) مليون دينار، وبمعدل نمو (0.94%)، ومن التحليل السابق لنسبة نمو الإيرادات النفطية والضريبية واسهامها للمدة من (2004 – 2019) فإن النسب منخفضة فيما يخص الإيرادات الضريبية مقارنة بالعوائد النفطية، اي اذا لم تكن منخفضة تكون سالبة في بعض

الاعوام، مما يدل على ان السياسة المالية في العراق الذي يتميز بأنه من البلدان النامية يتسم بريعية اقتصاده الاحادي الجانب (اعتماده على العوائد النفطية)، كما يتميز بقصور واضح في التنظيم الفني للجهاز الضريبي تشريعاً وتحصيلاً للضرائب، وان ضعف نسب مساهمة إيرادات الضرائب يعني فقدان اداة الاستقرار الكلي من قبل السياسة المالية، وترك قدرة التدخل في اثناء الدورة الاقتصادية (الدورة الاقتصادية للعراق مرتبطة بكميات النفط المصدر واسعاره).

## جدول (2)

هيكل الإيرادات العامة ونسبتها الى الناتج المحلي اجمالي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

الإيرادات العامة/ GDP	GDP	معدل نمو الإيرادات العامة	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية الفعلية GDP/	معدل نمو الإيرادات الضريبية الفعلية	الإيرادات الضريبية الفعلية	معدل نمو الإيرادات النفطية	الإيرادات النفطية	البيان السنوات
61.96	53235358.7	617.55	32982739	0.29	-4.39	154882	696.58	32631920	2004
55.08	73533598.6	22.80	40502890	0.63	200.73	465770	21.07	39507713	2005
51.33	95587954.8	21.14	49063361	0.62	26.83	590727	22.63	48449698	2006
46.70	111455813.4	6.08	52046698	1.10	107.94	1228336	4.74	50747131	2007
51.11	157026061.6	54.19	80252182	0.63	-19.74	985837	55.93	79131752	2008
42.26	130643200.4	-31.21	55209353	2.55	238.27	3334809	-34.64	51719059	2009
43.30	162064565.5	27.11	70178223	1.06	-48.27	1725083	29.20	66819670	2010
50.07	217327107.4	55.04	108807392	0.65	-18.38	1408000	60.54	107271000	2011
47.13	254225490.7	10.12	119817224	1.04	87.03	2633357	8.69	116597076	2012
41.61	273587529.2	-4.99	113840076	1.05	9.25	2876857	-5.08	110677542	2013
39.56	266420384.5	-7.43	105386623	0.95	-12.01	2531373	-12.29	97072410	2014
33.28	199715699.9	-36.93	66470252	1.31	3.62	2622970	-47.14	51312621	2015
26.19	203969832.2	-19.64	53413446	2.22	72.74	4531040	-13.73	44267060	2016
34.22	225995179.1	44.79	77335955	3.14	56.40	7086496	47.00	65071921	2017
41.81	254870184.6	37.80	106569834	2.67	-3.80	6817331	46.94	95619820	2018
38.71	277884869.4	0.94	107566995	1.78	-27.51	4941617	3.76	99216318	2019
44.02	184846426.9	49.84	77465203	1.36	41.79	2745905.3	55.26	72257044	المتوسط
معدل النمو المركب <sup>(1)</sup>									
	109.42		105.23			123.92		104.56	

المصدر - الباحثة اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، للمدة من (2004-2019):
- وزارة التخطيط العراقية، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي، النشرات السنوية، للمدة من (2004-2019):

(1) تم احتساب معدل التغير (النمو) السنوي على وفق الصيغة الآتية:  
معدل النمو البسيط

$$R = (Y_t - Y_0) / Y_0 * 100 \dots \dots \dots (1)$$

اذ ان: R = معدل النمو السنوي،  $Y_t$  = قيمة الظاهرة او سنة المقارنة،  $Y_0$  = قيمة الظاهرة او سنة الأساس

تم حساب معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية:

$$R = \left( \sqrt[n]{\frac{A_t}{A_0}} - 1 \right) * 100 \dots \dots \dots (2)$$

اذ ان: R = معدل النمو السنوي المركب، n = عدد المشاهدات،  $A_t$  = قيمة الظاهرة او السنة الأخيرة،  $A_0$  = قيمة الظاهرة او السنة الأولى.

## ثانياً- مؤشرات الاستدامة المالية للإيرادات في العراق:

من التحليل السابق لهيكل الإيرادات العامة للمدة من (2004- 2019) نلاحظ الخلل في بنية ومحتوى الإيرادات العامة، وتم احتساب عدد من المؤشرات لتحديد مدى تحقق الاستدامة المالية للإيرادات العامة والجدول (3) يوضح تلك المؤشرات، وعلى النحو الآتي:

### المؤشر الأول- مدى تغطية الإيرادات العامة / الانفاق الحكومي:

أوضحت النتائج في الجدول (3) ان نسبة متوسط الإيرادات العامة إلى الانفاق الحكومي للمدة من (2004- 2019) كانت (1.12%) اي ان المتحصل من الإيراد كان كافياً لتغطية الانفاق الحكومي لمرة واحدة وبذلك ظلت هذه الفجوة أحد التحديات التي تواجهها المالية العامة في مواردها في تلك المدة بالرغم من ارتفاع الأسعار والكميات المباعة من النفط لبعض السنوات، الا ان تلك الزيادة في الإيرادات لم يتم الاستفادة منها في تحسين وضع المالية العامة وتنمية موارد بديلة.

### المؤشر الثاني- نسبة الإيرادات غير النفطية /الإيرادات العامة:

أوضحت النتائج في الجدول (3) ان نسبة متوسط الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات العامة للمدة من (2004- 2019) بلغت (6.7 %) فقط وهي نسبة ضعيفة جداً، وهذا يشير إلى ضعف هذا النوع من الموارد مما يجعل الاقتصاد العراقي رهناً لبيع النفط واسعاره مما يدل ان الإيرادات في هذه المدة تمتاز بعدم استدامتها وذلك يعد تهديداً حقيقياً تواجهه السياسة المالية مما يتطلب اجراء اصلاحات هيكلية في بنية الإيرادات العامة واصلاحات ضريبية ورفع كفاءة الجهاز الفني للضرائب ويجاد موارد بديلة لتقليل الاعتماد على الصادرات النفطية.

### المؤشر الثالث- نسبة الإيرادات النفطية / الإيرادات العامة:

أوضحت النتائج في الجدول (3) ان نسبة متوسط نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة للمدة من (2004- 2019) بلغت (93.3 %) وهي نسبة مرتفعة جداً ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع كميات النفط المستخرج والمصدر بعد حرب الخليج الثالثة عام (2003) مما يشير إلى اعتماد الموازنة العامة في العراق اعتماداً شبه كامل على هذا النوع من الإيرادات، اذ يدل على ان الإيرادات خلال المدة المدروسة تمتاز بعدم استدامتها وذلك يعد تهديداً حقيقياً تواجهه المالية العامة مما يتطلب اجراء اصلاحات هيكلية في بنية الإيرادات العامة، وتوظيف الإيرادات النفطية في تنويع مصادر الدخل القومي والعمل على استثمار تلك العوائد في تطوير البنى التحتية والنهوض في سائر القطاعات الاقتصادية من مثل الزراعة والصناعة والخدمات ومن ثم الحصول على إيرادات مستدامة تسهم في مواجهة أعباء الانفاق الحكومي المتزايد.

### المؤشر الرابع- مؤشر الفجوة الضريبية:

يقيس هذا المؤشر بحساب نسبة الطاقة الضريبية المستهدفة / الطاقة الضريبية الفعلية (الحاوي، 2015: 281)، وقد اوضحت النتائج في الجدول (3) ان نسبة متوسط فجوة الضرائب للمدة من(2004- 2019) بلغت (1131%) وهي نسبة كبيرة جداً، مما يستوجب على صناع القرار رفع كفاءة تحصيل الضرائب من اجل تعزيز الاستدامة، وتلك النتائج لمدة الدراسة تعكس الواقع الفعلي للسياسة المالية والاقتصاد العراقي بشكل عام.

#### جدول(3)

مؤشرات الاستدامة المالية في جانب الإيرادات العامة للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

التمسلسل	المؤشر	اسم الحساب	متوسط المدة 2004-2019	قيمة المؤشر
1	مدى تغطية الإيرادات	الإيرادات العامة	77465203	1.12
		الانفاق الحكومي	69313452	
2	نسبة الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات الكلية	الإيرادات غير النفطية	11561970	6.7
		الإيرادات العامة	77465203	
3	نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	72257044	93.3
		الإيرادات العامة	77465203	
4	الفجوة الضريبية	الطاقة الضريبية المستهدفة	3105585326	1131
		الطاقة الضريبية الفعلية	2745905.3	

المصدر- الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول عدد (3) صفحة (60):

### ثالثاً- تحليل هيكل الانفاق الحكومي في العراق للمدة من (2004 – 2019):

من الجدول (4) يتضح أن أجمالي نفقات عام (2004) بلغت (32117491) مليون دينار بمعدل نمو بلغ (0.14 %) تشكل (0.60%) من (GDP)، وكانت النفقات الجارية والاستثمارية حوالي (29102758) مليون دينار و (3014733) مليون دينار، بمعدلات نمو (0.54 % و %) 0.15 على التوالي بالعام نفسه، ويعود ذلك الى ارتفاع النفقات بشكل غير مسبوق بسبب تصدير النفط بعد رفع العقوبات، كل ذلك ادى الى زيادة الانفاق الحكومي لإعادة اعمار وبناء مؤسسات الدولة، ناهيك عن زيادة الانفاق على الجيش والشرطة والقوى الأمنية عند اعادة تشكيلها، بعد ذلك اخذ الانفاق الحكومي ويتبعه الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري بالتذبذب الا انها باتجاه تصاعدي حتى بلغ عام (2017) حوالي (75490115) مليون دينار، يشكل نسبه قدرها (0.11%) من الناتج المحلي الاجمالي، بمعدل نمو بلغ (-0.01%)، شكل كل من الانفاق الجاري والاستثماري حوالي (59025654) مليون دينار، و(16464461) مليون دينار، بمعدل نمو (0.15%) و(0.04%) ترجع الزيادة بالأنفاق الحكومي لا سيما النفقات الجارية الى التحسن في الإيرادات

نتيجة تحسن أسعار النفط مما زاد في الانفاق الحكومي على الرواتب والامتيازات كالأنفاق الجاري لمؤسسات الحكومة. اما في عام (2019) فقد بلغ الانفاق الحكومي (111723523) مليون دينار، وهذا يرجع الى زيادة الانفاق الجاري (87300933) مليون دينار.

#### جدول (4)

#### معدل نمو هيكل الانفاق الحكومي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

البيان	الانفاق الجاري	معدل نمو الانفاق الجاري	الانفاق الاستثماري	معدل نمو الانفاق الاستثماري	الانفاق الحكومي	معدل نمو الانفاق الحكومي	GDP	الانفاق الحكومي/ GDP
2004	29102758	0.54	3014733	0.15	32117491	14	53235358.7	60
2005	21803175	-0.25	4572018	0.52	26375175	-18	73533598.6	38
2006	27460197	0.26	6027680	0.32	33487877	27	95587954.8	30
2007	25822100	-0.06	7723044	0.28	33545144	0.2	111455813.4	17
2008	45522700	0.76	11880675	0.54	59403375	77	157026061.6	41
2009	42053620	-0.08	10513405	-0.12	52567025	-12	130643200.4	-17
2010	44879984	0.07	19472000	0.85	64351984	22	162064565.5	24
2011	56016523	0.25	13623000	-0.30	69639523	8	217327107.4	34
2012	69618783	0.24	20756000	0.52	90374783	30	254225490.7	17
2013	83316006	0.20	35811550	0.73	119127556	32	273587529.2	8
2014	88542750	0.06	24930767	-0.30	113473517	-5	266420384.5	-3
2015	51832839	-0.41	18564676	-0.26	70397515	-38	199715699.9	-25
2016	51173428	-0.01	15894009	-0.14	76067437	8	203969832.2	2
2017	59025654	0.15	16464461	0.04	75490115	-1	225995179.1	11
2018	67052856	0.14	13820333	-0.16	80873189	7	254870184.6	11
2019	87300933	0.30	24422590	0.77	111723523	38	277884869.4	6
المتوسط:	53157769	0.135	15468183.81	0.215	69313452	11.8	184846426.9	15.88
معدل النمو المركب (1)								
	104.43		113.03		105.84		109.42	

المصدر - الباحثة اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، للمدة من (2004-2019):
- وزارة التخطيط العراقية، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي، للمدة من (2004-2019):

(1) ملاحظة- تم احتساب معدل التغير (النمو) السنوي على وفق الصيغة الآتية:

$$R = (Y_t - Y_0) / Y_0 \times 100 \dots \dots \dots (1)$$

معدل النمو البسيط:

اذ ان:

$R =$  معدل النمو السنوي،  $Y_t =$  قيمة الظاهرة او سنة المقارنة،  $Y_0 =$  قيمة الظاهرة او سنة الأساس

$$R = \left( \sqrt[n]{\frac{A_t}{A_0}} - 1 \right) \times 100 \dots \dots \dots (2)$$

معدل النمو المركب:

اذ ان:

$R =$  معدل النمو السنوي المركب،  $n =$  عدد المشاهدات،  $A_t =$  قيمة الظاهرة او السنة الأخيرة،  $A_0 =$  قيمة الظاهرة او السنة الأولى

## رابعاً- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية للاتفاق الحكومي في العراق:

من تحليل الانفاق الحكومي الموضح في الجدول (4) في الصفحة السابقة يمكن ان نستدل من خلال عدد من مؤشرات الاستدامة المالية الخاصة بالانفاق الحكومي وعلى النحو الآتي:

### المؤشر الاول- نسبة الدين العام / الناتج المحلي الإجمالي:

يعدمؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي أحد أبرز المؤشرات لقياس الاستدامة المالية (داوود، 2009: 41)، اذ بلغ خلال المدة من (2004- 2019) حوالي (72.2 %)، من الناتج المحلي الاجمالي متجاوزاً بذلك الحدود الامنة الامر الذي يزيد من الاعباء التي تتحملها الموازنة ويقلل من قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية، كما يضعف الملاءة الحكومية وجدارتها الائتمانية، وهذا الوضع يشير الى ان الدولة ستواجه في المستقبل مشكلة تراكم الديون العامة.

### المؤشر الثاني- نسبة خدمة الدين العام / الانفاق الحكومي:

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للتوصل الى النتائج الخاصة بالاستدامة المالية (بني لام، 2018: 476)، إذ بلغ (192.7%) للمدة من (2004- 2019)، عند النظر الى النسبة المذكوره نجد ان نسبة خدمة الدين العام قد نمت مما بشكل كبير وبالتالي اصبحت عبئاً ثقيلاً على الموازنة والاقتصاد وتعيق استدامة المالية العامة وتقلل من قدرة المالية العامة على تحفيز النمو الاقتصادي ومحاربة الفقر والبطالة.

### المؤشر الثالث- نسبة نمو الانفاق الحكومي / نسبة نمو الإيراد العام:

يعطينا هذا المؤشر الرؤية الواضحة لمدى الاقتراب او الابتعاد من وضع التوازن المالي في المالية العامة (العلي، 2003: 91)، فعند النظر الى بيانات الجدول (5) نجد ان نسبة النمو المركب للانفاق الحكومي قد بلغ (105.84%)، بينما بلغت نسبة النمو المركب للإيرادات العامة (105.23%)، مما يعني ان الإيرادات العامة لا تغطي الانفاق الحكومي. بعد تحليل هيكل الإيرادات العامة ومكونات الانفاق الحكومي وعلاقتها بالاستدامة المالية نلاحظ ان سلوك كل من الإيرادات العامة والانفاق الحكومي ضمن إطار الموازنة العامة كان مستجيباً تقريباً للدورة الاقتصادية، فنجد أنه في مراحل ارتفاع الكميات المصدرة والإيرادات النفطية هناك توجه لرفع الانفاق الحكومي وأنفاق اغلب العوائد من قبل الحكومة، بصرف النظر عن توجيهها لتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، والذي قد يحقق امكانية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد شبه التام على عوائد القطاع النفطي، بالرغم من عدم تحقق الاستدامة المالية وفق هذا المؤشر الا ان السياسة المالية المتبعة تربط تحقيق الاستدامة بعوامل خارجية مما يشكل نقطة ضعف على السياسة المالية.

## جدول (5)

مؤشرات الاستدامة المالية في جانب الانفاق الحكومي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

التسلسل	المؤشر	اسم الحساب	متوسط المدة 2004-2019	قيمة المؤشر
١	الدين العام / GDP	الدين العام	133558845	72.2
		GDP	184846426.9	
٢	خدمة الدين العام/ الانفاق الحكومي	الدين العام	133558845	192.7
		الانفاق الحكومي	69313452	
٣	نسبة النمو المركب للانفاق		105.84	
٤	نسبة النمو المركب للإيرادات		105.23	

المصدر - الباحثة اعتماداً على البيانات الواردة في الجدول عدد (3) صفحة (63):

### خامساً- تحليل الموازنة العامة ومؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004-2019):

سيتم تناول واقع نتائج الموازنات العامة (العجز أو الفائض) من ثم استعراض الدين العام (الخارجي والداخلي) خلال مدة الدراسة، ناهيك عن تناول قياس الاستدامة المالية وتحليلها وفق المعايير التي وضعتها مؤسسات التمويل الدولية من خلال مجموعة من المؤشرات.

#### 1- تحليل العجز او الفائض في الموازنة العامة في العراق للمدة من (2004-2019):

من الجدول (6) نجد ان الموازنة العامة من (2004-2012) حققت فائضاً ملموساً، ويعود إلى رفع العقوبات الاقتصادية وارتفاع كميات النفط المصدرة لاسيما ارتفاع اسعار النفط، وبذلك زادت الإيرادات النفطية مما أدى الى ارتفاع معدلات نمو الإيرادات العامة بمعدل يفوق الزيادة في الانفاق الحكومي، لكن بعد (2013-2016) حققت الموازنات العامة عجزاً يعود ذلك إلى انخفاض اسعار النفط الذي أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة مع بقاء الانفاق الحكومي على حاله. اما في عام (2017) فقد حققت الموازنة فائضاً قدره (1845840) مليون دينار، بسبب زيادة اسعار النفط وانخفاض الانفاق الحكومي من (76067437) مليون دينار عام (2016) الى (75490115) مليون دينار عام (2017)، وبنسبة انخفاض قدرها (0.76%) ويعود ذلك الى سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومة، لاسيما ارتفاع الإيرادات العامة من (53413446) مليون دينار عام (2016) الى (77335955) مليون دينار عام (2017)، وبنسبة زيادة بلغت (36.59%). أما معدل نمو (العجز او الفائض) فكان متذبذباً بين السالب والموجب طيلة مدة الدراسة للأسباب المذكورة سابقاً. اما في عام (2019) بلغ عجز الموازنة (-4156528) مليون دينار، نتيجة زيادة نفقات الدولة على إيراداتها.



## جدول (6)

العجز او الفائض ونسبة نموه /GDP للمدة (2004- 2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	الإيرادات العامة	الانفاق الحكومي	(صافي الموازنة) العجز او الفائض	نسبة نمو العجز او الفائض	نسبة نمو الإيرادات العامة	نسبة نمو النفقات العامة	اجمالي الدين العام	نمو الدين العام
2004	32982739	32117491	865248	428	-2	10	192083466	361.0
2005	40502890	26375175	14127715	1532.8	23	-18	154690960	-19.5
2006	49063361	33487877	15575484	10.2	21	27	101067565	-34.7
2007	52046698	33545144	18501554	18.8	6	0	98951705	-2.1
2008	80252182	59403375	20848807	12.7	54	77	81403058	-17.7
2009	55209353	52567025	2642328	-87.3	-31	-12	84423647	3.7
2010	70178223	64351984	5826239	120.5	27	22	76813642	-9.0
2011	108807392	69639523	39167869	572.3	55	8	80722191	5.1
2012	119817224	90374783	29442441	-24.8	10	30	81760519	1.3
2013	113840076	119127556	-5287480	-118.0	-5	32	79735261	-2.5
2014	105386623	113473517	-8086894	52.9	-7	-5	79332303	-0.5
2015	66470252	70397515	-3927263	-51.4	-37	-38	103221805	30.1
2016	53413446	76067437	-22653991	476.8	-20	8	110324549	6.9
2017	77335955	75490115	1845840	-108.1	45	-1	121551575	10.2
2018	106569834	80873189	25696645	1292.1	38	7	195672834	61.0
2019	107566995	111723523	-4156528	-116.2	1	38	495186442	153.1
المتوسط	777465202	69313451.8	8151751	226.8	11.13	11.57	133558845.1	34.15

المصدر- الباحثة اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، للمدة من (2004- 2019):
- وزارة التخطيط العراقية، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي، للمدة من (2004- 2019):

## 2- تحليل هيكل الدين العام في العراق للمدة من (2004 - 2019):

الجدول (7) يوضح الدين الداخلي في العراق للمدة من (2004-2019) ونلاحظ ان الدين الداخلي للحكومة قد بلغ (6061688) مليون دينار عام (2004) بعد ان وصل (8434049) مليون دينار عام (2009)، بمعدل نمو بلغ (89.3) وواصل الارتفاع بمعدلات النمو للأعوام (2014 و 2015 و 2016) إذ بلغ (123.7%، 237.6%، 47.3%) على التوالي. يرجع سبب الارتفاع بمعدلات النمو للدين الداخلي نتيجة التوجه نحو الاقتراض الداخلي لتغطية نشاطات الدولة ونفقاتها في الموازنة العامة لهذه الاعوام نتيجة الصدمة المزدوجة المتمثلة في انخفاض اسعار النفط، وتعرض جزء كبير من الاراضي العراقية في المناطق الشمالية والغربية الى هجمات ارهابية مما تسبب في انخفاض كميات النفط المصدرة وكان الاقتراض من خلال (اصدار الحوالات والسندات الحكومية)، كما قامت الحكومة بإصدار سندات وطنية وسندات التسليم الأجل وخصم الحوالات

الصادرة من البنك المركزي في السوق الثانوي كل ما سبق له أثره في ارتفاع معدلات نمو الدين الداخلي.

ومن بيانات الجداول (7) نجد ان معدل النمو المركب للدين الداخلي للأعوام من (2019-2004) إلى (112.4%) مما يدل على امكانية الدولة في تسديد ديونها الداخلية، بالرغم من ارتفاع معدلات نمو الدين الداخلي، الا انها ظلت تشكل نسبة ضئيلة من الايرادات العامة فقد تراوحت نسبة الدين الداخلي إلى الإيرادات العامة حوالي (18%) عام (2004)، بينما ارتفعت الى (89%) عام (2016) واتسمت تلك النسبة بالتذبذب طيلة هذه المدة، حيث بلغت نسبة الدين الداخلي الى الإيرادات العامة في عام (2018) (39%) لترتفع بعد ذلك الى (42%) في عام (2019).

عند ملاحظة الجدول (7) نجد ارتفاع معدل نمو الدين العام الخارجي للأعوام (2011، 2012، 2013) إذ بلغت معدلات النمو (8.3%، 2.6%، 0.4%) على التوالي ويرجع السبب إلى عجز الموازنة والحاجة الى سد ذلك العجز المتولد عن زيادة الانفاق، اما الأعوام (2014، 2016، 2019) فقد بلغت معدلات النمو سالبة في الدين الخارجي وكانت قيمها (-7.5%، -1.8%، -11.4%) ويعود الانخفاض في معدلات الدين الخارجي الى تنازل الكثير من الدول عن ديونها اتجاه العراق وزيادة الإيرادات العامة نتيجة تحسن اسعار النفط بخلاف الاعوام (2015، 2017، 2018) فقد حقق معدل نمو موجباً قدره (1.8، 17.3، 20.6%).

ان معدل النمو المركب للدين الخارجي للمدة (2004-2019) بلغ (10.1%) مما يعني قدرة الحكومة على امكانية إدارة ديونها.

اما معدلات نمو الدين العام الداخلي / GDP للمدة من (2004-2019) قد تميزت تلك المعدلات بانخفاضها طيلت المدة من (2004-2019) اذ بلغت (11%) عام (2004) و(16%) عام (2019)، جراء خروج العراق من العقوبات المفروضة عليه بعد عام (2003)، وكذلك ارتفاع عوائد صادرات النفط ومن ثم ارتفاع الإيرادات العامة وانعكاساتها في امكانية الحكومة في تسديد الديون المستحقة وكل ذلك يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي بنسبة ما، اما نسبة الدين الخارجي / GDP فكانت عام (2007) حوالي (84%) وأخذت بالانخفاض حتى عام (2010) إذ بلغت (42%) ثم وصلت بالعام الذي يليه حوالي (34%) واستمرت هذه النسبة بقيم ثابتة حتى عام (2019) اذ بلغت (31%) وهذا الانخفاض الكبير جاء كما اسفلنا من قبل نتيجة شطب الكثير من الديون الخارجية لاسيما ارتفاع معدلات نمو (GDP) ناهيك عن تسديد الحكومة لجزء من ديونها الضريبية.

جدول (7)

الدين العام الداخلي ونسبته الى الإيرادات في العراق للمدة (2004- 2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	الدين العام / GDP	الدين الداخلي معدل نمو الدين الداخلي	نسبة الدين الداخلي / الإيرادات العامة	الدين الخارجي معدل نمو الدين الخارجي	نسبة الدين الخارجي / الإيرادات العامة	نسبة الدين الخارجي / GDP	معدل نمو الدين الخارجي	نسبة الدين الخارجي / الإيرادات العامة	الدين الداخلي	الإيرادات العامة		
2004	361	53235358.7	192083466	349	564	-17.8	186021778	11.0	18.0	30.8	6061688	32982739
2005	210	73533598.6	154690960	201	366	-20.4	148097000	9.0	16.0	8.8	6593960	40502890
2006	106	95587954.8	101067565	100	194	-35.6	95422175	6.0	12.0	-14.4	5645390	49055545
2007	89	111455813.4	98951705	84	180	-1.7	93758000	5.0	10.0	-8.0	5193705	54599451
2008	52	157026061.6	81403058	49	96	-17.9	76947489	3.0	6.0	-14.2	4455569	80252182
2009	65	130643200.4	84423647	58	138	-1.2	75989598	6.0	15.0	89.3	8434049	55209353
2010	47	162064565.5	76813642	42	96	-11.0	67632836	6.0	13.0	8.9	9180806	70178233
2011	37	217327107.4	80722191	34	67	8.3	73275332	3.0	7.0	-18.9	7446859	108807392
2012	32	254225490.7	81760519	30	63	2.6	75213000	3.0	5.0	-12.1	6547519	119817224
2013	29	273587529.2	79735261	28	66	0.4	75479712	2.0	4.0	-35.0	4255549	113840076
2014	30	266420384.5	79332303	26	66	-7.5	69812284	4.0	9.0	123.7	9520019	105609846
2015	52	199715699.9	103221805	36	107	1.8	71079000	16.0	44.0	237.6	32142805	72546345
2016	54	203969832.2	110324549	31	118	-11.4	62962298	23.0	89.0	47.3	47362251	53413446
2017	54	225995179.1	121551575	33	96	17.3	73872779	21.0	62.0	0.7	47678796	77335955
2018	77	254870184.6	195672834	35	84	20.6	89103000	16.0	39.0	-12.28	41822918	106569834
2019	70	277884869.4	194436995	31	81	-2.5	86870000	16.0	42.0	8.68	45451936	107566995
المتوسط	85	184846426.9	114762004.7	73	149	6.9	88846018	9.4	24.4	27.6	17987113.69	78017969.13
النمو المركب												
	109.4	75.95				10.1					112.4	

المصدر - الباحثة اعتماداً على:

- وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، دائرة الموازنة العامة والدين العام، للمدة من (2004- 2019).
- وزارة التخطيط العراقية، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي، للمدة من (2004- 2019).

## سادساً- تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من (2004- 2019):

ان قياس الاستدامة المالية وتحليلها يكون وفقاً للمعايير التي وضعتها مؤسسات التمويل الدولية من خلال عدده مؤشرات ونماذج، وستتناول تلك المؤشرات والنماذج بما يأتي:

### 1- مؤشرات قياس الاستدامة المالية:

ان ارتفاع اعباء الدين العام في الموازنة العامة يعد مؤشراً لاختلال هيكل في البلدان التي تنسم موازاناتها بالعجز الدائم، ومن ذلك برزت ضرورة ايجاد مؤشرات تتيح التحكم بقدره الدول في مواجهه الديون قبل الاستدامة المالية، ولمعالجة ذلك اقترحت منظمه (الانتوساي\*) مجموعة من المؤشرات لتقييم الاستدامة المالية وهي مؤشرات تعمل على التوافق وتماسك الموازنات المالية من جهة، وبين الدين العام من جهة اخرى وبين اعباء تراكم فوائد الديون من جهة ثالثة.

يعتمد تطور مؤشرات الاستدامة المالية العامة على الاختبارات والنماذج المستندة الى مستوى الترابط والاعتماد بين التدفقات النقدية والاحتياطات المالية، ان النسبة بين الموازنة من جانب وبين الدين العام من جانب ثانٍ، ومستوى الفائدة من جانب ثالث، ويمكن تحديدها بما يأتي (محمد، وحسين، 2010: 145)

$$D_{t+1} = D_t (1+r_t) + Bp_t \dots\dots\dots(1)$$

$D_t$ : اجمالي الدين العام في المدة t

$r_t$ : سعر الفائدة المفروضة على الدين

$Bp_t$ : وضع الموازنة العامة السنوية الاولى

ومن هذه المعادلة ينشأ للاستدامة المالية شرط رئيس يحدد بموجبه العلاقة بين (نمو الدين ونمو الناتج المحلي والعجز الاولى وسعر الفائدة المفروض) وهذا الشرط هو الاساس في النماذج والمؤشرات لقياس الاستدامة، ومن هذه المؤشرات ما يأتي:

### أ- نتائج تحليل مؤشر (Buitter):

يركز هذا المؤشر على السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية والتي يجب ان تحتفظ بنسبة عجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي عند مستواها الحالي، لضمان تثبيت التمويل اللازم ومن ثم الدين العام، يمكن حساب هذا المؤشر في ايجاد قيمه العجز او الفائض الاولى للموازنة

---

\*الانتوساي: هي منظمة مركزية غير حكومية للرقابة المالية الخارجية العامة تتمتع بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

العامه من خلال حساب اجمالي الانفاق الحكومي بدون ادراج قيم الفوائد. (عبد الله والشمري، 2020: 174). وعند تحليل البيانات والنتائج التي تم التوصل اليها لحساب قيمة مؤشر (Buitter) للمدة من (2004-2019) كما في الجدول (8) نجد ان الاعوام (2009 و2010) و(2013 - 2017) لاسيما (2019) حققت نتائج موجبة وذلك يعني ان قيمة الفائض الأول المستهدف هو اكبر من المتحقق مما يدل على عدم تحقيق استدامة مالية، ومن بيانات الجدول (8) يلاحظ ارتفاع مستويات العجز الاولي المتحقق، الامر الذي يتطلب من الحكومة اجراء تعديلات واتخاذ التدابير اللازمة في جوهر سياستها المالية لتحقيق فائض متحقق في الموازنة لتغطيه نفقاتها واعباء ديونها. اما بالنسبة للأعوام (2004- 2008) لاسيما الأعوام (2011، 2012، و2018) كانت النتائج سالبه، ما يدل على وجود استدامة مالية، اي ان نسبة الإيرادات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي كانت أكبر من نسبة العجز الاولي وبالإمكان تغطيه اعباء العجز الاولي من تلك الإيرادات.

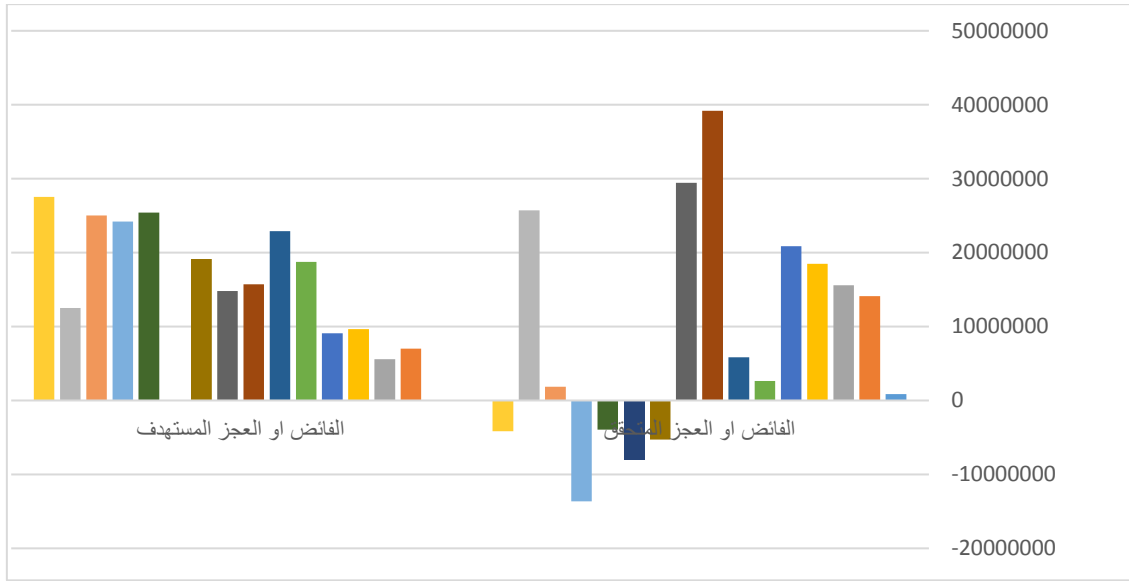
### جدول (8)

#### بيانات ونتائج مؤشر (Buitter) للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنوات	سعر الفائدة الحقيقي	معدل النمو الحقيقي	الإيرادات العامة/ GDP	الفائض او العجز المتوقع	الفائض (العجز) المتوقع/ GDP	الفائض او العجز المستهدف	الفائض (العجز) المستهدف/ GDP	مؤشر Buitter
2004	-21	54.1	61.96	865248	1.63	917.76	0.002	-1.6
2005	-30	4.4	55.08	14127715	19.21	7022560	9.55	-9.7
2006	-37.2	10.16	51.50	15575484	16.29	5570857	5.83	-10.5
2007	-10.8	1.38	48.99	18501554	16.60	9662937	8.67	-7.9
2008	12.3	6.6	51.11	20848807	13.28	9086892	5.79	-7.5
2009	9.8	5.8	42.26	2642328	2.02	18757307	14.36	12.3
2010	3.6	5.53	43.30	5826239	3.60	22922155	14.14	10.5
2011	0.4	10.21	50.07	39167869	18.02	15727976	7.24	-10.8
2012	-0.1	12.61	44.78	29442441	11.58	14796032	5.82	-5.8
2013	4.1	7.31	43.60	-5287480	-1.93	19127944	6.99	8.9
2014	4.4	0.2	39.64	-8086894	-3.04	-----	0.00	3.0
2015	4.3	4.72	36.32	-3927263	-1.97	25414065	12.73	14.7
2016	2.5	13.79	26.19	-13653991	-6.69	24194919	11.86	18.6
2017	3.5	-3.77	34.22	1845840	0.82	25019851	11.07	10.3
2018	4.5	-9.16	42.45	25696645	10.08	12514516	4.91	-5.2
2019	4.5	7.23	232.69	-4156528	-1.50	27537929	9.91	11.4

المصدر- الباحثة اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، للمدة من (2004- 2019).
- وزارة التخطيط العراقية، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي، للمدة من (2004- 2019).



المصدر- الباحث استناداً الى البيانات الواردة في الجدول (8):

## شكل (2) الفائض (العجز) الاولي المتوقع والمستهدف/GDP

### ب- تحليل نتائج مؤشر (Blanchard):

يأخذ هذا المؤشر الايرادات العامة المتحصلة فعلاً والاييرادات المستهدفة مما يؤدي الى استقرار الدين العام، لان هذه الفجوة اداة تستجيب لما يحصل من تغيرات في مقدار الانفاق الحكومي لان الحكومة غالباً ما تكون ملزمة ببعض برامج الانفاق الحكومي والتحويلات الحكومية بعكس الايرادات الضريبية (عبد الله والشمري، 2020: 176).

عند تحليل البيانات والنتائج التي توصل اليها لحساب قيمة مؤشر (Blanchard) وكما في الجدول (9) للمدة من (2004 - 2019) نجد ان المؤشر في الأعوام من (2004 - 2007) حقق نتائج سالبة، لاسيما في عام (2016)، أي الفجوة الضريبية سالبة ما يدل على ان معدلات الضريبة المتحققة اقل من معدلات الضريبة المستهدفة، ومن ثم عدم تحقق استدامة مالية، وسببها الانخفاض في نسبة الانفاق الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي، كل ذلك أدى الى تحسين مستوى معدلات الضرائب المتحققة، لكنها غير كافية لتغطية الانفاق الحكومي ومن ثم تلك الايرادات المتحصلة تكفي لتغطية الاعباء الحكومية. اما الأعوام من (2008 - 2019) كانت نتائجها تشير الى فجوة ضريبية موجبة، أي معدلات الضريبة المستهدفة اقل من معدلات الضريبة المتحققة، ما يدل على تحقق الاستدامة المالية لتلك الاعوام، وسببها ارتفاع نسبة الدين/ الناتج المحلي، و لاسيما ارتفاع

سعر الفائدة الحقيقي مقارنة مع معدلات النمو، وهذا يتطلب تخفيض الانفاق الحكومي او ايجاد اوعية ضريبية جديدة وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية. ومن ذلك نرى ان الضرائب المستهدفة للنتائج اللازمة لتمويل الانفاق الاولى تزداد دائما على نسبة الضرائب الفعلية المتحصلة سنويا، وهي بطبيعة الحال لا تكفي لتمويل الانفاق الحكومي مما يستدعي تطوير الجهاز الضريبي وتطبيق ضرائب جديدة وتنويع مصادر الدخل.

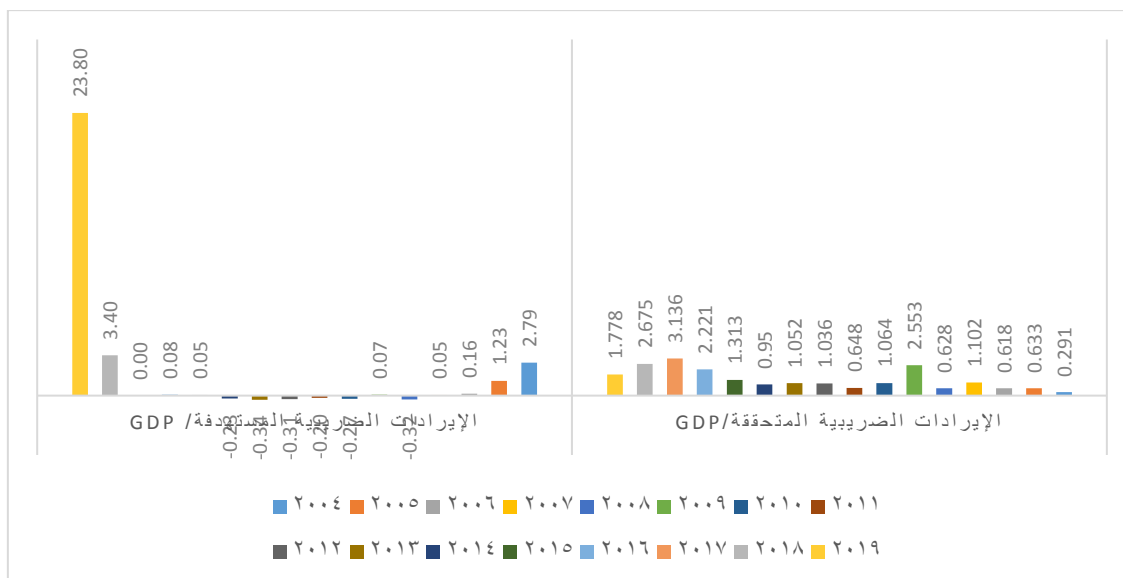
### جدول (9)

#### بيانات ونتائج مؤشر (Blanchard) للمدة (2019- 2004)

البيان السنوات	الانفاق الحكومي بدون أعباء الدين /GDP	معدل النمو الحقيقي	نسبة الدين العام /GDP	الإيرادات الضريبية المتحققة GDP/	الإيرادات الضريبية المستهدفة/ GDP	الفجوة الضريبية
2004	0.42	54.1	179.0	0.291	2.79	-2.5
2005	0.39	4.40	128.0	0.633	1.23	-0.6
2006	0.49	10.16	80.0	0.618	0.16	0.5
2007	0.42	1.38	68.0	1.102	0.05	1.1
2008	0.52	6.60	43.0	0.628	-0.32	0.9
2009	0.50	5.80	56.0	2.553	0.07	2.5
2010	0.50	5.53	46.0	1.064	-0.27	1.3
2011	0.34	10.21	34.0	0.648	-0.20	0.8
2012	0.40	12.61	27.0	1.036	-0.31	1.3
2013	0.42	7.31	26.0	1.052	-0.34	1.4
2014	0.30	0.20	24.0	0.950	-0.23	1.2
2015	-0.02	4.72	55.0	1.313	0.05	1.3
2016	-0.02	13.79	63.1	2.221	0.08	2.1
2017	0.02	-3.77	61.9	3.136	0.003	3.1
2018	0.28	-9.16	57.3	2.675	3.40	-0.7
2019	1.99	7.23	52.2	1.778	23.80	-22.0

المصدر - الباحثة اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، الس للمدة من (2004- 2019)
- وزارة التخطيط العراقية، جهاز الاحصاء والتخطيط المركزي، للمدة من (2004- 2019)



المصدر- الباحثة استناداً الى البيانات الواردة في الجدول (9):

### شكل (3) الإيرادات الضريبية المتحققة والمستهدفة / GDP

#### ج- تحليل بيانات مؤشر فجوة الإيرادات:

بافتراض ان فجوة الإيرادات هي فجوة الضرائب نفسها، فان تحقيق الإيرادات تعد مؤشراً لتغيير في سياسات الدولة لزيادة الإيرادات بعد تثبيت حجم الدين العام المحلي، لذلك فان الهدف من الإيرادات العامة هو تحسين الاقتدار المالي للدولة، لان الإيرادات العامة تعد مكملاً لدور الضرائب فان كليهما يمكن ان يرفع من مستوى الاقتدار المالي العام (الحاوي، 2015: 281)، يوضح لنا الجدول (10) ان الإيرادات الضريبية المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي اصغر من نسبة الإيرادات المتحققة الى الناتج المحلي الاجمالي عند التحليل للمدة من (2004-2017) اي ان فجوة الإيرادات سالبة، ويدل ايضا على استدامة الإيرادات المالية نتيجة ارتفاع معدلات تصدير النفط المصحوب بارتفاع الأسعار، لذا يجب على الدولة تغيير سياستها لأجل استثمار هذه الفوائد في تنمية قطاعاتها المختلفة ومن ثم تحقيق إيرادات ضريبية اعلى لتسديد اعباء الدين العام المتراكم.



## جدول (10)

### بيانات ونتائج مؤشر فجوة الإيرادات للمدة (2004-2019)

مؤشر فجوة الإيرادات (T-T) (1-2)	نسبة الإيرادات / GDP (2)	نسبة الإيرادات الضريبية المستهدفة GDP/ (1)	البيان السنوات
-59.21	62.0	2.79	2004
-53.77	55.0	1.23	2005
-51.14	51.3	0.16	2006
-49.95	50.0	0.05	2007
-51.42	51.1	-0.32	2008
-41.23	41.3	0.07	2009
-41.47	41.2	-0.27	2010
-48.1	47.9	-0.2	2011
-47.41	47.1	-0.31	2012
-42.34	42.0	-0.34	2013
-41.23	41.0	-0.23	2014
-31.95	32.0	0.05	2015
-26.92	27.0	0.08	2016
-2.997	3.0	0.003	2017
-3.38	0.020	3.40	2018
-23.71	0.094	23.80	2019

المصدر - الباحثة اعتماداً على:

- وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، دائرة الموازنة، للمدة من (2004-2019).
- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، للمدة من (2004-2019).

#### د- تحليل بيانات مؤشر الفائض والعجز الأولي:

يوضح هذا المؤشر ان السياسة المالية المتحقة للاستدامة المالية يجب ان تحتفظ بنسبة فائض اولي من الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي، عند مستواها الحالي من اجل ضمان ثبات نسبة الدين/ الناتج المحلي الإجمالي (خليل، 2013: 41)، وان:

**الفائض الاولي = الايرادات العامة - الانفاق الحكومي بدون مدفوعات الفائدة.**

عند مراجعة بيانات الجدول (10) نلاحظ ان الموازنة حققت فائضاً اولياً للمدة من (-2004) 2006) وعجزاً للأعوام (2007، 2009، 2010، 2015، 2016)، اي عدم تحقيق الاستدامة المالية لهذه الاعوام.

### جدول (11)

بيانات ونتائج مؤشر الفائض او العجز الاولي للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

البيان السنوات	GDP	الإيرادات العامّة	الاتفاق الحكومي بدون أعباء الدين	العجز او الفائض الاولي	نسبة العجز او الفائض الاولي/ GDP
2004	53235358.7	32982739	18999515.1	13983224	26.266798
2005	73533598.6	40502890	24825998	4132610	5.6200296
2006	95587954.8	49063361	43114152.69	2278151.3	2.3833037
2007	111455813.4	52046698	43999984.08	-1935454	-1.736521
2008	157026061.6	80252182	80131144.11	344964.89	0.2196864
2009	130643200.4	55209353	62435029.82	-12026815	-9.205848
2010	162064565.5	70178223	78267305.20	-16531993	-10.20087
2011	217327107.4	108807392	72074744.92	31914343	14.684934
2012	254225490.7	119817224	98586458.64	21230764	8.3511548
2013	271091777.5	113840076	112510354.4	1329720.6	0.4905057
2014	260610438.4	105386623	77547193.88	27852806	10.687525
2015	209491917.8	66470252	4714487.6	-4620439.2	-2.2055453
2016	203869832.2	53413446	4975537.54	-4921128.27	-2.4138501
2017	2259951779	77335955	50952004.2	2638951	1.1674564
2018	254870184.6	106569834	70102711.0	21540956	8.4517363
2019	254870184.6	107566995	528841842.0	90543790	32.5832026

المصدر- الباحثة اعتماداً على:

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية، للمدة من (2004-2019).

- وزارة التخطيط العراقية، جهاز الإحصاء والتخطيط المركزي، للمدة من (2004-2019).

من التحليل السابق لمؤشرات الاستدامة المالية (مؤشر بويتزر، ومؤشر بلانشارد، ومؤشر فجوة الإيرادات، ومؤشر الفائض او العجز الاولي) في الاقتصاد العراقي للمدة من (2004-

2019) نستدل على عدم تحقيق الاستدامة المالية في اغلب اعوام المدة المدروسة، اي عدم قدرة المستويات المتحققة من الايرادات العامة على تغطية اعباء الدين العام وتثبيت الديون، كل ذلك ما زال يمثل تحدياً امام السياسة المالية في العراق ويشكل عبئاً على الاجيال القادمة في ظل القيود التي تقيد السياسة المالية وشروط مؤسسات التمويل الدولية.

## المبحث الثاني

### تحليل الاتفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2019)

أولاً- تطور الاتفاق الحكومي للمدة (2004-2019):

شهد الاتفاق الحكومي في العراق تطورات عديدة، تعود إلى التحولات السياسية والاقتصادية، فقد خضعت السياسة الإنفاقية إلى تحديثات بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي الراهن (عبيد، 2013: 79)، وغالباً ما يؤدي ضعف المؤسسات الحكومية إلى احباط جهود الدولة وفشل برامجها في توجيه الإنفاق بشكل عقلاني ورشيد، لهذا يفقد الإنفاق الحكومي دلالاته الإيجابية ويؤثر سلباً على النمو والاستقرار الاقتصادي (أبو هات، 2005: 2)، ويتحدد حجم الإنفاق الحكومي بحجم الإيرادات سواء من المصادر الاعتيادية ك(عوائد النفط، والضرائب) ام المصادر غير الاعتيادية ك(القروض الخارجية، وعملية الاصدار النقدي الجديد)، هذه المصادر تتحكم بها الحكومة للتوسع في الإنفاق الحكومي (خوشناو، 2012: 89)، سنوضح تطور الإنفاق الحكومي في العراق ضمن مدة الدراسة، اذ يبين لنا الجدول (12) ظاهرة التذبذب المستمر في الإنفاق الحكومي للعراق والتي أصبحت ظاهرة طبيعية للدول كافة على اختلاف نظمها وظروفها، ويعود هذا التزايد نتيجة تطور الحاجات العامة، وان تزايد السكان والوعي الاجتماعي وزيادة الدخل القومي لاسيما تزايد تدخل الدولة في المشاريع الاقتصادية والتي تعد ضرورية لعملية البنى التحتية للاقتصاد، لذا توجه الإنفاق الحكومي نحو الارتفاع بشقبة الاستثماري والاستهلاكي .

## جدول (12)

### تطور الانفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2019) (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية (1)	*معدل النمو % (2)	السنوات	الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية (1)	*معدل النمو % (2)
2004	32117491	247.9	2012	90374783	29.8
2005	26375175	-17.9	2013	119127556	31.8
2006	33487877	27.0	2014	113473517	-4.7
2007	39031232	16.6	2015	70397515	-38.0
2008	59403375	52.2	2016	76067437	8.1
2009	52567025	-11.5	2017	75490115	-0.8
2010	64351984	22.4	2018	80873189	7.1
2011	69639523	8.2	2019	111723523	38.1

المصدر - الباحثة اعتماداً على: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية، للمدة من (2004-2019).

شهد عام (2005) انخفاض الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة اذ بلغ (528560.62) والانفاق بالأسعار الجارية (26375175) مليون دينار بعد ان كان (32117491) مليون دينار، بمعدل نمو سالب بلغ (40.1%) وللثابت و (17.9%) للنفقات بالأسعار الجارية، وهذا التراجع في الانفاق الحكومي كان بسبب حرب الخليج الثالثة وما اعقبها من أوضاع غير المستقرة، ومن ثم الحروب الطائفية في تلك المدة. وفي عام (2006)، انخفض الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة الى (438323) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (17.1%) والأسعار الجارية بلغ (33487877) مليون دينار، بمعدل (27%)، اذ شهد عام (2007) انخفاضاً في حجم الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة مسجلة نمواً سالباً بلغ (11%) والانفاق بالأسعار الجارية (16.6%) ويعد عام (2007) سنة أساس، ان زيادة حجم الانفاق كان بسبب تضمين موازنة عام (2007) وما قبلها والتي تلتها

\* ملاحظة- تم احتساب معدل التغير (النمو) السنوي وفق الصيغة الآتية:

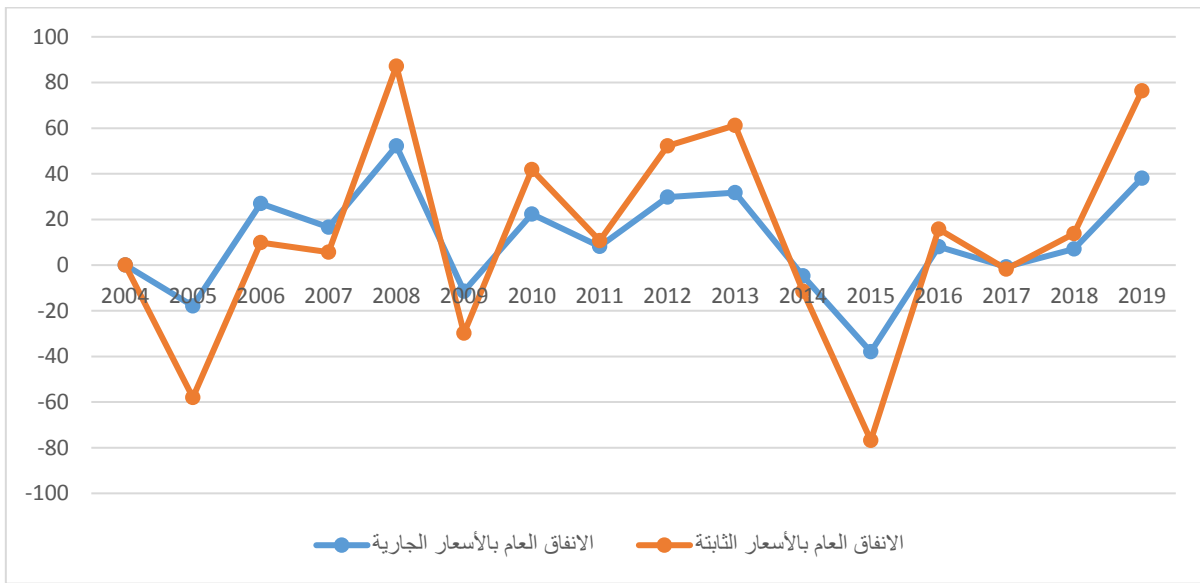
$$R=(Y_t-Y_0)/Y_0 \times 100$$

معدل النمو البسيط

من موازنات مخصصات لإقليم كردستان العراق (محمد وعباس، 2008: 13)، في عام (2008) زاد الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة اذ بلغ (527092.95) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي (35 %)، وارتفاعاً في الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية وبلغ (59403375) مليون دينار، بمعدل نمو (52.2 %)، وفي عام (2009) استمر الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة بالانخفاض حتى بلغ (430524.37) مليون دينار، بمعدل نمو (-18.3 %) وانخفاض الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية اذ بلغ (52567025) مليون دينار بمعدل نمو (-11.5 %) وهذا التباين يعكس مدى تأثير الانفاق الحكومي بمصادر تمويله بواسطة الموازنة العامة لاسيما التخطيط المرتبك بسبب عدم استقرار الاقتصاد العراقي (وزارة التخطيط، دائرة السياسة الاقتصادية والمالية، 2007: 64)، في عام (2010) ارتفع الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة الى (514404.35) مليون دينار، بمعدل نمو (19.5 %)، والانفاق بالأسعار الجارية بلغ (64351984) مليون دينار بمعدل نمو (22.4 %)، فيما شهد عام (2011) ارتفاعاً ايضاً في الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة اذ بلغ (527172.77) مليون دينار، بمعدل نمو (2.5 %) وارتفاعاً ايضاً في الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية بلغ (69639523) مليون دينار بمعدل نمو (8.2 %).

كان الانفاق الحكومي عامي (2012-2013) مرتفعاً، بلغ عام (2012) (645073.40) مليون دينار، بالأسعار الثابتة بمعدل نمو (22.4 %) اما بالأسعار الجارية فقط بلغ الانفاق الحكومي (90374783) مليون دينار، وبمعدل نمو (29.8)، الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة في عام (2013) بلغ (834811.18) مليون دينار، بمعدل نمو (29.4 %)، اما الانفاق الحكومي بالأسعار الجارية كان (119127556) مليون دينار، بمعدل نمو بلغ (31.8 %) مقارنة بالعام الذي سبقه، وهذه الزيادة في الإنفاق كانت بسبب سعي الحكومة لتطوير القطاعات الاقتصادية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي (جري، 2015: 8)، والذي عزز هذه الزيادة هو الارتفاع في عوائد النفط (وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2012: 59)، وشهد عام (2014) انخفاضاً في الانفاق الحكومي، بسبب ازمتين هما ازمة الإرهاب وازمة الانخفاض في أسعار النفط إلى ما دون (50) دولار للبرميل الواحد، مما أدى إلى تقييد الانفاق الحكومي، اذ بلغ معدل نمو سالباً (6.8 - %) بالأسعار الثابتة و (-4.7 %) بالأسعار الجارية، اذ شهد عام (2015) انخفاضاً في الانفاق الحكومي بسبب الحرب على الإرهاب و لاسيما إيواء النازحين في مخيمات النزوح، وإعادة اعمار المناطق المحررة التي تضررت نتيجة الاعمال العسكرية، كل ذلك أدى إلى ترشيد الانفاق الحكومي، اذ بلغ معدل نمو سالباً (-38.8 %) بالأسعار الثابتة و (-38 %) بالأسعار الجارية (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015، 75). شهد عام (2016) ارتفاعاً طفيفاً في الانفاق

الحكومي اذ بلغ معدل النمو (7.7%) للنفقات بالأسعار الثابتة و (8.1%) الانفاق بالأسعار الجارية، وسبب الانخفاض هو سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة نتيجة التراجع الكبير في اسعار النفط. وفي عام (2017) شهد انخفاضاً في الانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة اذ بلغ (507667.22) مليون دينار، بمعدل نمو (-0.9%) والانفاق الحكومي بالأسعار الجارية بلغ (75490115) بمعدل نمو (-0.8%)، وفي عام (2018) و (2019) ارتفع الانفاق الحكومي اذ بلغ معدل النمو بالأسعار الثابتة (6.7%، 38.2%) بمقدار (541682.44 و 748817.18) مليون دينار، ومعدل النمو بالأسعار الجارية بلغ (7.1% 38.1%) بمقدار (80873189 و 111723523) مليون دينار. والشكل (4) يوضح تطور الانفاق الحكومي للمدة (2004-2019).



المصدر- الباحثة استناداً الى الجدول (12):

#### شكل (4) تطور الانفاق الحكومي للمدة (2004-2019)

ثانياً- تطور الإنفاق الجاري في العراق للمدة (2004- 2019):

جدول (13)

تطور الإنفاق الجاري في العراق للمدة (2004- 2019) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق الجاري بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	السنوات	الإنفاق الجاري بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)
2004	29102758	295.3	2012	69618783	24.3
2005	21803175	-25.1	2013	83316006	19.7
2006	27460197	25.9	2014	88542750	6.3
2007	25822100	-6.0	2015	51832839	-41.5
2008	45522700	76.3	2016	51173428	-1.3
2009	42053620	-7.6	2017	59025654	15.3
2010	44879984	6.7	2018	67052856	13.6
2011	56016523	24.8	2019	87300933	30.2

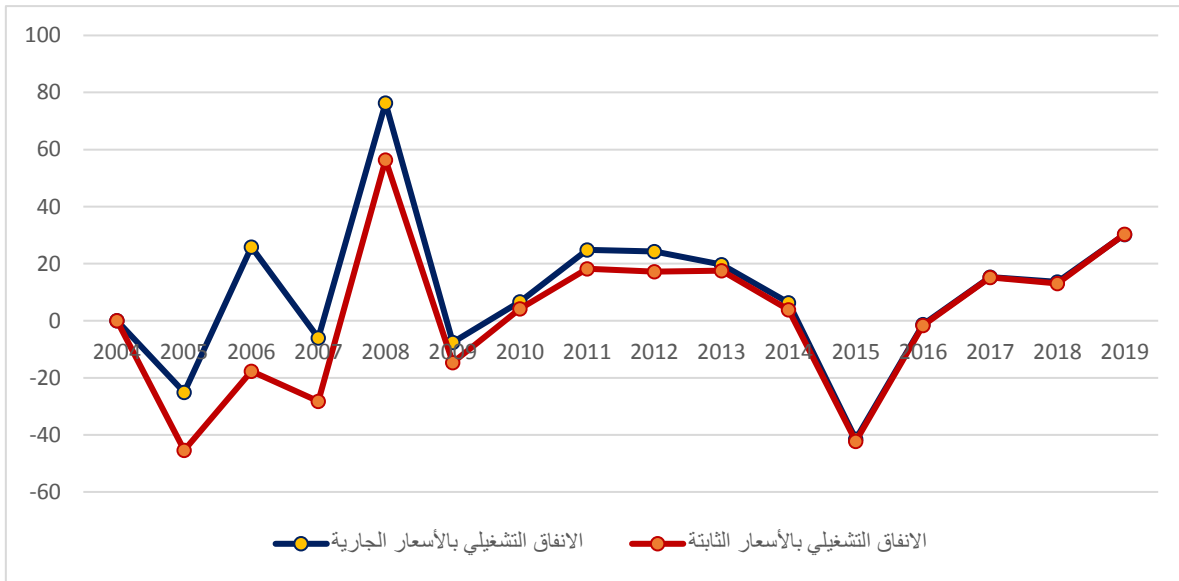
المصدر- الباحثة اعتماداً على: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية

السنوية، للمدة من (2004- 2019):

يوضح لنا الجدول (13) حجم الإنفاق الجاري بالأسعار الثابتة لعام (2005) اذ بلغ معدل نمو سالباً (45.4%) ومعدل نمو الإنفاق الجاري بالأسعار الجارية بلغ (25.1-%)، اما في عام (2006) فقد انخفض الإنفاق الجاري اذ بلغ معدل النمو (17.7-%) بالأسعار الثابتة وارتفاعاً بالأسعار الجارية، فيما بلغ معدل النمو (25.9%)، فقد شهد عام (2007) انخفاضاً في الإنفاق الجاري بالأسعار الثابتة اذ كان معدل النمو (28.2-%) و(6-%) للجارية، وفي عام (2008) ارتفع الإنفاق الجاري ليصل الى (403928.13) بالأسعار الثابتة وبمعدل نمو (56.4%) وبالأسعار الجارية بلغ (45522700) وبمعدل نمو (76.3%) للجارية، اما عام (2009) انخفض الإنفاق الجاري بمعدل نمو (14.7-%) للثابتة و(7.6-%) للجارية، ارتفع الإنفاق الجاري واستمر هذا الارتفاع في الاعوام (2010- 2013) اذ بلغ معدل النمو في عام (2013) (17.5%) بالأسعار الثابتة و(19.7%) بالأسعار الجارية، فيما شهد عام (2014) تراجعاً طفيفاً في حجم الإنفاق الجاري اذ بلغ معدل النمو (3.9%) بالأسعار الثابتة و(6.3%) بالأسعار الجارية، بسبب



الاحداث التي مر بها البلد، تلى هذا العام سياسات التقشف التي اتبعتها الحكومة في عام (2015) و(2016)، اما عام (2017) شهد ارتفاعاً في الانفاق الجاري بلغ (15.2 %) بالأسعار الثابتة و(15.3%) بالأسعار الجارية، وفي عام (2018) ارتفع الانفاق الجاري اذ بلغ معدل النمو (13.1 % بالأسعار الثابتة و (13.6%) بالأسعار الجارية، اما في عام (2019) ارتفع حجم الانفاق الجاري في كلٍ من الأسعار الثابتة والجارية اذ بلغ معدل نمو الانفاق الجاري (30.3%) بالأسعار الثابتة (30.2%) بالأسعار الجارية. والشكل (5) يوضح تطور الانفاق الجاري للمدة من (2004 - 2019).



المصدر- الباحثة استناداً الى الجدول (13):

### شكل (5) تطور الإنفاق الجاري للمدة (2004- 2019) مليون دينار

### ثالثاً- تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004- 2019):

يقصد بالإنفاق الاستثماري "ذلك الجزء من الإنفاق الحكومي العام الذي يوجه لبناء محطات الكهرباء، والطرق، والجسور، والمستشفيات، والمدارس (القريشي، 2007: 232). ويوضح لنا الجدول (14) تطور الإنفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة والجارية في العراق ومنه نلاحظ ان الطاقة الاستيعابية للإنفاق الجاري لديه المرونة والقدرة العالية على الامتصاص والانتفاع والتنفيذ المالي على حساب الانفاق الاستثماري (صالح، 2012: 257).

## جدول (14)

### تطور الإنفاق الاستثماري في العراق للمدة (2004-2019) مليون دينار

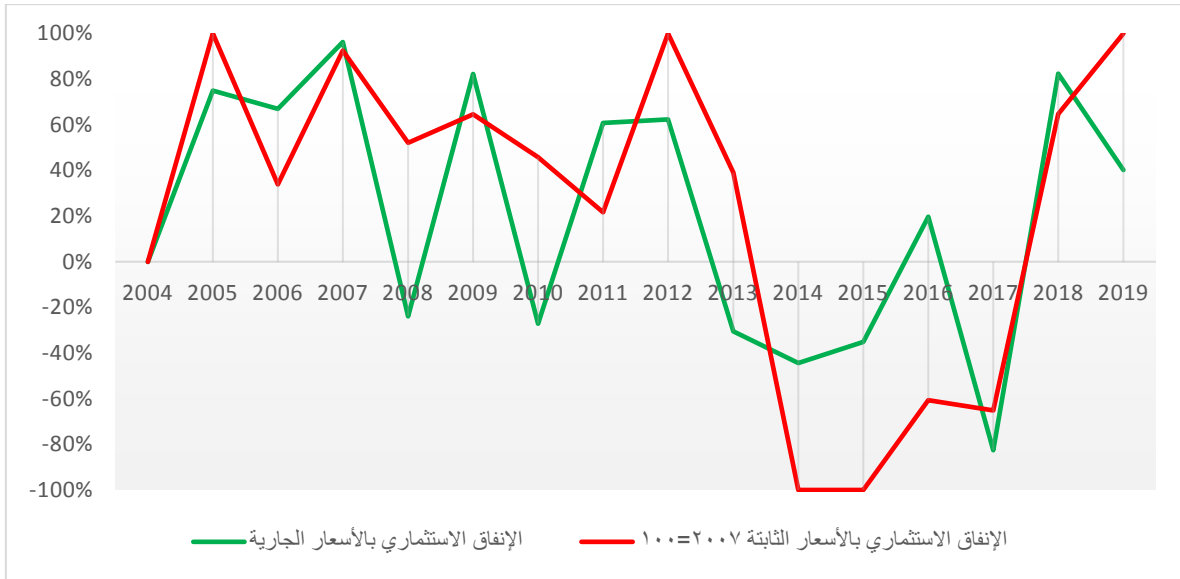
السنوات	الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)	السنوات	الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية (1)	معدل النمو % (2)
2004	3014733	61.2	2012	20756000	72.5
2005	4572018	31.8	2013	35811550	-30.4
2006	6027680	28.1	2014	24930767	-25.5
2007	7723044	53.8	2015	18564676	-14.4
2008	11880675	-11.5	2016	15894009	3.6
2009	10513405	85.2	2017	16464461	-16.1
2010	19472000	-30.0	2018	13820333	76.7
2011	13623000	52.4	2019	24422590	51.7

المصدر - الباحثة اعتماداً على: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية

السوية، للمدة من (2004-2019):

شهد عام (2004) انخفاضاً في الإنفاق الاستثماري اذ بلغ (82822.34) مليون دينار بالأسعار الثابتة، و(3014733) بالأسعار الجارية، مع عدم تمكين القطاع الصناعي من تحقيق التراكمات المالية المطلوبة لتمويل الاستثمارات التنموية، أضيف إلى ذلك تقليل الاعتماد على التخصيصات الاستثمارية في خطط التنمية الاقتصادية بالرغم من تنفيذ العديد من المشروعات الانتاجية الكبيرة (كجه جي، 2002: 155). وفي عام (2005) حقق الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً مسجلاً معدل نمو بلغ (10.6 %) للثابت و(31.8 %) للجاري. فيما شهد عام (2006-2007) تراجع الإنفاق الاستثماري بمعدل نمو سالب بلغ (13.9 %) و(2.1 %) بالأسعار الثابتة، اما بالأسعار الجارية فبلغ معدل النمو (31.8 %) لعام (2006) و(28.1 %) لعام (2007)، ثم عاود الإنفاق الاستثماري عام (2008) الزيادة بمعدل نمو بلغ (36.5 %) بالأسعار الثابتة و(11.5 %) بالأسعار الجارية، وشهد تراجعاً من جديد في عام (2009) بعد الازمة المالية العالمية وسجل معدل نمو سالباً بلغ (18.3 %) للأسعار الثابتة فقط، اما معدل نمو الانفاق الاستثماري بالأسعار الجارية كان موجياً (85.2 %) بالرغم من انخفاض الانفاق الاستثماري بالأسعار الجارية. ثم عاود الارتفاع في عام (2010) بمعدل نمو بلغ (80.8 %) بالأسعار الثابتة و(30 %) بالأسعار الجارية، في حين انخفضاً في عام (2011) اذ بلغ (33.7 %) بالأسعار الثابتة و(52.4 %)

بالأسعار الجارية وسبب الانخفاض هو سوء اختيار الأولويات وانخفاضاً في كفاءة التنفيذ للمشاريع مع وجود فساداً كبيراً مما جعل تلك التخصيصات لا تترجم إلى مشاريع حقيقية على الأرض (العنبي، 2013: 74)، ثم ارتفع في عام (2012-2013) بمعدلات نمو متباينة إذ بلغ معدل النمو (43.7%) و(69.4%) بالأسعار الثابتة و(72.5%) و(30.4-%) بالأسعار الجارية، في حين شهد عام (2014 و 2015 و 2016) تراجعاً في حجم الإنفاق الاستثماري وسجل نمواً سالباً بلغ على الترتيب (31.9-%) و(26.6-%) و(14.7-%) بالأسعار الثابتة، أما الأسعار الجارية فبلغت (25.5-%) و(14.4-%) و(3.6-%) بسبب دخول المجاميع الإرهابية وسياسات التقشف الحكومية، ومن ثم دخول الاقتصاد حالة الركود الاقتصادي. وفي عام (2017) ارتفع الإنفاق الاستثماري إذ بلغ (110722.67) بالأسعار الثابتة و(16464461) بالأسعار الجارية بمعدل نمو (3.4%) للأسعار الثابتة و(16.1-%) للأسعار الجارية، سبب ارتفاع الإنفاق الاستثماري يرجع إلى قيام الحكومة بزيادة مخصصات الإنفاق لدعم عملية النمو وتأهيل البنى التحتية وخلق فرص عمل جديدة ضمن الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتقليل من نسب الحرمان (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2011: 63)، وفي عام (2018) شهد الإنفاق الاستثماري انخفاضاً واضحاً إذ بلغ معدل النمو (16.4-%) بالأسعار الثابتة و(76.7%) بالأسعار الجارية لكن سرعان ما عاود الارتفاع في عام (2019) بلغ معدل نمو الإنفاق الاستثماري (76.8%) بالأسعار الثابتة و(51.7%) بالأسعار الجارية. إذ ان الإنفاق الاستثماري شهد انخفاضاً واضحاً، فبعد عام (2003) تعرضت المنشآت والبنى التحتية إلى دمار وتخريب، ولا بد من توفير تخصيصات مالية كبيرة لأعاده أعمارها، ومن ثم توجه الإنفاق الاستثماري نحو مشروعات الهياكل الارتكازية التي ليس لها علاقة مباشرة بالإنتاج المادي (سعيد، 2012: 3)، فعلى مستوى الاقتصاد الكلي تعثرت السياسة الإنفاقية للاستثمار والسبب يرجع إلى انعدام التنسيق في السياسة الإنفاقية للاستثمار مما يؤدي إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي العام دون ان يرافق ذلك تحسن في الخدمات العامة (وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، 2009: 2).



المصدر- الباحثة استناداً الى الجدول (14):

شكل (6) تطور الإنفاق الاستثماري للمدة (2019-2004) مليون دينار

## المبحث الثالث

### قياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية في الاتفاق الحكومي في العراق للمدة (2004-2019)

أصبح الاقتصاد القياسي التحليلي يحظى بأهمية كبيرة، بوصفه الاداة الأساسية التي تقدر افتراضات النظرية الاقتصادية بإعطائها تقديرات عددية تقربها الى الواقع ولتكون أكثر منطقية وقبول، ويحاول هذا العلم الجمع ما بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرائق الاحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها للمساعدة في التنبؤ واتخاذ القرار ودراسة التغييرات الهيكلية، طالما ان الاقتصاد القياسي يقوم بإجراء الاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية (مختبر النظرية الاقتصادية) ومن ثم تحديد كمية العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية التي تشرح سلوك المشاهدة، وهكذا فأنا يمكن ان نميز بين ثلاث وظائف رئيسة للاقتصاد القياسي هي:

- الاختبار (Testing) للنظريات الاقتصادية.
  - اتخاذ القرار (Decision Making) بعد تقدير معلمات الانموذج.
  - التنبؤ (Forecasting).
- وهذه الوظائف ليست بالضرورة مكاملة لبعضها بعضاً، ولكن الباحث القياسي والاقتصادي في دراسته التطبيقية عليه ان يعمل على الدمج أو التوفيق بين هذه الأهداف.
- أن المهمة الاساسية في هذا المبحث تتمثل في تحليل العلاقة ما بين مؤشرات الاستدامة المالية والانفاق الحكومي، وتم اختيار أفضل الدوال وفقاً للمعايير الاحصائية والقياسية ومدى توافقها مع النظرية الاقتصادية وقد استخدم الباحث اسلوب الانحدار البسيط والمتعدد في تقدير العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والانفاق الحكومي بغية ترتيب الاهمية لتلك المتغيرات.

## المطلب الاول- الإطار النظري للأنموذج القياسي المستخدم:

اولا- الإطار النظري للأنموذج:

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (جيجاراتي، 2015: 59-62):

أ- مفهوم الانحدار الزائف: ان تحليل البيانات تبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب مشكلة ظهور مشكله الانحدار الزائف\* (spurious regression) إذا انه بصرف النظر عن النتائج الجيدة لاختبارات (t, f) وقيمة (R<sup>2</sup>) لكنها لا تعطي معنى حقيقياً للنتائج ولا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذا معنى (مشعل وابو ليلي، 2007: 16). قد اوضحت بعض الدراسات منها ( Nelson & Polsser, 1982 و Philips, 1986) وغيرها، ان السلاسل الزمنية غير مستقرة لاحتوائها على جذر الوحدة (القدر،

2005: 210). وهناك نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة هما:

أ- السلاسل الزمنية غير المستقرة من النوع (Tendance Stationnaire) TS في هذا النوع من السلاسل فان اثر اي صدمه في اللحظة (T) عابراً (Transitoire) وتستعمل عادة طريقه المربعات الصغرى من اجل اعاده استقرارها.

ب- السلاسل الزمنية غير المستقرة من النوع (Difference Stationnaire) DS يعد هذا النوع الاكثر انتشاراً من النوع الاول، عادة ما تستعمل الفروق (Filltre Au Difference) من اجل اعادتها مستقرة كما يتميز هذا النوع من السلاسل الزمنية بان اثر اي صدمة في لحظه محددة له وانعكاسات مستمرة ومتناقصة على السلسلة الزمنية (شيببي وشكوري، 2008: 22) ولكي تكون السلسلة الزمنية مستقرة لا بد من ان تتوافر الشروط الآتية:

1- ثبات المتوسط أو الوسط الحسابي عبر الزمن:

$$- E (Y_t) = M \dots \dots \dots (1)$$

2- ثبات التباين:

$$- \text{vor} (Y_t) = E (Y_t - M)^2 = \sigma^2 \dots \dots \dots (2)$$

3- قيمة التعاير:

$$- Y_k = E (Y_t - M) (Y_{t+k} - M) \dots \dots \dots (3)$$

---

\*الانحدار الزائف: يعني ان وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية للمتغيرات يؤدي الى وجود علاقة معنوية بين هذه المتغيرات حتى لو كان الاتجاه العام هو الشيء الوحيد المشترك بينهما.

ومن المؤشرات الأولية التي تدل على عدم سكون بيانات السلاسل الزمنية كُبر قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) والزيادة الكبيرة للمعنوية الإحصائية في المعلمات المقدرة ( $f - t$ ) لاسيما وجود ارتباط ذاتي يظهر بانخفاض قيمة ( $D - W$ ) عما هي عليه، وإن سبب ذلك في الغالب يعود إلى وجود اتجاه عام في السلاسل الزمنية يعكس ظروفاً معينة تؤثر في كل المتغيرات، فتتغير بالاتجاه نفسه بالرغم من عدم وجود رابط وعلاقة حقيقية بينها (الفتلاوي وراهي، 2013: 223-224).

ب- **اختبارات السكون:** إن معرفة سكون السلاسل الزمنية من عدمه خطوة مهمة وهو الذي يُحدد الطريقة الإحصائية التي نستخدمها لتقدير المعادلة، وكذلك يُمكننا من إجراء الاختبار المناسب فإذا كانت السلاسل متكاملة من الرتبة  $I(0)$  نستعمل اختبار التكامل المشترك لجوهانسون (Johansen) في تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، واختبار متجه تصحيح الخطأ (VECM) لمعرفة سلوك العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين هذه المتغيرات، وإذا كانت السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات أحدها ساكنة عند المستوى وأخرى ساكنة عند الفروق الأولى فسوف يُستعمل نموذج (ARDL). (شومان وحسن، 2014: 160) وهناك العديد من الاختبارات والطرق لمعرفة سكون السلسلة الزمنية أو عدم سكونها ولكن سنتطرق إلى أهم هذه الطرق وأشهرها هي:

ب-1- **التحليل بالرسم البياني:** وتُعد هذه الطريقة الأبسط لمعرفة سكون السلسلة الزمنية من عدمه وتُعطي صورة أولية عنها وإن كانت ليست بالدقة المطلوبة وهو اختبار غير منهجي، ولكنه يمثل نقطة البداية للاختبارات المنهجية، ويتمثل هذا الاختبار البسيط برسم البيانات محل الدراسة على شكل بياني (جيجاراتي، 2015: 355).

ب-2- **اختبارات جذر الوحدة (The Unit Root Test):** اختبار جذر الوحدة من أهم الاختبارات لمعرفة سكون أو عدم سكون بيانات السلسلة الزمنية، ويمكن معرفة وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية المدروسة أو خلوها منه من خلال الصيغة الآتية:

$$Y_t = pY_t + u_t \rightarrow -1 \leq p \leq 1 \dots \dots \dots (1)$$

اذ ان:

$Y_t$ : قيمة المتغير في السنة.

$U_t$ : مقدار الخطأ العشوائي.

$Y_{t-1}$ : مقدار المتغير في السنة السابقة (المتأخرة زمنياً).

فإذا كانت قيمة ( $p$ ) تساوي واحداً ( $p=1$ ) فإن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير ( $Y_t$ ) تكون غير ساكنة أو سلسلة السير العشوائي وأنها تعاني من وجود جذر الوحدة وللتخلص من هذه المشكلة نعمل انحداراً لقيمة ( $Y_t$ ) على قيمتها المتأخرة زمنياً ( $Y_{t-1}$ ) وكالاتي:

$$Y_t - Y_{t-1} = P Y_{t-1} - Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

$$= (P-1) Y_{t-1} + u_t$$

$$\Delta Y_t = S Y_{t-1} + u_t$$

$$S = (P-1)$$

إذا كان المُعامل المُقدر في هذا الانحدار يساوي صفرًا ( $S^{\wedge} = 0$ ) فإن ( $Y_t$ ) غير ساكنة عند الفروق الأولى أيضاً، أما إذا كانت قيمته سالبة فإن ( $Y_t$ ) ساكنة (جوجاراتي، 2015: 1046 - 1047). وعندما تكون السلسلة الزمنية مستقرة في الأصل بدون أخذ الفروق، أي لا تحتوي على جذر الوحدة تكون قيمة ( $P$ ) سالبة وتكون متكاملة من الدرجة الصفرية ( $I(0)$ ) (الغالبى ومطوق، 2013: 222). وهناك عدة اختبارات لاختبار سكون المتغيرات ومن أهم هذه الاختبارات ما يأتي:

**1- اختبار ديكي - فولر (Dickey - Fuller) المبسط (DF) (عطية، 2005: 656 - 658):** يعتمد هذا الاختبار على صيغة الانموذج وحجم العينة ومستوى العينة وفي هذا الاختبار تُستخدم ثلاث صيغ:

أ- صيغة السير العشوائية البسيطة والتي لا يوجد فيها حد ثابت ولا متغير اتجاه زمني وهذه الصيغة كالآتي:

$$\Delta Y_t = S Y_{t-1} + U_t \dots \dots \dots (1)$$

ب- صيغة السير العشوائي مع الحد الثابت:

$$\Delta Y_t = B + S Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

ج- صيغة السير العشوائي مع الحد الثابت والاتجاه الزمني:

$$\Delta Y_t = B_0 + B_1 T + S Y_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بالخطوات الآتية:

\* إيجاد قيمة ( $\tau$ ) المحسوبة من خلال الصيغة الآتية:

$$T^* = \frac{\hat{p}-1}{S\hat{p}} \quad \text{OR} \quad = \frac{\hat{\lambda}-0}{S\hat{\lambda}}$$

\* تُقارن قيمة ( $\tau$ ) المحسوبة بالقيم الجدولة الحرجة الخاصة بديكي - فولر عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%) فإذا كانت  $t^* > t$  نرفض فريضة العدم:

$$H_0: P = 1 \text{ or } \lambda = 0 \dots \dots \dots (4)$$

ونقبل الفرض البديل:

$$H_1 = P < 1 \text{ or } \lambda < 0 \dots \dots \dots (5)$$



معنى ذلك إن السلسلة الزمنية ساكنة وبالعكس في حال كانت  $(t^* < t)$ ، ولكن اختبار (DF) البسيط غير ملائم إذا كانت هناك مشكلة الارتباط الذاتي في الحد العشوائي لهذا نلجأ إلى اختبار آخر.

**2- اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF):** إن اختبار (ADF) له نفس خصائص (DF) فيتم إدراج الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى يتم التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي (شيخي، 2011: 210):

$$\Delta Y_{t-1} = Y_{t-1} - Y_{t-2}, \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_{t-2} = Y_{t-2} - Y_{t-3}, \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_{t-3} = Y_{t-3} - Y_{t-4}, \dots \dots \dots (3)$$

ويتم اختبار (ADF) بإضافة قيم في مدد زمنية متأخرة للمتغير التابع للمعادلات الثلاث السابقة في اختبار (DF) المبسط ويتم هذا الاختبار عن طريقة تقدير الانحدار الآتي:

$$\Delta Y_t = B_1 + B_2 T + S Y_{t-1} + \sum_{i=1}^M a_i \Delta Y_{t-i} - 1 + Et, \dots \dots \dots (4)$$

ولإجراء هذا الاختبار نقوم بنفس خطوات اختبار (DF) من إيجاد قيمة  $(t^*)$  المحسوبة للمعاملات المفروضة  $(B, a, \lambda, p)$  ومقارنتها مع  $(t)$  الجدولية الخاصة بجدول (DF) للمعاملات واحدة تلو الأخرى حسب الأسبقية، فإن كانت  $(t^*)$  أكبر من  $(t)$  فأنا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي إن قيمة  $(\lambda \text{ or } p < 0)$ ، وإن السلسلة الزمنية ساكنة (جيجارتي، 2015: 1049-1051)، وخلاف ذلك يعني إن السلسلة الزمنية غير ساكنة وتعاني من جذر الوحدة، ولهذا نستمر ونتخبر الفروض الخاصة بالمعلمة (B) وبعدها المعلمة (a) في حال لم يثبت سكون السلسلة الزمنية، ويعتمد هذا الاختبار بصورة أساسية على ما يأتي (عطية، مصدر سابق: 662-663):  
تقدير النماذج الآتية:

**A- Model I:**  $\Delta X_t = a_1 X_{T-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t, \dots \dots \dots (1)$

أ- أي بدون قاطع واتجاه عام:

**B- Model II:**  $\Delta X_t = a_0 + a_1 X_{T-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t, \dots \dots \dots (2)$

ب- أي بوجود قاطع:

**C- Model III:**  $\Delta X_t = a_0 + a_1 T a_2 X_{T-1} + \sum B_j \Delta X_{t-j} + e_t, \dots \dots \dots (3)$

ج- أي بوجود قاطع واتجاه عام:

اذ ان:

(X) يمثل السلسلة المراد اختبارها،  $(\Delta)$  يمثل الفروق الأولى للسلسلة،  $(e_t)$  يمثل حد الخطأ العشوائي. وبعد إجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) نختبر الفرضيتين الاتيتين:

الأولى: فرضية العدم  $H_0: \mu = \mu_0$  حيث ان  $\mu_0$  تمثل قيمة معينة

الثانية: الفرضية البديلة  $H_1: \mu > \mu_0$   $H_1: \mu \neq \mu_0$   $H_1: \mu < \mu_0$

فاذا كانت قيمة (t) tau المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية سيتم رفض فرضيه العدم وقبول الفرضية البديلة اي خلو السلسلة من جذر الوحدة والسلسلة مستقرة، اما إذا كانت قيمتها المحسوبة اقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضيه العدم والسلسلة تكون غير مستقرة وسيتم اخذ الفروق الاولى فاذا ما كانت السلسلة حققت الاستقرار فان المتغير يعد متكاملًا من الدرجة الأولى. (القدير، مصدر سابق، 212). اما إذا لم يتحقق ذلك الاستقرار فتؤخذ الفروق من درجة اعلى وهكذا حتى تصبح السلسلة مستقرة.

**3- اختبار فيليبس – بيرون (P - P)** (شومان وحسن، 2013: 182-183): يُعد هذا الاختبار من الاختبارات الشائعة والمهمة التي تستخدم في الكشف عن سكون بيانات السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها، ويستخدم نفس الصيغ التابعة في اختبار ديكي – فولر المبسط (DF) عدا الصيغة الأولى (بدون حد ثابت واتجاه عام)، ولكنه يختلف عنه في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى وعدم التجانس، فيقوم بعملية تصحيح لا معلميه في حال تغيّر التباين والارتباط الذاتي، أما اختبار (DF) فيقوم بعملية تصحيح من خلال إضافة حدود الفروق المُبطأة للمتغير على يمين المعادلة في حال مشكلة الارتباط الذاتي، وتُستخدم طريقة (OLS) لتقدير المعادلة في هذا الاختبار وحسب الصيغة الآتية:

$$\Delta Y_t = u + \lambda y_{t-1} + \mathcal{E}_t \dots \dots \dots (1)$$

$$S^2 = T^{-1} \sum_{t=1}^T u_t^2 = 2 T^{-1} \sum_{s=1}^L \sum_{t=s+1}^T u_t u_s \dots \dots \dots (2)$$

اذ ان: T حجم العينة، L عامل الإبطاء.

ويتم اختبار إحصائية المعلمة  $\lambda$  بواسطة اختبار (tau) المحسوبة وتُقارن مع القيمة الحرجة كما في اختبار (ADF).

## 2- اختبارات التكامل المُشترك (Cointegration Tests):

يُعرّف التكامل المُشترك بأنه التصاحب أو التشارك بين سلسلتين زمنيتين لمتغيرين أو أكثر، بحيث تعمل التقلبات في أحدهما على إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن، فقد تكون البيانات لمتغير ما ( $Y_t$ ) مثلاً غير مستقرة وحدها، ولكنها تكون مستقرة إذا أخذت بوصفها مجموعة مع بيانات متغير آخر ( $X_t$ )، وإن هذه العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات تُفيد في التنبؤ بقيم المتغير التابع اعتماداً على قيم المتغيرات المستقلة. إن وجود هذه العلاقة السببية بين المتغيرين وحصول التكامل بينما يتطلب أن تكون السلسلة الزمنية لبياناتهما متكاملة من درجة واحدة، أي إن العلاقة طويلة الأجل بينما تكون ذات معنى بشرط أن يكون حد

الخطأ المقدر لهما ساكناً من الدرجة صفر ( $u_t \sim I(0)$ ) ولا يُعاني من جذر الوحدة (عطيه، مصدر سابق: 670). إن فكرة التكامل المشترك مبنية على أساس افتراض النظرية وجود علاقة توازنية بين المتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل بحيث لا يتباعدان عن بعضهما بعضاً بصورة كبيرة، ويُصحح التباعد في حال حصوله بفعل القوى الاقتصادية التي تعمل على إعادته وتحريكه نحو التوازن طويل الأجل الذي يؤول إليه النظام الاقتصادي (ال طعمة، 2013: 272). وهناك العديد من الاختبارات والمناهج القياسية للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات وإن من أهمها:

#### أ- اختبار أو منهجية إنجل- كرانجر (Engel - Granger):

وهو من أهم الطرق والاختبارات للكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات اعتماداً على الفرض العدمي (الصفري) الذي ينص على عدم وجود علاقة تكامل بين هذه المتغيرات، وذلك بتقدير الانحدار لأحد المتغيرين على الآخر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) ثم إجراء اختبار جذر الوحدة في سلسلة البواقي، فإن كان بها جذر وحدة يتم قبول الفرض العدمي أي إن السلسلة غير ساكنة، وبالعكس في حال عدم وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي وحسب الخطوات الآتية (الفتلاوي وراهي، مصدر سابق: 224-225):

**الخطوة الأولى:** تقدير معادلة الانحدار للعلاقة طويلة الأجل بين للمتغيرين باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) وكالاتي:

$$Y_t = B_0 + B_1 X_t + e_t \dots\dots\dots(1)$$

اذ ان:

$b_0$  = الحد الثابت،  $b_i$  = معلمة المتغير المستقل عندما  $(i=1)$ ،  $e_t$  = حد الخطأ العشوائي.

بشرط:

- 1- تكامل المتغيرات للدرجة نفسها.
  - 2- إجراء أحد اختبارات جذر الوحدة للتأكد من درجة التكامل.
  - 3- الحصول على الاستدلالات الإحصائية والاقتصادية المطلوبة من خلال الأساليب الإحصائية الاعتيادية.
  - 4- اختبار استقرارية البواقي بقبول أو رفض الفرض العدمي، ففي حال قبولها فإن سلسلة البواقي تعاني من جذر الوحدة وبالعكس في حال رفضها.
- الخطوة الثانية:** انموذج تصحيح الخطأ (Error Correcting Term): وفيه يُقدر الانموذج للمتغيرين في حال كونهما متكاملين تكاملاً مشتركاً لمعرفة العلاقة في الأجل القصير، ثم نقوم

بإضافة البواقي المُقدرة في الانحدار ذو الأجل الطويل لمتغير مُستقل مُبطنٍ لفترة زمنية واحدة مع المتغيرات الأخرى المُبطأة أيضاً لعدم استقرارها وحسب المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + e_t \dots \dots \dots (1)$$

اذ ان:

$\Delta Y_t$ : الفرق الأول للمتغير التابع.

$\Delta X_t$ : الفروق الأولى للمتغير المستقل.

$\alpha_2$ : متجه الثوابت.

$e_t$ : حد الخطأ سالب الإشارة الجبرية والمعنوية إحصائياً.

$e_{t-1}$ : حد تصحيح الخطأ نسبة الاختلال في المدة السابقة.

ب- اختبار السببية لكرانجر (Granger causality test) (الفتلاوي وراهي، مصدر سابق: 225-226):

يُستخدم هذا الاختبار في الكثير من الدراسات الخاصة بالسلاسل الزمنية لاختبار وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وفقاً لهذا الانموذج فإن المتغير ( $Y_t$ ) يتسبب بواسطة المتغير ( $X_t$ ) إذا كان توقع القيم للمتغير ( $Y_t$ ) بدقة أكبر من خلال القيم السابقة لكلٍ من ( $X_t, Y_t$ ) بدلاً من القيم السابقة ( $Y_t$ ) فقط، ويتم رفض ( $Y_t$ ) تتسبب ( $X_t$ ) حسب مفهوم كرانجر إذا كانت قيم الاختبار الإحصائي (F) أكبر من القيمة المحسوبة، وهناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية:

- 1- ان المتغير (X) يسبب في (Y) والمتغير (Y) يسبب في (X) وتسمى علاقة سببيه باتجاهين.
- 2- ان المتغير (X) يسبب في (Y) والمتغير (Y) لا يسبب في (X) وتسمى علاقة سببيه باتجاه واحد من (X) الى (Y).
- 3- المتغير (X) لا يسبب في (Y) والمتغير (Y) يسبب في (X) وتسمى علاقة سببيه باتجاه واحد من (Y) الى (X).
- 4- المتغير (X) لا يسبب في (Y) والمتغير (Y) لا يسبب في (X) وتسمى علاقة مستقلة بين المتغيرين.

تحدد العلاقة بين المتغيرين واتجاه السببية بينهما من خلال الانموذج الآتي:

$$Y_t = B_0 + a_0 X_t + \sum_{i=1}^m ai X_{t-i} + \sum_{j=1}^n Bj Y_{t-j} + ut \dots \dots \dots (1)$$

$$X_t = y_0 + SY_t + \sum_{i=1}^m Yi X_{t-i} + \sum_{j=1}^n Sj Y_{t-j} + Vt \dots \dots \dots (2)$$

كما وتُحدد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين حسب نتائج اختبار فرضية العدم ( $H_0 : S = 0$ ) لكل قيم (j, i) باستخدام اختبار F الإحصائي للقيود الخطية حسب الصيغة:

$$F = \frac{SSRr - SSR / m}{\frac{SSRu}{(n - Ku)}}$$

اذ إن:

SSRr: مجموع مربعات البواقي في الانموذج المقيد.

SSRu: مجموع مربعات البواقي في الانموذج غير المقيد.

Ku: عدد المعالم في الانموذج.

m: عدد القيود.

n: عدد المشاهدات.

ج- اختبار جوهانسون- جسيوس (J-J) (Johansen and Juselius) (عباس وحميد،

2016: 202-203):

يُعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة لمعرفة التكامل المُشترك بين المتغيرات في النماذج الاقتصادية القياسية لتناسبه مع العينات الصغيرة ذات المتغيرين والعينات الكبيرة صاحبة الأكثر من المتغيرين، ويستخدم لاختبار أكثر من علاقة تكامل لذلك فهو أكثر تعميماً من اختبار أنجل كرانجر، ولا بد من أن تكون جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات من نفس الدرجة، ويتضمن طريقتين لاختبار عدد متجهات التكامل وهما:

1- اختبار التتبع أو الأثر (Trace Test)، وفيه تُختبر الفروض الآتية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_{r+1}^i) \dots \dots \dots (1)$$

اذ ان T = تمثل حجم العينة،  $\lambda^i$  = تمثل القيم الذاتية للمصفوفة  $\Pi$ .

2- اختبار القيمة المميزة العظمى  $\lambda_{max}$  (Maximum Eigen Values test): اذ يتم اختبار فرضية العدم بان عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (n = r + 1). ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\lambda_{Max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1}) \dots \dots \dots (2)$$

ان اختبار جوهانسون هو اختبار لرتبة المصفوفة (Π) ويتطلب وجود التكامل المشترك بين

المتغيرات ان لا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة. (0 < rΠ = r < n)

د- أنموذج الانحدار الذاتي للمتجه (VAR):

بإمكان هذا الاختبار كشف العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المُستقل، والتأكد من وجود التغذية العكسية بينهما من خلال الاختبارات الإحصائية، وقد أدخل هذا الانموذج عنصر الزمن في المجالات الاقتصادية التطبيقية، وقد أثبت عدم ثباتها وديناميكيته بإظهار القيمة المُتخلفة للمتغير التابع بوصفه متغيراً توضيحياً، كما ميز بين الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل للمتغير التابع لوحدة

التغير في قيمة المتغيرات التوضيحية، ويكشف هذا الانموذج العلاقة السببية لأنه مُنتقى من اختبار كرانجر للسببية، ويحتوي العديد من المتغيرات الداخلية فجميع متغيراته المُستخدمة داخلية وهي دالة للقيم المُتخلفة لها، وأفضل طريقة لتقدير هذا الانموذج هي طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) بافتراض عدم ترابط الاضطرابات في السلسلة الزمنية، وهو افتراض غير مُقيد لأن أي ارتباط تسلسلي بإمكانه التأثير في قيمة (Y) في الانموذج، ولا بد فيه من اتخاذ معيار (اختبار) لتحديد فترة التخلف المُثلّي في الاختبار وتحديد الانموذج الأمثل لاعتماده على حالات التخلف الزمني (الجنابي ومهدي، 2014: 162)، وأفضل الاختبارات لهذا معياري أكاكي (AIC) وشوارز (SC) (الفتلاوي وراهي، مصدر سابق: 227).

1- معيار أكاكي (ATC): ويفضل هذا المعيار القيم الصغرى عند اختبار الانموذج الذي يقيس النماذج المُتنافسة للبدائل غير المُستقرة وحسب الصيغة الآتية:

$$AIC(q) = N L_0 q \left( \frac{SSE}{N} \right) + 2q \dots \dots \dots (1)$$

اذ إن:

N: عدد المشاهدات ، SSE: مجموع مربعات البواقي ، q: عدد المعلمات.

2- معيار شوارز (sc): يتم بهذا المعيار تحديد العديد من فترات التخلف عند إجراء الانحدار، ثم اختبار فترة التخلف التي تحقق أدنى قيمة، فهو يُحدد أنسب فترة تخلف في الانموذج وحسب الصيغة الآتية:

$$HQ = \ln \left| \sum \varepsilon \right| + \frac{2 \log T}{T} K^2 P \dots \dots \dots (2)$$

اذ ان: (K) عدد المتغيرات، و(t) عدد المشاهدات، و(p) عدد الفجوات الزمنية، و(ε) مصفوفة التباين والتباين المشترك للبواقي.

$$SC = Ln(S^2) + m Ln(n) \dots \dots \dots (3)$$

اذ إن:

$$S^2 = \text{تعظيم (Likelihood) المُقدر من خلال } \left( \frac{RSS}{n} \right) = \sigma^2.$$

m: طول فترة التخلف ، n: عدد المشاهدات.

من مميزات انموذج (VAR) انه يبين جملة من التداخلات بين المتغيرات وتأثرها بمختلف الصدمات التي يواجهها الانموذج، ومن ثم فانه يعطينا نتائج عن العلاقات بين المتغيرات اذ يسمح لنا تحليل الصدمات العشوائية بقياس الأثر المفاجئ في ظاهرة معينة على المتغيرات الأخرى.

(Nkoro & Uko, 2016; 61)

## هـ نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach:

إن اختبار (ARDL) من أهم وأشهر الاختبارات في الفترة الأخيرة للكشف عن التكامل المشترك ووجود علاقة قصيرة أو طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية التي يتكون منها الانموذج، وقد طبقه بيساران وشين (Pesaran and Shin)\* وطوره آخرون، ويتميز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات بأنه لا يتطلب تطبيقه أن يكون تصنيف المتغيرات من نفس الدرجة، فيمكن استخدامه إذا كانت بعض السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة I(0) والأخرى من الدرجة I(1)، أو كانتا من نفس المستوى بحيث يمكن تطبيقه بدون إجراء اختبارات السكون، وإن الصيغة العامة للانموذج هي (Nkoro & Ukoro, et al: 63-91):

$$\Delta X_t = S_0 i + \sum_{i=1}^k a_1 \Delta X_{t-1} + \sum_{i=1}^k a_2 \Delta Y_{t-i} + S_1 X_{t-1} + S_2 Y_{t-1} + V_{1t} \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = S_0 i + \sum_{i=1}^k a_1 \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k a_2 \Delta X_{t-i} + S_1 Y_{t-1} + S_2 X_{t-1} + V_{1t} \dots \dots \dots (2)$$

اذ إن:

K: هو الحد الأقصى للتأخير في نموذج ARDL.

$(\alpha_1 - \alpha_2)$ : تمثل ديناميكيات المدى القصير للنموذج.

$(\delta_1 - \delta_2)$ : توافق العلاقة طويلة الأجل.

$V_{1t}$ : حد الخطأ العشوائي.

مميزات اختبار (ARDL) (Narayan, 2015: 6-7):

- 1- القدرة على التمييز بين المتغيرات التفسيرية والمتغيرات التابعة.
- 2- قياس وتقدير العلاقة لمكونات الانموذج قصيرة وطويلة الأجل.
- 3- التخلص من مشاكل الارتباط الذاتي والمشاكل الأخرى المتعلقة بحذف المتغيرات.
- 4- يُمكن استخدامه في العينات الصغيرة والكبيرة بخلاف أغلب اختبارات التكامل المشترك التي تتطلب كُبر حجم العينة لتكون النتائج دقيقة وكفؤة.

---

\*يونغتشول شين (من مواليد 24 ديسمبر 1960) هو بريطاني الجنسية مولود في كوريا الجنوبية اقتصادي في جامعة يورك. شغل سابقاً مناصب في مؤسسات أكاديمية رائدة مثل جامعة كامبريدج، جامعة ادنبره، وجامعة ليدز. تشمل مساهماته البارزة في الاقتصاد القياسي (انموذج التأخر الموزع غير المتكافئ، اختبارات جذر الوحدة في إطار عمل ESTAR، والهيكلية طويلة المدى VAR نهج النمذجة.. تم تقديم مساهمته في انموذج ARDL لتحليل التكامل المشترك مع محمد هاشم بيساران في كتاب، "الاقتصاد القياسي والنظرية الاقتصادية في القرن العشرين".

5- يُمكن استخدامه في حال اختلاف مستوى سكون ودرجة تكامل بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات بشرط ان ألا تكون من الدرجة الثانية فصاعداً.

6- كفاءة وعدم تحيز المُقدرات الناتجة عن هذه الطريقة لأنها تمنع حصول ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

إن منهجية (ARDL) لاختبار التكامل المُشترك تستلزم القيام بأربع خطوات (Narayan, et al: 6-7)

**الخطوة الأولى:** استخدام انموذج مُتجه انحدار ذاتي غير مُقيد لاختيار مدة الإبطاء المُثلّي تملك أقل قيمة من المعايير الإحصائية للفروق الأولى لقيم المُتغيرات في انموذج تصحيح الخطأ غير المُقيد (UECM) بواسطة أربعة معايير:

1- معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE). 3- معيار شوارز (SC)

2- معيار أكاي (AIC). 4- معيار هانان وكوين (H - Q).

**الخطوة الثانية:** تقدير الصيغة العامة للانموذج (UECM) بطريقة (OLS) وإجراء اختبار الانموذج المُلائم الذي ينتقل من العام إلى الخاص، المُتمثل بإلغاء الفروق الأولى للمتغير الذي تكون القيم المُطلقة لإحصاءة (t) الخاصة به أقل من الواحد الصحيح (غير معنوي) بشكل مُنتالي.

**الخطوة الثالثة:** إجراء اختبار المعنوية المُشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المُبطأة لمدة واحدة باستخدام اختبار (Wald) أو اختبار (F) ذات التوزيع غير المعياري، وتحسب قيمة (F) بالصيغة الآتية:

$$F = \frac{SSeR - SSeu/M}{SSeu / (N-K)}$$

اذ إن:

SSeR: مجموع مربعات البواقي للانموذج المُقيد (فرضية العدم).

$$H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_{k+1} = 0 \dots \dots \dots (1)$$

SSeu: مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المُقيد (الفرضية البديلة).

$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_{k+1} \neq 0 \dots \dots \dots (2)$$

M: عدد معاملات الانموذج المُقيد.

K: عدد معاملات الانموذج غير المُقيد.

n: عدد المشاهدات.

**الخطوة الرابعة:** مقارنة قيمة (F\*) المحسوبة لمعاملات المتغيرات التوضيحية المُبطأة فترة واحدة مع قيم (F) الجدولية الحرجة الخاصة بجدول بيساران وآخرين، وهناك قيمتان حرجتان لها: قيمة



الحد الأدنى التي تفترض استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات في المستوى (Level) أي أنها متكاملة من الدرجة  $I(0)$ ، وقيمة الحد الأعلى التي تفترض الاستقرار عند الفرق الأول أي تكامل السلاسل من الدرجة  $I(1)$ ، وعليه تكون النتائج بثلاث حالات:

1- قيمة  $(F^*)$  المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى لـ  $(F)$  الحرجة، فيتم رفض الفرض العدمي الصفري الذي يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات (علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات).

2- قيمة  $(F^*)$  المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأدنى لـ  $(F)$  الحرجة، فيتم قبول فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

3- قيمة  $(F^*)$  بين قيمتي الحد الأدنى والحد الأعلى لقيم  $(F)$  الجدولية، وفي هذه الحالة يكون القرار غير مُحدد بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ولهذا يتم اللجوء باتخاذ القرار على مستوى استقرار المتغيرات ودرجة تكاملها، فإذا كانت كل المتغيرات ساكنة في المستوى (Level) أي متكاملة من الدرجة الأولى  $I(0)$  تُقارن  $(F^*)$  مع قيمة الحد الأدنى الحرجة، وفي حال كانت من الدرجة  $I(1)$  تُقارن مع قيمة الحد الأعلى (Pesaran, 2001: 289-326).

ثانيا- الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Simple & Multiple linear regression):

1- **الانحدار الخطي البسيط:** هو حساب المربعات الصغرى من أنموذج الانحدار الخطي مع متغير تفسيري واحد، وبعبارة أخرى هو خط مستقيم يمر بمجموعة من النقاط بطريقة تجعل مجموع مربع النقط المتبقية من الانموذج (أي المسافات الرأسية بين النقطة المتبقية والخط) اقل ما يمكن، والغرض الأساس منه هو دراسة وتحليل أثر متغير كمي في متغير كمي آخر (سالفاتور، 1982: 138).

$$y = b_0 + b_1x + e \dots \dots \dots (1)$$

حيث ان  $Y =$  متغير تابع،  $b_0 =$  ثابت الانحدار،  $X =$  متغير مستقل،  $e =$  البواقي،  $b_1 =$  الميل

2- **الانحدار الخطي المتعدد:** عبارة عن ايجاد معادلة رياضية تعبر عن العلاقة بين متغيرين او اكثر وتستعمل لتقدير القيم السابقة وللتنبؤ بالقيم المستقبلية، أي هو انحدار للمتغير التابع ( $Y$ ) في العديد من المتغيرات المستقلة  $X_1 + X_2 + \dots \dots \dots + X_K$  ويستعمل في التنبؤ بالتغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الذي يؤثر فيه عدة متغيرات مستقلة والمعادلة الخطية في الانحدار الخطي المتعدد هي (سالفاتور، مصدر سابق: 163):

$$Y = \alpha + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \dots \dots \dots + e \dots \dots \dots (2)$$

اذ ان:

$Y =$  المتغير التابع:

$\alpha =$  قيمة ثابتة:

$\beta_1 =$  ميل الانحدار ( $y$ ) في المتغير المستقل الأول:

$\beta_2 =$  ميل الانحدار ( $y$ ) في المتغير المستقل الثاني:

$X_1 =$  المتغير المستقل الأول:

$X_2 =$  المتغير المستقل الأول:

$e =$  الخطأ العشوائي:

### المطلب الثاني- توصيف وتقدير النموذج القياسي:

أولاً- توصيف متغيرات النموذج:

ان الانفاق الحكومي هو من أدوات السياسة المالية التي لها علاقة بالاستدامة المالية، وسيتم الاستعانة بالأساليب القياسية لأجل معرفة صيغ هذه العلاقة في العراق للمدة من (2004-2019) من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو المتجه (VAR) ويأتي اختبار هذه الطريقة لاحتمال وجود تأثيرات متبادلة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة سواء بين متغير واخر او بين المتغير ذاته لمدد السابقة، وبحسب هذا النموذج لن تكون هناك متغيرات مستقلة بالمفهوم التقليدي وانما توجد منظومة من المعادلات التي تشرح تفاعل المتغيرات الممثلة في النموذج مع بعضها بعض عبر الزمن.

سيشمل النموذج على خمسة متغيرات ويمكن توصيفها بما يأتي:

$PR/PEX =$  مدى تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي:

$GP/GDP =$  نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الاجمالي:

$PDS/PEX =$  نسبة خدمة الدين العام/ الانفاق الحكومي:

$OILR/PR =$  نسبة الإيرادات النفطية/الإيرادات العامة:

$G =$  الانفاق الحكومي:

علما انه سيتم استخدام هذه المتغيرات في نموذج قياسي واحد وكما يأتي:

-اثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي في العراق.

وفقاً لهذه المعادلة فإنه سيتم افتراض (مدى تغطية الإيراد العام/الانفاق الحكومي، نسبة الدين العام/GDP، نسبة خدمة الدين العام/ الانفاق الحكومي، نسبة الإيرادات النفطية/ الإيراد العام) متغيرات مستقلة، وان الانفاق الحكومي هو المتغير التابع. ويمكن التعبير عن الدوال بصيغها الأولية بالشكل الآتي:

$$G = b_0 + b_1PR/PEX + U \text{-----}(1)$$

$$G = b_0 + b_1GP/GDP + U \text{-----}(2)$$

$$G = b_0 + b_1PDS/PEX + U \text{-----}(3)$$

$$G = b_0 + b_1OILR/PR + U \text{-----}(4)$$

اذ ان:

$B_0$  = الحد الثابت  $B_i$  = معلمة المتغير المستقل عندما  $(i=1)$   $U$  = المتغير العشوائي.

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews10) لقياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي وبرنامج (SPSS.18) لرسم الأشكال، فيما تم توظيف البيانات الخاصة بالمتغيرات وبالقيم الحقيقية للمدة من (2004 – 2019)، وتحليلها حسب انموذج (VAR) وكذلك منهج السببية لكرانجر لبيان نوع العلاقة بين المتغيرات، وحسب انموذج (VAR) فان متغيرات (مدى تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي، ونسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة خدمة الدين العام/ الانفاق الحكومي، ونسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة، والانفاق الحكومي) هي متغيرات داخلية وبتخلف زمني معين، ومن ثم توظيف منهج السببية في هذا المبحث اذ يكون المتغير التابع هو (G) اما المتغيرات المستقلة فهي (PR/PEX, GP/GDP, PDS/PEX, OILR/PR) حسب سببيه كرانجر يمكن ان يصبح كل متغير من هذه المتغيرات متغيراً تابعاً وبقية المتغيرات تكون متغيرات مستقلة.

أولاً- اختبار استقرارية (Stationarity) المتغيرات:

الخطوة الأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الانموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك في السلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، بعد اجراء اختبار جذر الوحدة حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (15):

## جدول (15)

### اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغيرات	فترة الإبطاء	Level				1st difference			
		A		B		A		B	
		المحسوبة t	الجولية t	المحسوبة t	الجولية t	المحسوبة t	الحدامة t	المحسوبة t	الجولية t
G	1	-4.47	-3.10	-13.18*	-3.79	-14.23*	-3.12	-3.32	-3.79
PR/PEX	1	-2.12	-3.08	-1.17	-3.79	-0.60	-3.12	-7.59*	-3.79
GP/GDP	1	-11.95*	-3.08	-5.01*	-3.79	-8.25*	-3.12	-7.22*	-3.83
PDS/PEX	1	-2.24	-3.08	-3.58	-3.79	-4.03*	-3.12	-3.80	--3.83
OILR/PR	1	-1.61	-3.08	-1.88	-3.76	-3.42*	-3.10	-3.31	-3.79

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

\* معنوية عند المستوى (5%)

المصدر- الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

نلاحظ من خلال الجدول (15) بان السلاسل الزمنية الاصلية بعضها غير مستقرة في المستوى، لذلك تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى للسلسلة الاصلية وتبين ان جميع المتغيرات مستقرة عند مستوى (0.05) وعلية ستكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.

ثانيا- اختبار التكامل المشترك (Co-Integration Test):

أشرنا سابقاً الى ان التكامل المشترك يوضح العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات، وسيتم اختبار التكامل المشترك بطريقه جوهانسون، وبما ان هذا التحليل يحتوي على خمسة متغيرات داخلية فاذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً فعلى الاكثر يوجد اربعة متجهات للتكامل المشترك فيما بينهم. وقد تم اجراء اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الانموذج وكانت النتائج كما موضحه في الجدول (16):

## جدول (16)

### اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيمة الاحصائية Statistic Value	القيمة الحرجة Critical Value	**Prob
اختبار Trace				
r=0	r>1	*116.8665	69.81889	0.0000
r≤1	r>2	39.61976	47.85613	0.0083
اختبار Maximum				
r=0	r=1	*77.24675	33.87687	0.0000
r=1	r=2	17.86007	27.58434	0.0046

\* تعني معنوي عند المستوى (5%)

المصدر - الباحثة اعتماداً على الملحق القياسي ومخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10):

نلاحظ من خلال الجدول (16) ان نتائج اختبار جوهانسون تشير إلى وجود متجه واحد للتكامل المشترك وذلك حسب اختبار الأثر (Trace) ومن ثم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (0.05) أما اختبار القيمة العظمى (Maximum) لجوهانسون فيشير ايضاً إلى وجود متجه واحد عند مستوى معنوية (0.05). الأمر الذي يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وهذا يعني عدم إمكانية وجود الانحدار الزائف فضلاً عن ان النتائج تشير الى وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات.

ثالثاً- اختبار السببية لكرانجر (Granger Causality Test):

يستعمل اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة الذي يظهر هذا الاختبار اتجاه السببية فيما إذا كانت باتجاه واحد او باتجاهين متبادلين او ان كلا المتغيرين مستقلان عن بعضهم، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما هو موضح في الجدول (17):

## جدول (17)

### اختبار السببية لكرانجر

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0109	9.03941	15	PR/PEX does not Granger Cause G
0.1653	2.18305		G does not Granger Cause PR/PEX
0.0769	3.74356	15	GP/GDP does not Granger Cause G
0.7179	0.13684		G does not Granger Cause GP/GDP
0.0425	5.15100	15	PDS/PEX does not Granger Cause G
0.1058	3.05840		G does not Granger Cause PDS/PEX
0.1218	2.77265	15	OILR/PR does not Granger Cause G
0.7624	0.09570		G does not Granger Cause OILR/PR
0.1305	2.63552	15	GP/GDP does not Granger Cause PR/PEX
0.2340	1.57042		PR/PEX does not Granger Cause GP/GDP
0.2576	1.41263	15	PDS/PEX does not Granger Cause PR/PEX
0.0526	4.62510		PR/PEX does not Granger Cause PDS/PEX
0.3572	0.91693	15	OILR/PR does not Granger Cause PR/PEX
0.2228	1.65342		PR/PEX does not Granger Cause OILR/PR
0.1979	1.85804	15	PDS/PEX does not Granger Cause GP/GDP
0.0417	5.19906		GP/GDP does not Granger Cause PDS/PEX
0.1621	2.21968	15	OILR/PR does not Granger Cause GP/GDP
0.4276	0.67409		GP/GDP does not Granger Cause OILR/PR
0.1864	1.96402	15	OILR/PR does not Granger Cause PDS/PEX
0.1047	3.08125		PDS/PEX does not Granger Cause OILR/PR

المصدر - الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10):

وخلاصة اختبار السببية لكرانجر مايتاتي:

- 1- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من (PR/PEX) الى (G) أي إن التغيرات السابقة في (PR/PEX) تفسر التغيرات الحالية في (G).
- 2- عدم وجود علاقة سببية بين (GP/GDP) و(G) أي إنهما مستقلان عن بعضهما.

- 3- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من (PDS/PEX) الى (G) أي إن التغيرات السابقة في (PDS/PEX) تفسر التغيرات الحالية في (G).
- 4- عدم وجود علاقة سببية بين (OILR/PR) و (G) أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- 5- عدم وجود علاقة سببية بين (GP/GDP) و (PR/PEX) أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- 6- عدم وجود علاقة سببية بين (PDS/PEX) و (PR/PEX) أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- 7- عدم وجود علاقة سببية بين (OILR/PR) و (PR/PEX) أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- 8- وجود علاقة سببية باتجاه واحد من (PDS/PEX) الى (GP/GDP) أي إن التغيرات السابقة في (PDS/PEX) تفسر التغيرات الحالية في (GP/GDP).
- 9- عدم وجود علاقة سببية بين (OILR/PR) و (GP/GDP) أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- 10- عدم وجود علاقة سببية بين (OILR/PR) و (PDS/PR) أي إنهما مستقلان عن بعضهما.
- نستنتج مما تقدم ان اغلب المتغيرات لا تكون بينهما علاقة تبادلية او باتجاه واحد ماعدا مؤشر نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي توجد بينما علاقة باتجاه واحد، وأيضا بين مؤشر نسبة خدمة الدين العام/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي، فضلا عن مؤشر خدمة الدين العام/ الانفاق الحكومي ومؤشر نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن بيان تلخيص نتائج اختبار السببية حسب طبيعة العلاقة سواء كانت باتجاه واحد او لا توجد علاقة من خلال الجدول الآتي:

### جدول (18)

#### اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات

المتغيرات	G	PR/PEX	GP/GDP	PDS/PEX
PR/PEX	→			
GP/GDP	$\phi$	$\phi$		
PDS/PEX	→	$\phi$	→	
OILR/PR	$\phi$	$\phi$	$\phi$	$\phi$

المصدر - الباحثة اعتماداً على الجدول (17) السابق في الصفحة (102):

#### رابعاً- تحليل نتائج الانحدار الذاتي (VAR) (Vector Auto regression Estimates):

قبل اجراء تحليل انموذج (VAR) لمتغيرات الانموذج يجب معرفة عدد مدد الابطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد اجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (14)، اذ يتم تحديد مدد الابطاء

المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سكوارز (SC) ومعيار هونان كوين (HQ) بصورة اساسية اذ يتم اختبار مدة الابطاء التي تحمل اقل قيمة لهذا المعايير.

### جدول (19)

#### عدد مدد الابطاء لأنموذج VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
65.33439	65.57292	65.33691	1.63e+22	NA	-485.0268	0
61.73526*	63.16645*	61.75034*	5.73e+20*	62.27906*	-433.1276	1

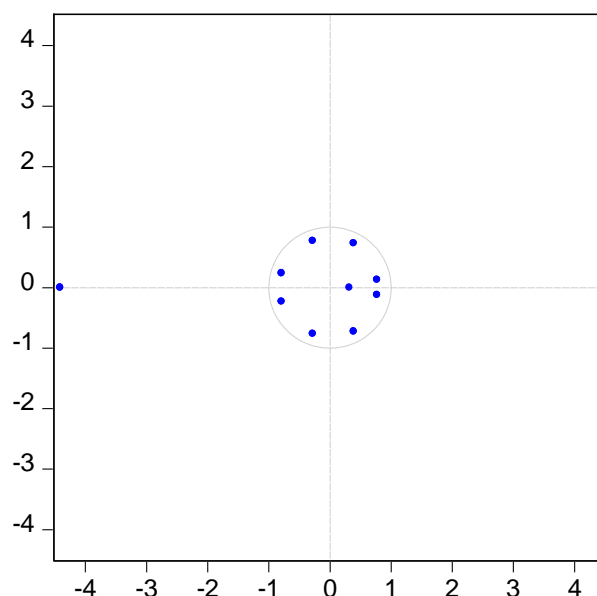
\* تشير الى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (5%)

AIC: معيار اكايك ، SC: معيار شواريز ، HQ: معيار هانان - كوين ، LR: اختبار LR ، FPE: الخطأ التنبؤي

المصدر - الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eveiws10):

من خلال الجدول (14) نستنتج ان عدد مدد الابطاء هو مدة واحدة بالاعتماد على المعايير المذكورة (AIC, LR, HQ) والتي تحمل اقل قيمة عند مدة الابطاء الأولى، وعلية ستكون مدة الابطاء المثلى، ولمعرفة فيما إذا كان الانموذج المقدر يحقق شرط الاستقرار وذلك بالاستعانة بالشكل البياني.

#### Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



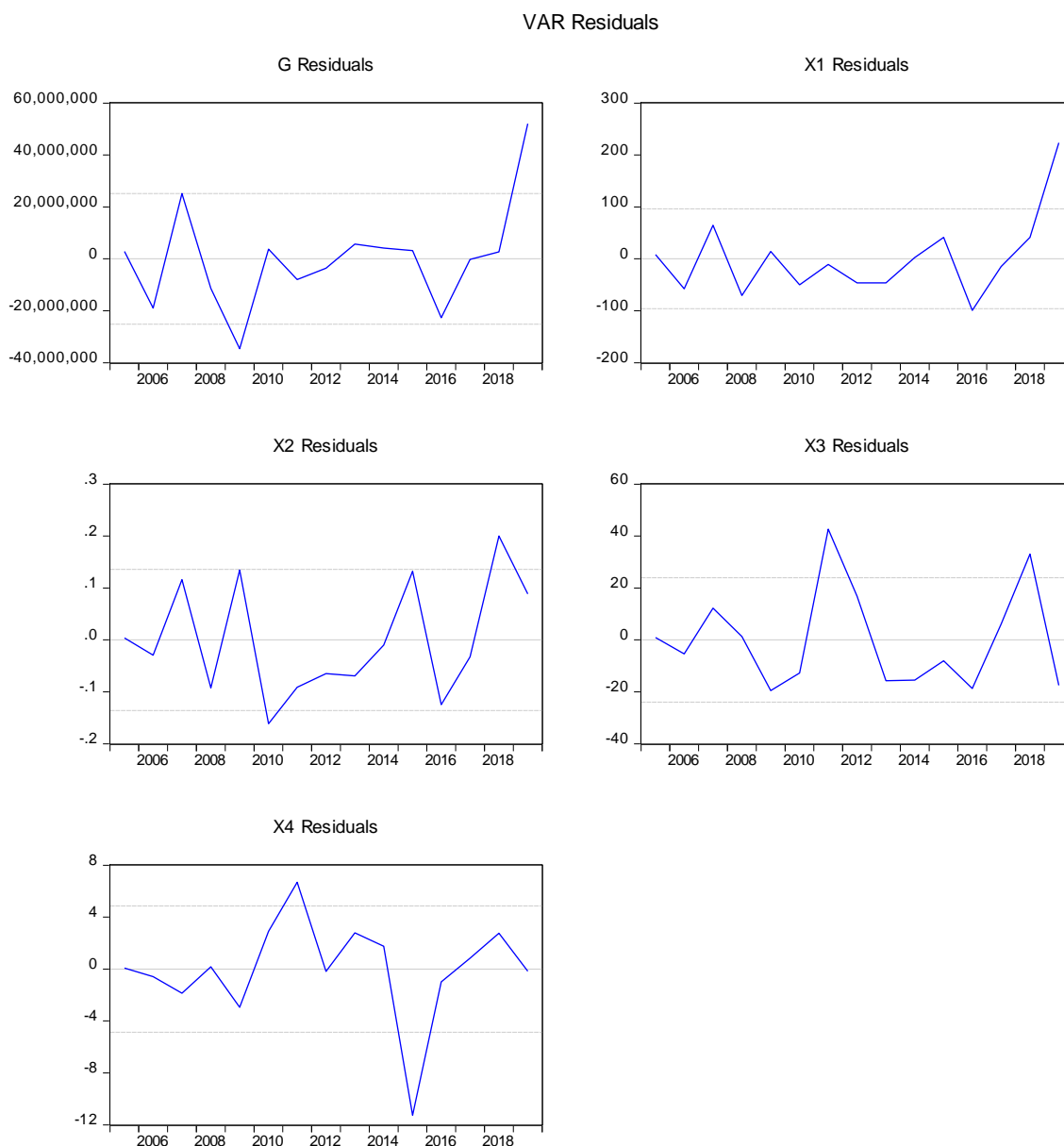
شكل (7)

#### استقرارية البيانات عند الفروق الأولى لمتغيرات الدراسة

المصدر - الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eveiws10):



نلاحظ من الشكل بان المعاملات أصغر من الواحد وجميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة، ما يعني ان الانموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي او عدم ثبات التباين. والشكل (8) يوضح تذبذب البواقي ونرى انها تتذبذب حول الصفر.



**شكل (8) تذبذب البواقي**

المصدر- الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eveiws10):

وبعد معالجة استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك لها، سننتقل الى تقدير وتحليل انموذج (VAR) وبعد تقدير الانموذج كانت النتائج كما موضحة في الجدول (20) وكما يأتي:

**جدول (20)**  
**نتائج اختبار النموذج (VAR)**

المتغيرات	G	PDS/PEX	GP/GDP	PR/PEX	OILR/PR
G(-1)	0.242381 (0.20685) [1.17174]	E-07-1.87 (E-077.9) [-0.23730]	E-09-1.22 (E-091.1) [-1.09634]	E-07-1.19 (E-072.0) [-0.60483]	E-08-1.80 (E-084.0) [-0.45114]
PDS/PEX	-494963.2 (.187810) [-2.63544]	-0.306875 (0.71661) [-0.42823]	-0.001556 (0.00101) [-1.53460]	0.052069 (0.17867) [0.29143]	-0.007086 (0.03624) [-0.19552]
GP/GDP	94299262 (E+075.0) [1.87183]	225.8775 (192.223) [1.17508]	0.932376 (0.27203) [3.42746]	18.03420 (47.9262) [0.37629]	4.946567 (9.72142) [0.50883]
PR/PEX	425635.6 (.485425) [0.87683]	1.205851 (1.85219) [0.65104]	0.001190 (0.00262) [0.45413]	-0.010306 (0.46180) [-0.02232]	0.103511 (0.09367) [1.10503]
OILR/PR	-3040635 (1629063) [-1.86649]	-7.583582 (6.21587) [-1.22004]	-0.013662 (0.00880) [-1.55311]	1.346993 (1.54977) [0.86915]	0.341211 (0.31436) [1.08542]
C	E+082.96 (E+081.2) [2.47219]	655.5698 (456.448) [1.43624]	1.429994 (0.64596) [2.21375]	-23.38523 (113.804) [-0.20549]	47.38986 (23.0842) [2.05291]
R-squared	0.822218	0.725143	0.941995	0.510207	0.657467
Adj.R-squared	0.723449	0.572444	0.909770	0.238099	0.467171
F-statistic	8.324731	4.748857	29.23167	1.875019	3.454967
Log likelihood	-273.0786	-85.93245	12.47497	-65.09752	-41.16757
Akaike AIC	37.21048	12.25766	-0.863329	9.479669	6.289009
Schwarz SC	37.49370	12.54088	-0.580109	9.762889	6.572229

( ) تعني Standard errors، [ ] تعني اختبار t

$$\alpha = 0.05, 16 = n, 5 = K$$

المصدر - الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews10):

يوضح لنا الجدول (20) ان هناك خمسة نماذج للانحدار الذاتي للمتغيرات الخاصة بهذه الدراسة فالأنموذج الأول يبين ان هناك علاقة طردية بين (G) للسنة السابقة و (G) للسنة الحالية، أي ان تغير (G) للسنة السابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة (G) للسنة الحالية بمقدار (0.24)، وكذلك فان الأثر سالباً ولكن مرتفع بين (PDS/PEX) للسنة السابقة و (G) للسنة الحالية وترابطهما علاقة عكسية وقيمة (t) كانت (-2.64)، اما متغير (GP/GDP) للسنة السابقة فانه يرتبط بعلاقة طردية مع (G) للسنة الحالية ويكون التأثير مرتفعاً اذ ان زيادة (GP/GDP) للسنة السابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة (G) للسنة الحالية بمقدار (94299262). اما متغير (PR/PEX) للسنة السابقة فانه يرتبط بعلاقة طردية مع (G) للسنة الحالية، أي ان زيادة نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي للسنة الحالية بمقدار (425635.6). وان متغير (OILR/PR) للسنة السابقة يرتبط بعلاقة عكسية مع (G) للسنة الحالية ويكون التأثير كبيراً إذ ان زيادة (OILR/PR) للسنة السابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض (G) للسنة الحالية بمقدار (-3040635).

كانت القدرة التفسيرية لهذا الانموذج ( $R^2$ ) تبلغ (82%) أي ان المتغيرات تفسر (82%) من التغيرات التي تحدث في (G) والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى غير داخلية في الانموذج، وكانت قيمة ( $\hat{R}^2$ ) قد بلغت (72%) وقيمة (F) المحسوبة (8.32).

اما الانموذج الثاني فان (PDS/PEX) للسنة الحالية يرتبط بعلاقة عكسية مع (PDS/PEX) للسنة السابقة اي ان زيادة (PDS/PEX) للسنة السابقة يؤدي إلى انخفاض (PDS/PEX) بمقدار (-0.31)، ويرتبط بعلاقة طردية مع (GP/GDP) للسنة السابقة ولكن هذه العلاقة قوية إذ ان زيادة (GP/GDP) للسنة السابقة يؤدي إلى زيادة (PDS/PEX) للسنة الحالية بمقدار (225.88)، وكذلك فان أثر (PR/PEX) للسنة السابقة في (PDS/PEX) للسنة الحالية موجباً، اذ ان زيادة (PR/PEX) للسنة السابقة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة (PDS/PEX) للسنة الحالية بمقدار (1.206)، أما متغير (OILR/PR) للسنة السابقة فان أثره يكون سالباً في (PDS/PEX) للسنة الحالية أي ان زيادة (OILR/PR) للسنة السابقة سيؤدي إلى انخفاض (PDS/PEX) للسنة الحالية بمقدار (-7.58) وحدة.

كانت القدرة التفسيرية للأنموذج ( $R^2$ ) تبلغ (73%) وكانت قيمة ( $\hat{R}^2$ ) تبلغ (57%) في حين كانت قيمة (F) المحسوبة (4.75).

من خلال الانموذج الثالث نلاحظ ان هناك اثراً سالباً (PDS/PEX) للسنة السابقة في (GP/GDP) للسنة الحالية في حين ان متغيري (GP/GDP) و (PR/PEX) للسنة السابقة لهما اثراً موجباً ولكن هذا الأثر كان ضعيفاً بين (PR/PEX) للسنة السابقة و (GP/GDP) للسنة الحالية اذ بلغ مقدار العلاقة بينهما (0.0012)، اما العلاقة بين (OILR/PR) للسنة السابقة و (GP/GDP) للسنة الحالية كانت علاقة عكسية، أي ان زيادة نسبة الإيرادات النفطية/الإيرادات العامة للسنة السابقة بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى انخفاض الانفاق الحكومي للسنة الحالية بمقدار (-0.014).

كانت القدرة التفسيرية للأنموذج ( $R^2$ ) قد بلغت (94 %) في حين كانت قيمة ( $\hat{R}^2$ ) (91%) اما قيمة (F) المحسوبة فكانت (29.32).

أما الانموذج الرابع فيبين ان هناك أثراً سالباً بين الانفاق الحكومي للسنة السابقة و (PR/PEX) للسنة الحالية، فيما كانت العلاقة موجبة بين (PDS/PEX) للسنة السابقة و (PR/PEX) للسنة الحالية اي ان زيادة نسبة تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة للسنة السابقة تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي للسنة الحالية بمقدار (0.052)، فيما كان هناك أثر موجب بين (GP/GDP) للسنة السابقة و (PR/PEX) للسنة الحالية أي ان العلاقة بينهما هي علاقة طردية أي ان زيادة (GP/GDP) للسنة السابقة يؤدي الى زيادة (PR/PEX) للسنة الحالية بمقدار (-0.01)، أما متغير (OILR/ PR) للسنة السابقة فان له اثراً موجباً في (PR/PEX) للسنة الحالية، حيث كانت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج ( $R^2$ ) (51%) وقيمة ( $\hat{R}^2$ ) (24%) في حين كانت قيمة (F) المحسوبة (1.88).

أما الانموذج الخامس والأخير فيبين ان هناك اثر سالب ضعيف جدا بين (G) للسنة السابقة و (OILR/PR) للسنة الحالية، وكذلك (PDS/PEX) يرتبط بعلاقة عكسية مع (OILR/PR) أي ان زيادة (PDS/PEX) للسنة السابقة بوحدة واحدة سيؤدي الى انخفاض (OILR/PR) للسنة الحالية بمقدار (-0.007) وهي علاقة ضعيفة جدا، أما بين المتغيرات (GP/GDP) و (PR/PEX) و (OILR/PR) للسنوات السابقة فأنها ترتبط بعلاقة طردية مع (OILR/PR) للسنة الحالية، فيما بلغت القدرة التفسيرية لهذا الأنموذج ( $R^2$ ) (66%) وقيمة ( $\hat{R}^2$ ) (47%) في حين كانت قيمة (F) المحسوبة (3.46).

والحد الثابت موجب في جميع المؤشرات ماعدا مؤشر مدى تغطية الإيرادات العامة / الانفاق الحكومي وهذا يعني ان السياسة المالية قادرة على تحقيق الاستدامة المالية بغض النظر عن مؤشراتنا.

خامساً- الانحدار الخطي (Linear Regression):

### 1- الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression):

سيتم اختبار الانحدار الخطي البسيط لمؤشرات الاستدامة المالية المتمثلة بـ (لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة والمتمثلة بـ (PR/PEX, GP/GDP, PDS/PEX, OILR/PR) في المتغير التابع (G) وبعد اجراء اختبار الانحدار الخطي البسيط تم التوصل الى النتائج الاتية:  
أ- اختبار العلاقة والاثر بين مؤشر نسبة خدمة الدين/ الانفاق الحكومي في الانفاق الحكومي:  
تم تقدير الانموذج كما في الجدول الاتي:

#### جدول (21)

تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (PDS/PEX) / في (G)

Variable	Coefficient	Std. error	t-Statistic	Prob	F-statistic	R <sup>2</sup>	R
C	25477988-	31251193	-0.815264	0.4286	17.56	0.556	0.278
PDS/PEX	460650.6	109931.9	4.190300	0.0009			

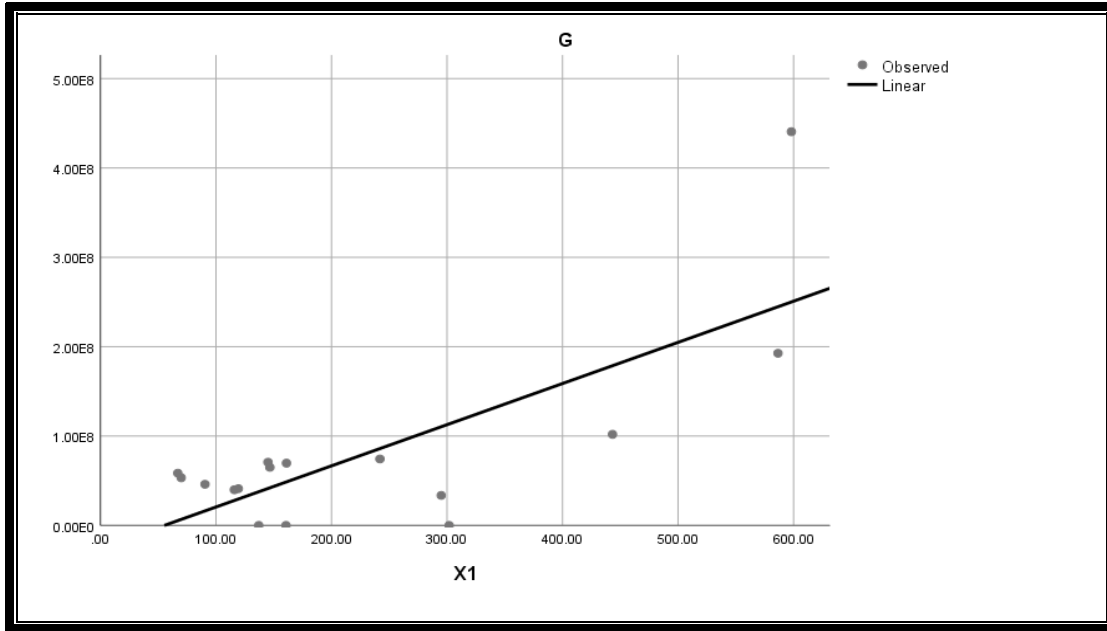
المصدر- الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10): P ≤ 0.05 (0.0009) f-Prob

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (21) ما يأتي:

أ- بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل (نسبة خدمة الدين العام/الانفاق الحكومي) والمتغير التابع (الانفاق الحكومي) (0.278) وهي علاقة طردية ضعيفة، كما ان زيادة نسبة خدمة الدين العام/الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 460650.6، فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R<sup>2</sup>) قد بلغت (0.556)، وهذا يعني ان متغير نسبة خدمة الدين العام/الانفاق الحكومي يفسر ما نسبته (55.6%) من التغيرات التي تطرأ على متغير الانفاق الحكومي، وان النسبة المتبقية والبالغة (44.4%) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

ب- إن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت (17.56) و (F-Prob) بلغت (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يؤكد صحة الانموذج عند المستوى المذكور، فيما بلغت قيمة (P) لاختبار (T) (0.00) وهذا يدل على وجود أثر ذي دلالة معنوية لنسبة خدمة الدين العام/الانفاق الحكومي في الانفاق الحكومي عند مستوى (0.05).

الرسم البياني الآتي يبين العلاقة بين نسبة خدمة الدين/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي والذي يوضح بعض القيم الشاذة عن خط المستقيم مما أدت الى ضعف العلاقة بين المتغيرين.



المصدر- الباحثة اعتماداً على البرنامج الاحصائي (Spss.18):

### شكل (9)

العلاقة بين نسبة خدمة الدين/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي

ب- اختبار العلاقة والاثار بين مؤشر نسبة الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي في الانفاق الحكومي:

تم تقدير الانموذج كما في الجدول الآتي:

### جدول (22)

تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (GP/GDP) في (G)

Variable	Coefficient	Std. error	t- Statistic	Prob	F- statistic	R <sup>2</sup>	R
C	-16440388	16290524	-1.009199	0.3300	68.72	0.831	0.416
GP/GDP	114000000	13700434	8.290001	0.0000			

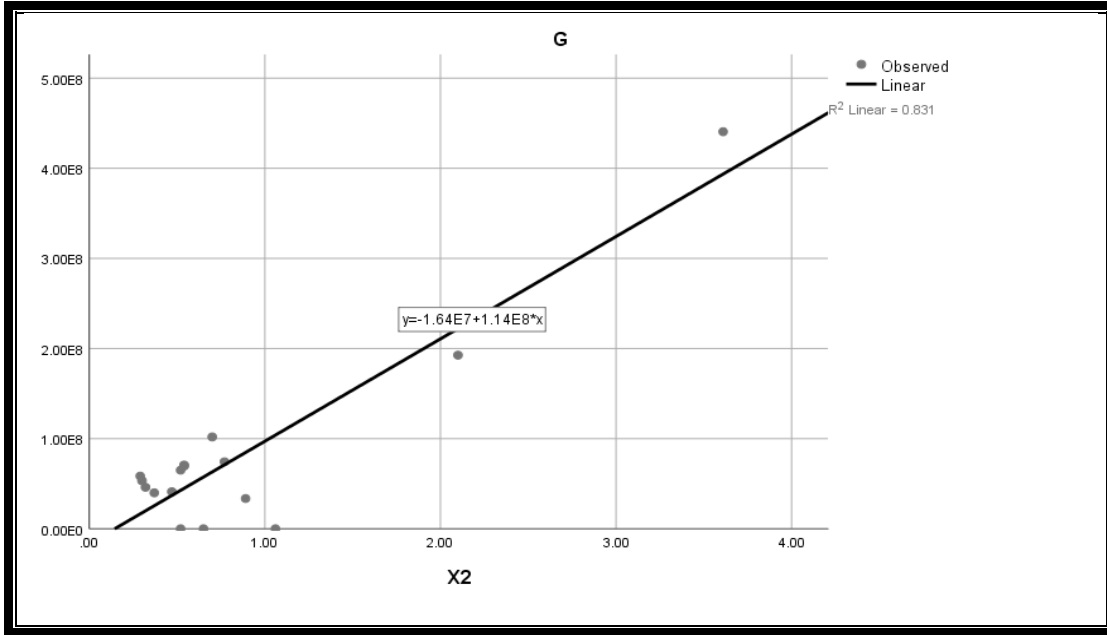
المصدر- الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10):  $P \leq 0.05$  f-Prob (0.00)

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (22) ما يأتي:

أ- بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل (نسبة الدين العام/ GDP) والمتغير التابع (الانفاق الحكومي) (0.416) وهي علاقة طردية ضعيفة، كما ان زيادة نسبة الدين العام/ GDP تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بمقدار (114000000)، فيما بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) قد بلغت (0.831)، وهذا يعني ان متغير نسبة الدين العام/ GDP يفسر ما نسبته (83.1%) من التغيرات التي تطرأ على متغير الانفاق الحكومي، وان النسبة المتبقية والبالغة (16.4%) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في مخطط الدراسة الحالية.

ب- إن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت (68.72) و (F-Prob) بلغت (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يؤكد صحة الانموذج عند المستوى المذكور، فيما بلغت قيمة (P) لاختبار (T) (0.00) وهذا يدل على وجود أثر ذي دلالة معنوية لنسبة الدين العام/ GDP في الانفاق الحكومي عند مستوى (0.05).

الرسم البياني الاتي يبين العلاقة بين نسبة الدين العام/ GDP والانفاق الحكومي والذي يوضح انتشار القيم حول خط المستقيم وهو ما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرين.



المصدر - الباحثة اعتماداً على البرنامج الاحصائي (Spss.18):

شكل (10)

العلاقة بين نسبة الدين العام/ GDP والانفاق الحكومي

ج-اختبار العلاقة والاثـر بين مؤشـر نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي:  
تم تقدير الانموذج كما في الجدول الاتي:

### جدول (23)

تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر (PR/PEX) / في (G)

Variable	Coefficient	Std. error	t-Statistic	Prob	F-statistic	R <sup>2</sup>	R
C	E+081.46	127000000	1.149236	0.2697	0.277	0.019	0.0095
PR/PEX	-553815.2	1052291.	-0.526091	0.6071			

المصدر- الباحث اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10):  $P \leq 0.05$  f-Prob (0.61)

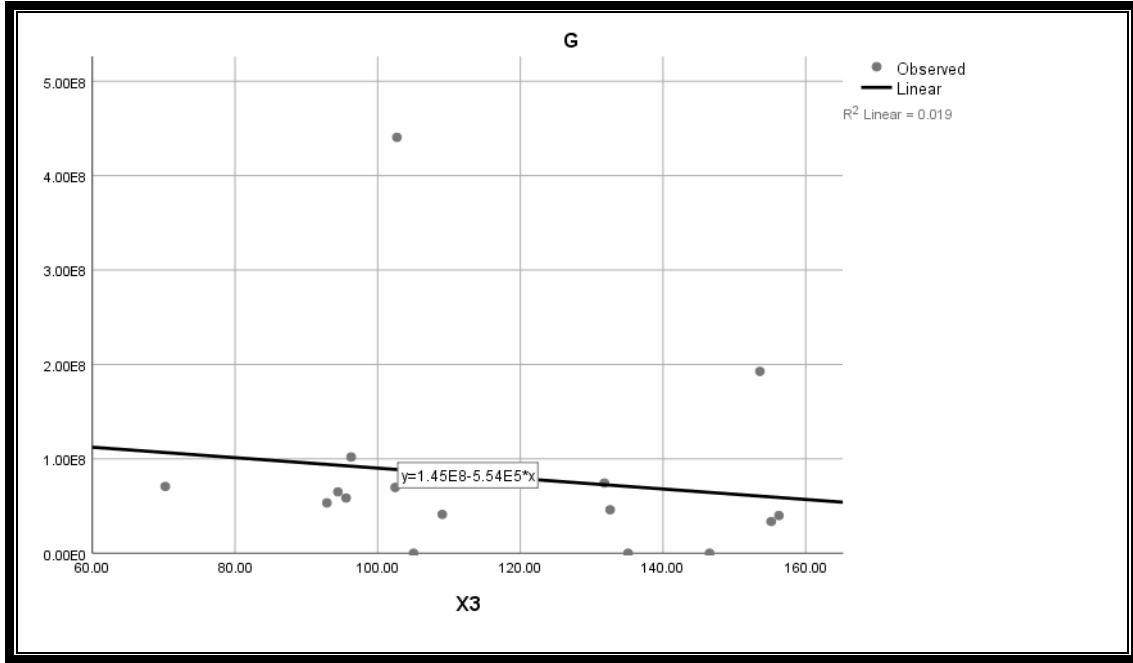
يتضح من النتائج الواردة في الجدول (23) ما يأتي:

أ- بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل (نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي) والمتغير التابع (الانفاق الحكومي) (0.0095) وهي علاقة طردية ضعيفة، كما ان زيادة نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بمقدار -553815.2، فيما بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) قد بلغت (0.019)، وهذا يعني ان متغير نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي يفسر ما نسبته (1.9%) من التغيرات التي تطرأ على متغير الانفاق الحكومي، وان النسبة المتبقية والبالغة (98.1%) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

ب- إن قيمة (F) المحسوبة لنموذج الانحدار البسيط بلغت (0.277) و (F-Prob) بلغت (0.61) وهي اعلى من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يؤكد عدم صحة الانموذج عند المستوى المذكور، فيما بلغت قيمة (P) لاختبار (T) (0.60) وهذا يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لنسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي في الانفاق الحكومي عند مستوى (0.05).

الرسم البياني الاتي يبين العلاقة بين نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي والانفاق الحكومي والذي يوضح توزيع القيم بشكل منتشر بعيدة عن خط المستقيم وهذا يوضح ضعف العلاقة بين المتغيرين.





المصدر- الباحثة اعتماداً على البرنامج الاحصائي (Spss.18):

### شكل (11)

العلاقة بين نسبة تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي، والانفاق الحكومي

د-اختبار العلاقة والاثر بين نسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة في الانفاق الحكومي:  
تم تقدير الانموذج كما في الجدول الاتي:

### جدول (24)

تقدير معلمات انموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس اثر (OILR/PR) في (G)

Variable	Coefficient	Std. error	t-Statistic	Prob	F-statistic	R <sup>2</sup>	R
C	-116000000	399000000	0.290079	0.776	0.2428	0.017	0.0085
OILR/PR	2108249.	4272278	0.492760	0.6298			

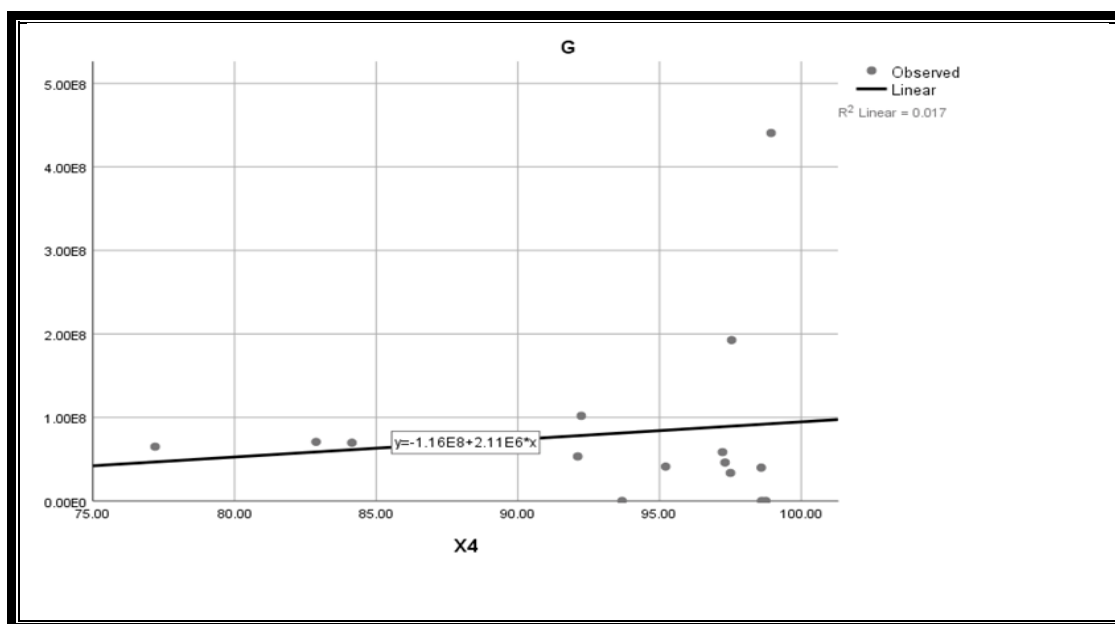
المصدر- الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10): f-Prob (0.63) P ≤ 0.05

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (24) ما يأتي:

أ- بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغير المستقل (نسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة) والمتغير التابع (الانفاق الحكومي) (0.0085) وهي علاقة طردية ضعيفة جداً، كما ان زيادة نسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بمقدار

2108249، فيما بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) قد بلغت (0.017)، وهذا يعني ان متغير نسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة يفسر ما نسبته (1.7%) من التغيرات التي تطرأ على متغير الانفاق الحكومي، وان النسبة المتبقية والبالغة (98.3%) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلة في الدراسة الحالية.

ب- إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط بلغت (0.243) و (F-Prob) بلغت (0.63) وهي اعلى من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يؤكد عدم صحة الانموذج عند المستوى المذكور، فيما بلغت قيمة (P) لاختبار (T) (0.63) وهذا يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لنسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة في الانفاق الحكومي عند مستوى (0.05).  
الرسم البياني الاتي يبين العلاقة بين نسبة الإيرادات النفطية/ الانفاق الحكومي، والانفاق الحكومي والذي يوضح أيضا توزيع القيم بشكل منتشر بعيدة عن خط المستقيم وهذا يوضح ضعف العلاقة بين المتغيرين.



المصدر- الباحث اعتماداً على البرنامج الاحصائي (Spss.18):

شكل (12)

العلاقة بين نسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة، والانفاق الحكومي

## 2- الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Liner Regression):

تم اختبار متغيرات الدراسة بواسطة الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر مؤشرات الاستدامة المالية مجتمعة في الانفاق الحكومي والجدول ادناه يبين نتائج الاختبار.

## جدول (25)

تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية في

### الانفاق الحكومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-statistic	Prob	F-statistic	R <sup>2</sup>	R
C	94546185	16762963	0.564126	0.58	22.76	0.892	0.45
PDS/PEX	-29517.79	128344.3	-0.230054	0.82			
GP/GDP	122000000	26184248	4.66681	0.0007			
PR/PEX	-966532.8	528764.2	-1.827639	0.095			
OILR/PR	21284.72	2158277	0.009690	0.99			

المصدر - الباحثة اعتماداً على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eveiws10):  $F=0.000028$   $P \leq 0.05$

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (25) ما يأتي:

أ- بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(نسبة خدمة الدين العام/ الانفاق الحكومي، ونسبة الدين العام/GDP، ومدى تغطية الإيرادات العامة/ الانفاق الحكومي، ونسبة الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة، ونسبة الإيرادات غير النفطية/ الإيرادات العامة) والمتغير التابع (الانفاق الحكومي) (0.45) وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، كما ان زيادة المتغيرات المستقلة بوحدة واحدة تؤدي الى انخفاض الانفاق الحكومي بمقدار قيم معادلة الميل لكل متغير. فيما بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2$ ) (0.892)، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (89.2%) من التغيرات التي تطرأ على متغير الانفاق الحكومي، وان النسبة المتبقية والبالغة (10.8 %) تعود لمتغيرات اخرى غير داخلية في الدراسة الحالية.

ب- إن قيمة (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار المتعدد بلغت (22.76) و (F-Prob) بلغت (0.00) وهي اقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يؤكد صحة الانموذج عند المستوى المذكور.

ومن الجدول أعلاه يتبين لنا ان متغير (PDS/PEX) له تأثير معنوي في الانفاق الحكومي اذ ان قيمة (T-Prob) بلغت (0.0007)، بينما لا يوجد للمتغيرات الأخرى المتمثلة بـ(GP/PEX, PR/PEX, OILR/PR) إثر في الانفاق الحكومي اذ كانت قيم (T-Prob) للمتغيرات (0.82، 0.095، 0.99).

ان تحقيق الاستدامة المالية يتطلب تنوع مصادر الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بهدف توفير السيولة المالية اللازمة للوفاء بالتزاماتها وعدم تعرضها لمخاطر الإفلاس، لاسيما تخفيض

نسبة الدين، الا ان مؤشرات الاستدامة المالية خلال مدة الدراسة تشير الى عدم تحقق الاستدامة المالية في العراق، وذلك لان ايرادات المتحصلة تكفي لتغطية النفقات مرة واحدة فقط بالرغم من ارتفاع الأسعار والكميات المباعة من النفط لبعض السنوات، الا ان تلك الزيادة في الإيرادات لم يتم الاستفادة منها في تحسين وضع المالية العامة وتنمية موارد بديلة، وانما توجه لرفع الانفاق الحكومي الجاري دون توجيهها لتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما يحقق امكانية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد شبه التام على عوائد القطاع النفطي والتي تبلغ (93.3 %) من الإيرادات العامة، وهذا يتطلب اجراء اصلاحات هيكلية في بنية الإيرادات العامة، وتوظيف الإيرادات النفطية في تنويع مصادر الدخل القومي والعمل على استثمار تلك العوائد في تطوير البنى التحتية والنهوض في سائر القطاعات الاقتصادية من مثل الزراعة والصناعة والخدمات ومن ثم الحصول على إيرادات مستدامة تسهم في مواجهة أعباء الانفاق الحكومي المتزايد. كما ان ارتفاع نسبة الدين الداخلي والخارجي يؤدي الى زيادة عبء المديونية على الموازنة العامة مما يقلل من استدامة المالية العامة التي تحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً- الاستنتاجات:

- 1- هناك عجز كبير في الموازنة الحكومية في العراق بسبب اختلال هيكل الإيرادات العامة للمدة (2013- 2016) بسبب اعتمادها بنسبة كبيرة على الإيرادات النفطية هذا من جانب ومن جانب آخر زيادة الانفاق الحكومي في مجالات غير منتجة فضلا عن انخفاض نسبة اسهام الإيرادات غير النفطية في اجمالي الإيرادات.
- 2- تشير نتائج مؤشرات الاستدامة للإيرادات العامة كل من (مدى تغطية الإيرادات/الانفاق الحكومي، نسبة الإيرادات النفطية/الإيرادات الكلية، نسبة الإيرادات الغير نفطية/الإيرادات الكلية، والفجوة الضريبية) الى ان الاستدامة المالية لم تتحقق في العراق خلال مدة الدراسة.
- 3- تشير نتائج مؤشرات الاستدامة للنفقات العامة كل من (الدين العام/GDP، خدمة الدين العام/الانفاق الحكومي، النمو المركب للنفقات والنمو المركب للإيرادات) الى ان الاستدامة المالية في العراق لم تتحقق أيضاً خلال مدة الدراسة.
- 4- من خلال البيانات الخاصة بالإنفاق الحكومي والإيرادات العامة للمدة (2004- 2019) نرى ان سلوك الموازنة العامة للدولة كانت مستجيبة للدورة الاقتصادية اذ يرتفع الانفاق الحكومي مع ارتفاع الإيرادات العامة وينخفض مع انخفاضها، لاسيما عدم الاستفادة من الفوائض المتحققة في سنوات الوفرة المالية في تسديد الديون مما يؤدي الى عدم تحقيق الاستدامة المالية.
- 5- من خلال النتائج التي تم التوصل اليها لمؤشرات الاستدامة المالية (Blanchard ،Buitter، مؤشر فجوة الإيرادات، مؤشر الفائض او العجز الاولي) للمدة من (2004- 2019) نستدل الى عدم تحقق الاستدامة المالية لجميع المؤشرات المذكورة.
- 6- ارتفاع نسبة الدين الخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة مع ضخامة الالتزامات على تلك الديون بالرغم من ان اغلب تلك الديون لم توجه الى المشاريع الإنتاجية والبنى التحتية اذ يتم توجيهها الى الجوانب التشغيلية غير المنتجة..
- 7- تشير نتائج اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار الانحدار الخطي المتعدد الى عدم وجود أثر ذي دلالة معنوية لمؤشرات الاستدامة المالية في الانفاق الحكومي خلال مدة الدراسة، فضلا عن ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وهذا يدل عدم تحقق الاستدامة المالية في العراق وفق المؤشرات المدروسة.

## ثانيا- التوصيات:

- 1- يجب على الحكومة العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال ترشيد الانفاق الحكومي وضبطه بما يتناسب مع حجم الانفاق الاستثماري لتحقيق اقصى فائدة ممكنة من الانفاق الحكومي وتطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية. لاسيما العمل بصورة مستمرة على إيجاد مصادر بديلة للإيرادات النفطية وتنويع مصادر الدخل من خلال وضع تشريعات من شأنها تعظيم الإيرادات من ممتلكات الدولة وإيجاد الآلية المناسبة والمحكمة للسيطرة على منافذ إيرادات المنافذ الحدودية والإيرادات الضريبية.
- 2- ضرورة ان يأخذ المشرع المالي عند اعداد الموازنة العامة بالحسبان سلوك الدورة الاقتصادية في مرحلة الرواج وارتفاع مستويات الإيرادات العامة يجب ان تتبع الحكومة سياسة مالية رشيدة من اجل استثمار الفائض المتحقق في الإيرادات في مشروعات إنتاجية وسداد الديون السابقة، اما في حالة الكساد فيستوجب من الحكومة ضبط نفقاتها العامة وتخفيض حجم الضرائب المفروضة.
- 3- وضع استراتيجية تهدف الى تقليل حجم الدين العام الداخلي والخارجي وأعبائه لكون أعباء الدين العام تمثل ضغطاً على النفقات لان اغلب هذه النفقات تذهب لسداد الديون وفوائدها.
- 4- يجب اختيار نمط الموازنة الملائم والذي من شأنه ان يسهم في تحقق الاستدامة المالية مثل موازنة البرامج والأداء بدلاً عن موازنة البنود التي يتم العمل بها حالياً نظراً للمستجدات الحديثة في الوضع المالي في العراق.
- 5- يتطلب من الحكومة ان تتخذ خطوات حقيقية وجادة في تنويع مصادر تمويل الموازنة وعدم اعتمادها الكلي على الإيرادات النفطية وذلك لتخفيض المديونية الخارجية المتراكمة وتطوير الجهاز المصرفي وتنشيط سوق العراق للأوراق المالية واستثمار الاقتراض الخارجي في مشاريع إنتاجية.
- 6- يجب اتخاذ خطوات واقعية وجدية لإصلاح السياسة المالية في العراق لما لها من أثر في تحقيق الاستدامة المالية وتوجيه الانفاق الحكومي نحو الاستثمار وليس لزيادة النفقات التشغيلية التي تذهب اغلبها لتحقيق مصالح حزبية.
- 7- يتطلب من الحكومة الاعتماد على مؤشرات واقعية عند اعداد الموازنة العامة بما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية وانشاء هيأة متخصصة فضلا عن اعتماد اليات ومؤشرات وعلى الجهات ذات العلاقة العمل على مراجعتها وتقييمها دورياً.

8- بالرغم من عدم تحقق الاستدامة المالية في العراق وعلى ضوء النتائج التي تم التوصل اليها خلال مدة الدراسة (2004- 2019)، الا ان العراق يمتلك ثروات هائلة ومتنوعة تتطلب فقط وضع استراتيجيات اللازمة لتحقيق التنمية واستثمار الموارد النفطية في تنمية وتطوير القطاعات الأخرى، كأشياء مجلس او هياه على غرار مجلس اعمار العراق الذي تم انشاؤه في خمسينيات القرن العشرين لغرض تحقيق تنمية اقتصادية شاملة.

## المصادر

### المصادر العربية:

#### اولا- الكتب:

- 1- إسماعيل، عوض فاضل، نظرية الإنفاق الحكومي، جامعة النهريين، العراق، بغداد، 2003.
- 2- البياتي، طاهر فاضل، والشمري، خالد توفيق، مدخل الى علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.
- 3- الحبيب، فايز بن إبراهيم، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الرابعة، 2000.
- 4- الحمداني، رفاه شهاب، نظرية الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.
- 5- العبيدي، سعيد علي محمد، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2011.
- 6- العلي، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي والضريبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2003.
- 7- العلي، عادل فليح، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2011.
- 8- العمري، هشام محمد صفوت، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية، مطبعة التعليم العالي، بغداد، الطبعة الثانية، 1988.
- 9- العنبيكي، عبد الحسين، اقتصاد العراق النفطي فوضى تنمية - خيارات الانطلاق، مطبعة الساقى، بغداد، الطبعة الاولى، 2013.
- 10- الفارس، عبد الرزاق، الحكومات والفقراء والإنفاق العام دراسة تحليلية لظاهرة عجز الموازنة واثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.
- 11- القرشي، مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 12- الكرخي، مجيد جعفر، الموازنة العامة للدولة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999.



- 13- المحجوب، رفعت، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1966.
- 14- الوادي، محمد حسين، وعزام، زكريا احمد، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 15- الوصال، كمال امين، الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان "أزمة الدين العام والعجز في الموازنة العامة"، ابن رشد المصري، القاهرة، الطبعة الاولى، 2016.
- 16- الوصال، كمال امين، البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الطبعة الاولى، 2018.
- 17- جوارتيني، جيمس، واستروب، ريجارد، الاقتصاد الكلي؛ الاختيار العام والخاص، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن، وعبد العظيم محمد، وكامل سليمان العاني، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988.
- 18- جيجاراتي، دامودار، الاقتصاد القياسي، ترجمة: هند عبد الغفار عودة، وعفاف علي حسين، الجزء الأول، دار المريخ، الرياض، 2015.
- 19- خلف، فليح حسن، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
- 20- خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة، الكويت، الطبعة الاولى، 1982.
- 21- خليل، علي محمد، واللوزي، سليمان احمد، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- 22- زردق، احمد عبد الرحيم، الدين العام وعجز الموازنة العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
- 23- سالفاتور، دومينيك، ملخصات شوم نظريات ومسائل في الاحصاء والاقتصاد القياسي، ترجمة: سعدية حافظ منتصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1982.
- 24- طاقة، محمد، والعزاوي، هدى، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى، 2007.
- 25- عايب، وليد عبد الحميد، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة الحسن العصرية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

- 26- عبد الحميد، عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005.
- 27- عبد الخالق، جودت، الدين العام واساسيات الادارة الاقتصادية، مؤتمر اصلاح المالية العامة في مصر، القاهرة، 2005.
- 28- عبد القادر، خالد، السياسة المالية كأداة للنمو والتثبيت الاقتصادي، دورة إدارة الاقتصاد الكلي وقضايا مالية الحكومة، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، ابو ظبي، 2006.
- 29- عبد اللطيف، لبنى، وشحاته، عبدالله، قضية الاستدامة العامة والاصلاح المالي في مصر، مؤتمر اصلاح المالية العامة، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة، 2005.
- 30- عثمان، سعيد عبد العزيز، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.
- 31- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، مصر، 2005.
- 32- عناية، غازي حسين، التضخم المالي، دار الجيل للنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.
- 33- قباجة، احمد، الاستدامة المالية للسلطة الفلسطينية: التجربة التاريخية والافاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، فلسطين، 2012.
- 34- كجه جي، صباح اسطفيان، التخطيط الصناعي في العراق اساليبه وتطبيقاته واجهزته، بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- 35- ماير، توماس، ودوسينبري، جيمس اس، والبير، روبرت زد، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: احمد عبد الخالق، واحمد بديع بليج، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2002.
- 36- محمد، ليلي جبر، وعباس، سرمد، سياسة الاصلاح في الموازنة العامة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، 2008.
- 37- ناصر، زين العابدين، علم المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، 1975.
- 38- ويلسون، سام، وهاوس، نورد، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2006.

## ثانيا- الرسائل والاطاريح:

- 1- الجبوري، بتول مطر عبادي، الإنفاق الحكومي وأثره في التضخم والبطالة في بلدان مختارة للمدة (1985-2004)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2006.
- 2- الشلال، مهند عزيز محمد، قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014.
- 3- الشخيلي، منذر عبد القادر، عجز الموازنات الحكومية واتجاهات السياسة المالية في الوطن العربي 1975-1978، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1991.
- 4- المرزوك، ساره منعم مهدي، الانفاق العام وأثره في النمو الاقتصادي – العراق والامارات انموذجاً للمدة (1997- 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، 2016.
- 5- داوود، علي عدنان، مديات فاعلية سياسة وإدارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختاره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد، 2009.
- 6- عبيد، باسم خميس، أثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو في العراق للمدة 1990-2010، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2013.

## ثالثا- البحوث:

- 1- ابو هات، عبد الكريم كامل، توجيه الانفاق الحكومي في العراق، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد السابع، العدد (1)، 2005.
- 2- آل طعمة، حيدر حسين، أثر تقلبات أسعار الصرف على سلوك أسواق الأسهم في الاقتصاد التركي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العدد (73)، 2013.
- 3- البشير، تماضر، والنداوي، علي، قياس أثر المضاعف في الاقتصاد السوداني، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (14)، 2013.
- 4- البغدادي، مروة فتحي سيد، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بنها، 2010.
- 5- الجنابي، نبيل مهدي، ومهدي، عيسى محمد، البطالة والنمو في الاقتصاد العراقي دراسة قياسية للمدة (1990- 2010)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد (2)، 2014.

- 6- الحاوي، محمد احمد، تحليل الاستدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع إنتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم التكنولوجية، اليمن، العدد (44)، 2015.
- 7- الحسني، عيادة صعيد حسن، وسالم، محمد رحيم، استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق، جامعة الانبار كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (12)، العدد (29)، 2010.
- 8- الغالبي، عبد الحسين جليل، ومطوق، ليلى بديوي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وأسعار الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (9)، العدد (28)، 2013.
- 9- الفتلاوي، كامل كاظم علاوي، وراهي، محمد غالي، تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1974-2010)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (9) العدد (29)، 2013.
- 10- القدير، خالد بن حمد بن عبد الله، تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجله جامعه دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعه دمشق، المجلد (21)، العدد (2)، 2005.
- 11- بني لام، علي حسين نوري، الاستدامة المالية وإثرها في النمو الاقتصادي، دراسة حالة – العراق- للمدة من (2004- 2016)، المؤتمر الدولي العلمي الثاني لجامعة جيهان – أربيل في العلوم الإدارية والمالية، عدد خاص، 2018.
- 12- جري، وديان وهيب، كفاءة الانفاق الاستثماري العام وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 97، 2015.
- 13- خوشناو، صباح صابر، الموازنة العامة في العراق، دراسة تحليله مع اشارة الى اقليم كردستان العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2012.
- 14- سعيد، امين محمد، ومحمد، صباح صابر، قياس وتحليل الدور الاقتصادي للموازنة العامة في العراق للمدة من (1988- 2007)، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد (10)، العدد (1)، 2012.
- 15- شحرور، ايمان غسان، عجز الموازنة العامة في سوريا واثاره الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العدد (63-64)، 2013.

- 16- شومان، عبد اللطيف حسن، وحسن، علي عبد الزهرة، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، بغداد، المجلد (09)، العدد (34)، 2014.
- 17- شبيبي، عبد الرحيم، وشكوري، محمد، البطالة في الجزائر - مقاربه قياسي، المعهد العربي للتخطيط، المؤتمر الدولي حول ازمه البطالة في الدول العربية، (17- 18)، المجلد (10)، العدد (2)، 2008.
- 18- صالح، مظهر محمد، الطاقة الاستيعابية للنفقات التشغيلية ومرونة الكلفة المالية للسياسة النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (18)، العدد (65)، 2012.
- 19- عباس، زهرة حسن، وحميد، خديجة عدنان، تحليل الصدمات الهيكلية لنموذج الطلب الكلي باستخدام متجه الانحدار الذاتي الهيكلي (SVAR) العراق حالة تطبيقية (1970- 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد (41)، 2016.
- 20- عبد الله، علي خالد، والشمري، مايج شبيب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة واسط، العدد (35)، 2020.
- 21- علوي، نعيم جبر، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة للدولة العراقية من (2003- 2007)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (2)، العدد (13)، 2009.
- 22- قروف، محمد كريم، والعمراوي، سليم، قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)، جامعة العربي، بن مهدي ام البواقي، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد (06)، العدد (02)، 2020.
- 23- محمد، حسني، الاستدامة المالية في ضوء الفكر الاقتصادي والتجارب الدولية مع التطبيق على مصر، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، العدد (45)، 2017.
- 24- محمد، عمرو هشام، وحسين، عماد حسن، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (55)، 2010.
- 25- مشعل، زكية احمد، وابو ليلي، زياد محمد، إثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي - دراسة تطبيقية على الأردن، مجله العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعه اليرموك، المجلد (23)، العدد (1)، يونيو 2007.

26- موعش، امحمد، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2020.

#### رابعاً- النشرات والتقارير:

- 1- الأمم المتحدة: تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، 1987.
- 2- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، النشرات والتقارير الاقتصادية للمدة من (2004-2019).

3- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، للمدة من (2004 - 2019) .

4- وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة، دائرة الموازنة، للمدة من (2004-2019).

#### خامساً- شبكة الانترنت:

- 1- الانتوساي، مؤشرات الدين العام، (2010)، متوفرة على الرابط: [www.intosai.org](http://www.intosai.org).
- 2- البنك الدولي، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع، [www.albankaldawli.org](http://www.albankaldawli.org).
- 3- صندوق النقد الدولي، دليل الشفافية المالية العامة، صندوق النقد الدولي، (2007)، متاحة على الرابط: [www.imf.org/exemal/fad/rans/pdf](http://www.imf.org/exemal/fad/rans/pdf).

#### Foreign Sources;

#### First-Books;

- 1- Blanchard, Olivier, & Johnson, David R., (2012), "Macroeconomics", British library cataloguing- in-publication, 6th Edition.
- 2- Burda, Michael Christopher & Wyplosz, Charles, (2011), "Macroeconomics a European text", Oxford University, The Economic Journal, second edition.
- 3- Dahlby. Ber, (1993), "Sustainability Fiscal Policy in Alberta", Wecentre, For Economic Research in formation on Bulletin 13, AL Berta.
- 4- Deiong, j. Bradford, & Olney, Martha 1, (2002) "Macroeconomics", McGraw-Hill/Irwin; 2 th.
- 5- DeYoung, (R), (2010), "Keynesian Fiscal Sustainability Indicators", London.
- 6- Kennedy, Maria John, (2011), "Macroeconomic theory", PHI learning private limited, New Delhi.

7- Narayan, Paresh Kumar, (2015), "Reformulating Critical Values for the Bounds F-statistics Approach to Cointegration: An Application to the Tourism Demand Model for Fiji, Monash University, Department of Economics, Victoria 3800 Australia,.

## **Second- Research;**

- 1- Ahn, Jeong & Ji, Hyunjung & Chapman, Jeffrey, (2012), The Role of Intergovernmental aid in Defining Fiscal Sustainability, Subnational Level, and Arizona State University, Urban Studies Journal Limited, Reprints and permissions.
- 2- Arestis, Philip & Sawyer, Malcolm, (2009), "The Intertemporal Budget Constraint and Sustainability of Budget Deficits, University of Leeds, Economics Division.
- 3- Arrow, K. Daily, G. Dasgupta, P, Ehrlich, L., Heal, K., Schneider, S., Starlet, D., Walker, B., (2002), "Are We Consuming Too Much", Journal of Economic Perspectives, Vol (18), No. (3).
- 4- Auerbach, Alan J, (2011), "Long term Fiscal Sustainability in Major Economies", this paper was prepared for the tenth BIS Annual Conference, Fiscal Policy and its Implications for Monetary and Financial Stability, June 23-24.
- 5- Barro, Robert J, (2010), "On the Determination of the Public Debt", Journal of Political Economy, Vol (87), No (5).
- 6- Bui, Duy-Tung, (2019), "Fiscal sustainability in developing Asia – new evidence from panel correlated common effect model, the current issue and full text archive of this journal is available on Emerald Insight at, vol.27, no.1.
- 7- Cuddington, Johan T., (1996), "Analyzing the Sustainability of Fiscal Deficits in Developing Countries", Economics Department, Georgetown University, Washington, WP6.0: sustain7.wpd.
- 8- Fata's, Antonio, (2010), "The Economics of Achieving Fiscal Sustainability" Academic Consultants Meeting on Fiscal Sustainability Board of Governors, Federal Reserve.
- 9- Foote, Christopher & Block, William & Crane, Keith, and Simon Gray, (2004), Economic Policy and Prospects in Iraq, Public Policy, Discussion Papers, Federal Reserve Bank of Boston, No. (04-1), May.

- 10- Izquierdo, Alejandro and Panizza, Ugo, (2004), Fiscal Sustainability: 'Issues for emerging market countries', Egyptian Journal of Economic Studies, WP. No, (95), Cairo Egypt.
- 11- Krejdl, Ales, (2006), "Fiscal sustainability—Definition, Indicators and Assessment of Czech public Finance sustainability", Czech National Bank, October.
- 12- Kremen, Viktoriia, & Shkolnyk, Inna, & Semenog, Andrii & Kremen, (2019), "Evaluating the Relationship between Financial Sustainability and Socio-Economic Development of Countries", Central European Economic Journal.
- 13- Nkoro, Emeka & Ukoro., Aham Kelvin, (2016), Autoregressive Distributed Lag (ARDL) cointegration technique: application and interpretation, Journal of Statistical and Econometric Methods, vol.(5), No.(4).
- 14- Pesaran, M. Hashem, & Shin, Yongcheol, & Smith Richard j., (2001), "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships, Journal Applied Economic, Vol.(16).
- 15- Pulatovich, Eshov Mansur, (2019), Impact of Financial Sustainability on Enterprise Value Expansion, International Journal of Engineering and Advanced Technology (IJEAT), vol.9.
- 16- Stavins, Robert N. & Wagner, Alexander F & Wagner, Gernot, (2002), "Interpreting Sustainability in Economic Terms: Dynamic Efficiency plus Intergenerational Equity", Resources for the Future.
- 17- Tehulu, Tilahun Aemiro, (2013), Determinants of Financial Sustainability of Microfinance Institutions in East Africa, European Journal of Business and Management, vol.5, no.17.
- 18- Wyplosz, Charles, (2007), "Debt Sustainability Assessment; The IMF Approach and Alternatives", Graduate Institute of International Studies, Geneva, No.(30).

### **Third- Working Paper;**

- 1- Artis, Michael & Marcellino, Massimiliano, (1998), "Fiscal Solvency and Fiscal forecasting in Europe", Working Papers from IGER (Innocenzo Gasparini Institute for Economic Research), Bocconi University, No .142.
- 2- Barnhill, Theodore M., & Kopits, George, (2003), "Assessing Fiscal Sustainability under Uncertainty", IMF Working Paper, NO.(03/79).



- 3- Chalk, Nigel, & hemming, Richard, (2000), "Assessing Fiscal Sustainability in theory and practice", IMF working paper/00/81.
- 4- Croce, Enzo & Juan-Ramon, v. Hugo, (2003), "Assessing Sustainability: A Cross-Country Comparison", Washington, DC, United States: IMF Working Paper 3/145.
- 5- From Crises to Financial Stability: Turkey Experience", Working Paper Revised, Banking Regulation, and Supervision Agency, Second edition, 2009.
- 6- Panizza, Dany Jaimovich, (2006), "Public Debt Around the World", IDP Research Department Working Paper, NO (561).
- 7- Yamauchi, Izquierdo Alejandro, (2004), "Fiscal Sustainability ISSUES for Emerging Countries", the Egyptian Center for fiscal Sustainability-the Case of Eritrea, IMF Working paper.

#### **Fourth- Internet;**

- 1-Petrovska, F. "Fiscal Policy and Assessing Fiscal Sustainability in Macedonia ", 2004, <http://Cea.Org.Mk/Document/Cv/Paper%20inem%20Frosina>.
- 2-INTOSAI General Secretariat-RECHNUNGSHOF (Austrian Court Of Audit)  
DAMPFSCHIFFSTRASSE 2 A-1033 VIENNA AUSTRIA, 11,  
<https://static1.squarespace.com/static/57019a6db6aa607cbb909ab2/t/5923b1f5414fb52934df9f38/1495511543900/ISSAI+1800-pn.pdf>.

## الملاحق

أولاً- مدد الإبطاء:

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: G X1 X2 X3 X4  
 Exogenous variables: C  
 Date: 06/14/21 Time: 23:17  
 Sample: 2004 2019  
 Included observations: 15

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
65.33439	65.57292	65.33691	1.63e+22	NA	-485.0268	0
61.73526*	63.16645*	61.75034*	5.73e+20*	62.27906*	-433.1276	1

\* indicates lag order selected by the criterion  
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
 FPE: Final prediction error  
 AIC: Akaike information criterion  
 SC: Schwarz information criterion  
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

ثانياً- الانحدار الذاتي (Var):

Vector Autoregression Estimates  
 Date: 06/14/21 Time: 23:19  
 Sample (adjusted): 2005 2019  
 Included observations: 15 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

X4	X3	X2	X1	G	
-1.80E-08 (4.0E-08) [-0.45114]	-1.19E-07 (2.0E-07) [-0.60483]	-1.22E-09 (1.1E-09) [-1.09634]	-1.87E-07 (7.9E-07) [-0.23730]	0.242381 (0.20685) [ 1.17174]	G(-1)
-0.007086 (0.03624) [-0.19552]	0.052069 (0.17867) [ 0.29143]	-0.001556 (0.00101) [-1.53460]	-0.306875 (0.71661) [-0.42823]	-494963.2 (187810.) [-2.63544]	X1(-1)
4.946567 (9.72142) [ 0.50883]	18.03420 (47.9262) [ 0.37629]	0.932376 (0.27203) [ 3.42746]	225.8775 (192.223) [ 1.17508]	94299262 (5.0E+07) [ 1.87183]	X2(-1)
0.103511 (0.09367) [ 1.10503]	-0.010306 (0.46180) [-0.02232]	0.001190 (0.00262) [ 0.45413]	1.205851 (1.85219) [ 0.65104]	425635.6 (485425.) [ 0.87683]	X3(-1)
0.341211 (0.31436) [ 1.08542]	1.346993 (1.54977) [ 0.86915]	-0.013662 (0.00880) [-1.55311]	-7.583582 (6.21587) [-1.22004]	-3040635. (1629063) [-1.86649]	X4(-1)
47.38986 (23.0842) [ 2.05291]	-23.38523 (113.804) [-0.20549]	1.429994 (0.64596) [ 2.21375]	655.5698 (456.448) [ 1.43624]	2.96E+08 (1.2E+08) [ 2.47219]	C
0.657467	0.510207	0.941995	0.725143	0.822218	R-squared

0.467171	0.238099	0.909770	0.572444	0.723449	Adj. R-squared	
212.5511	5165.939	0.166434	83102.79	5.71E+15	Sum sq. resids	
4.859710	23.95816	0.135988	96.09185	25183883	S.E. equation	
3.454967	1.875019	29.23167	4.748857	8.324731	F-statistic	
-41.16757	-65.09752	12.47497	-85.93245	-273.0786	Log likelihood	
6.289009	9.479669	-0.863329	12.25766	37.21048	Akaike AIC	
6.572229	9.762889	-0.580109	12.54088	37.49370	Schwarz SC	
92.84667	118.4527	0.669333	205.4233	56447025	Mean dependent	
6.657580	27.44759	0.452714	146.9570	47888963	S.D. dependent	
					1.07E+20	Determinant resid covariance (dof adj.)
					8.28E+18	Determinant resid covariance
					-433.1276	Log likelihood
					61.75034	Akaike information criterion
					63.16645	Schwarz criterion
					30	Number of coefficients

### ثالثا- سببية كرانجر:

#### Pairwise Granger Causality Tests

Date: 06/14/21 Time: 23:40

Sample: 2004 2019

Lags: 1

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0109	9.03941	15	X1 does not Granger Cause G
0.1653	2.18305		G does not Granger Cause X1
0.0769	3.74356	15	X2 does not Granger Cause G
0.7179	0.13684		G does not Granger Cause X2
0.0425	5.15100	15	X3 does not Granger Cause G
0.1058	3.05840		G does not Granger Cause X3
0.1218	2.77265	15	X4 does not Granger Cause G
0.7624	0.09570		G does not Granger Cause X4
0.1305	2.63552	15	X2 does not Granger Cause X1
0.2340	1.57042		X1 does not Granger Cause X2
0.2576	1.41263	15	X3 does not Granger Cause X1
0.0526	4.62510		X1 does not Granger Cause X3
0.3572	0.91693	15	X4 does not Granger Cause X1
0.2228	1.65342		X1 does not Granger Cause X4
0.1979	1.85804	15	X3 does not Granger Cause X2
0.0417	5.19906		X2 does not Granger Cause X3
0.1621	2.21968	15	X4 does not Granger Cause X2
0.4276	0.67409		X2 does not Granger Cause X4
0.1864	1.96402	15	X4 does not Granger Cause X3
0.1047	3.08125		X3 does not Granger Cause X4

رابعاً- التكامل المشترك:

Date: 06/14/21 Time: 23:41

Sample (adjusted): 2005 2019

Included observations: 15 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)

Series: G X1 X2 X3 X4

Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	88.80380	159.5272	0.997017	None *
0.0083	63.87610	72.30264	0.930138	At most 1 *
0.3680	42.91525	32.38419	0.694674	At most 2
0.6088	25.87211	14.58857	0.476773	At most 3
0.6148	12.51798	4.872466	0.277351	At most 4

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	38.33101	87.22455	0.997017	None *
0.0046	32.11832	39.91844	0.930138	At most 1 *
0.3930	25.82321	17.79562	0.694674	At most 2
0.6492	19.38704	9.716106	0.476773	At most 3
0.6148	12.51798	4.872466	0.277351	At most 4

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'S11\*b=I):

@TREND(05)	X4	X3	X2	X1	G
0.095678	-0.015598	0.007097	1.362984	-0.005412	-1.05E-08
0.443665	0.053417	0.012687	6.624105	-0.015984	-2.02E-08
0.027424	0.167167	-0.048933	1.880169	-0.000998	-1.61E-08
0.160476	0.009851	0.031369	4.873122	-0.009248	-2.32E-08
0.081499	0.149509	0.012572	-2.450195	0.000993	1.73E-08

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

-1932457.	5136504.	8553257.	3793442.	78707956	D(G)
5.143705	-12.80021	6.048865	84.42198	50.88412	D(X1)
0.023135	-0.073738	0.005611	0.001852	0.441427	D(X2)
-8.228229	-9.717281	11.67893	4.751559	-11.53108	D(X3)
-2.101545	0.514482	-2.309866	0.121301	0.025089	D(X4)

-447.9486      Log likelihood    1 Cointegrating Equation(s):					
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)					
@TREND(05)	X4	X3	X2	X1	G
-9092484. (666131.)	1482261. (440642.)	-674407.5 (107535.)	-1.30E+08 (7111724)	514357.3 (38500.2)	1.000000
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)					
				-0.828228 (0.04210)	D(G)
				-5.35E-07 (2.6E-07)	D(X1)
				-4.65E-09 (3.4E-10)	D(X2)
				1.21E-07 (7.5E-08)	D(X3)
				-2.64E-10 (1.4E-08)	D(X4)

-427.9893      Log likelihood    2 Cointegrating Equation(s):					
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)					
@TREND(05)	X4	X3	X2	X1	G
14844687 (3677509)	9165464. (2073900)	-761993.6 (405725.)	2.39E+08 (1.3E+07)	0.000000	1.000000
-46.53802 (6.59702)	-14.93748 (3.72033)	0.170282 (0.72782)	-717.3903 (23.6379)	1.000000	0.000000
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)					
				-486637.7 (65143.7)	D(G)
				-1.624775 (0.15056)	D(X1)
				-0.002419 (0.00055)	D(X2)
				-0.013535 (0.11846)	D(X3)
				-0.002075 (0.02301)	D(X4)

-419.0915      Log likelihood    3 Cointegrating Equation(s):					
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)					
@TREND(05)	X4	X3	X2	X1	G
4352187. (3144102)	-5139873. (2277317)	2150458. (447566.)	0.000000	0.000000	1.000000
-15.10495 (9.12125)	27.91795 (6.60665)	-8.554737 (1.29842)	0.000000	1.000000	0.000000
0.043816 (0.01491)	0.059738 (0.01080)	-0.012162 (0.00212)	1.000000	0.000000	0.000000
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)					
		1.48E+08 (2.1E+07)	-495169.7 (51481.7)	-1.042554 (0.08497)	D(G)
		639.9472 (61.5081)	-1.630809 (0.14813)	-2.34E-06 (2.4E-07)	D(X1)
		0.624474	-0.002424	-4.77E-09	D(X2)

	(0.22978)	(0.00055)	(9.1E-10)	
	37.71650	-0.025185	-1.63E-07	D(X3)
	(43.7149)	(0.10528)	(1.7E-07)	
	-3.505230	0.000230	3.44E-08	D(X4)
	(8.44688)	(0.02034)	(3.4E-08)	

-414.2335      Log likelihood      4 Cointegrating Equation(s):

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)					
@TREND(05)	X4	X3	X2	X1	G
7571289. (3959367)	-156473.0 (2590108)	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000
-27.91087 (14.2381)	8.093479 (9.31415)	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000
0.025610 (0.02085)	0.031554 (0.01364)	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000
-1.496938 (1.81155)	-2.317367 (1.18507)	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)					
	349274.7 (161271.)	1.74E+08 (2.3E+07)	-542672.3 (51865.7)	-1.161608 (0.09764)	D(G)
	0.734636 (0.47999)	577.5702 (68.4570)	-1.512432 (0.15437)	-2.04E-06 (2.9E-07)	D(X1)
	0.000569 (0.00153)	0.265141 (0.21842)	-0.001742 (0.00049)	-3.06E-09 (9.3E-10)	D(X2)
	-0.897857 (0.33638)	-9.636991 (47.9756)	0.064681 (0.10818)	6.26E-08 (2.0E-07)	D(X3)
	0.130885 (0.07159)	-0.998098 (10.2104)	-0.004528 (0.02302)	2.25E-08 (4.3E-08)	D(X4)

### خامسا- الانحدار الخطي المتعدد:

Dependent Variable: G  
Method: Least Squares  
Date: 06/14/21 Time: 23:44  
Sample: 2004 2019  
Included observations: 16

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5841	0.563887	1.68E+08	94546185	C
0.8223	-0.229996	128340.3	-29517.79	X1
0.0007	4.666757	26184324	1.22E+08	X2
0.0948	-1.827963	528748.7	-966532.8	X3
0.9923	0.009860	2158702.	21284.72	X4
80454658	Mean dependent var		0.892186	R-squared
1.07E+08	S.D. dependent var		0.852981	Adjusted R-squared
38.14007	Akaike info criterion		40871485	S.E. of regression
38.38150	Schwarz criterion		1.84E+16	Sum squared resid
38.15243	Hannan-Quinn criter.		-300.1206	Log likelihood
1.222129	Durbin-Watson stat		22.75690	F-statistic
			0.000028	Prob(F-statistic)

سادسا- الانحدار الخطي البسيط:

Dependent Variable: G  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/21 Time: 21:00  
Sample: 2004 2019  
Included observations: 16

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4286	-0.815266	31251140	-25477988	C
0.0009	4.190309	109932.4	460650.6	Pds/pex
80454658	Mean dependent var		0.556382	R-squared
1.07E+08	S.D. dependent var		0.524695	Adjusted R-squared
39.17963	Akaike info criterion		73488567	S.E. of regression
39.27620	Schwarz criterion		7.56E+16	Sum squared resid
39.18457	Hannan-Quinn criter.		-311.4370	Log likelihood
1.006925	Durbin-Watson stat		17.55869	F-statistic
			0.000907	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: G  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/21 Time: 21:02  
Sample: 2004 2019  
Included observations: 16

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3300	-1.009199	16290524	-16440388	C
0.0000	8.290001	13700434	1.14E+08	Gp/gdp
80454658	Mean dependent var		0.830763	R-squared
1.07E+08	S.D. dependent var		0.818674	Adjusted R-squared
38.21596	Akaike info criterion		45390314	S.E. of regression
38.31254	Schwarz criterion		2.88E+16	Sum squared resid
38.22091	Hannan-Quinn criter.		-303.7277	Log likelihood
0.718170	Durbin-Watson stat		68.72411	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

Dependent Variable: G  
Method: Least Squares  
Date: 06/29/21 Time: 21:03  
Sample: 2004 2019  
Included observations: 16

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2696	1.149405	1.27E+08	1.46E+08	C
0.6069	-0.526278	1052324.	-553815.2	Pr/pex
80454658	Mean dependent var		0.019400	R-squared
1.07E+08	S.D. dependent var		-0.050643	Adjusted R-squared
39.97283	Akaike info criterion		1.09E+08	S.E. of regression
40.06940	Schwarz criterion		1.67E+17	Sum squared resid
39.97777	Hannan-Quinn criter.		-317.7826	Log likelihood
0.564330	Durbin-Watson stat		0.276969	F-statistic

0.606932 Prob(F-statistic)

Dependent Variable: G  
 Method: Least Squares  
 Date: 06/29/21 Time: 21:04  
 Sample: 2004 2019  
 Included observations: 16

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7755	-0.290735	3.99E+08	-1.16E+08	C
0.6294	0.493380	4273073.	2108249.	Oilr/pr
80454658	Mean dependent var	0.017090		R-squared
1.07E+08	S.D. dependent var	-0.053118		Adjusted R-squared
39.97518	Akaike info criterion	1.09E+08		S.E. of regression
40.07175	Schwarz criterion	1.68E+17		Sum squared resid
39.98013	Hannan-Quinn criter.	-317.8014		Log likelihood
0.627048	Durbin-Watson stat	0.243424		F-statistic
		0.629393		Prob(F-statistic)



## Abstract

The study entitled "Analysis of the Relationship between Financial Sustainability and Government Expenditure in Iraq" aims to study the extent to which financial sustainability has been achieved in Iraq, as well as to measure the type and direction of the relationship between financial sustainability indicators and government spending in Iraq and for the period (2004-2019). Government spending that exacerbated public debt rates and imposed future financial obligations on the country, and that the benefits and installments of public debt conflict with the possibilities of achieving financial sustainability in Iraq. To test the hypotheses of the study, the program (Eveiws10) was used, and the study resulted in several conclusions, the most important of which were: The results of the sustainability indicators for public revenues (extent of revenue coverage, oil revenue coverage of total revenue, non-oil revenue for total revenue, and the tax gap) indicate that Financial sustainability was not achieved in Iraq during the study period, and in light of the conclusions, a set of recommendations were reached, most notably: The government must work to reduce the deficit in the public budget by rationalizing government spending and controlling it in proportion to the volume of investment spending to achieve the maximum benefit from government spending. and development of non-oil economic sectors. In addition to that, work continuously to find alternative sources of oil revenues and diversify sources of income through the development of legislation that would maximize revenues from state property and find the appropriate and court mechanism to control the border crossings' revenue streams and tax revenues.

**Keywords:** financial sustainability, public expenditures, public revenues, public debt.

**The Republic of Iraq.  
Ministry of Higher Education and Scientific Research.  
University of Al-Qadisiyah  
College of Management and Economics.  
Department of Finance and Banking.  
Graduate Studies / Masters.**



# **Analysis of the relationship between financial sustainability and government spending in Iraq for the period (2004-2019)**

**Letter of introduction**

**To the Board of the Faculty of Management and Economics University of Al-Qadisiyah  
It is part of the requirements for a Master's Degree in Finance and Banking.**

**Presented by the student:  
Sarah Gabr Hussein**

**Supervised by:  
Prof. Dr. Batool Matar Ebadi**

***2021 A.D***

***1443 A.H***